مشروع تحسين إدارة المياه والري من أجل الاستدامة والكفاءة في اليمن (I-WISE، P505562)

خطة إشراك أصحاب المصلحة

شارك في إعدادها:

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS)

ممولة ومدعومة من المؤسسة الدولية للتنمية بالبنك الدولي

6 نوفمبر 2025

الاستخدام الرسمي فقط

المحتويات

1. مقدمة/ وصف المشروع 1

1.1. السياق القُطري والقطاعي 1

1.2. السياق القطاعي والمؤسساتي 2

1.3. وصف المشروع 4

2. الهدف/ وصف خطة إشراك أصحاب المصلحة 8

3. تحديد أصحاب المصلحة وتحليلهم 9

3.1. المنهجية 9

3.2. الأطراف المتأثرة 9

3.3. الأطراف المعنية الأخرى 11

3.4. الأفراد أو الفئات الأكثر تضررًا والمحرومة 11

4. برنامج إشراك أصحاب المصلحة 12

4.1. ملخص إشراك أصحاب المصلحة التي تمت في أثناء إعداد المشروع 14

4.2. ملخص احتياجات أصحاب المصلحة في المشروع وأساليب وأدوات وتقنيات إشراك أصحاب المصلحة 40

4.3. الاستراتيجية المقترحة لإدراج آراء الفئات المستضعفة 45

5. الموارد والمسؤوليات لتنفيذ إشراك أصحاب المصلحة 45

5.1. ترتيبات وموارد التنفيذ 45

6. آلية التظلم 47

6.1. وصف آلية التظلم 47

6.2. آلية تظلم العمال 49

6.3. الاستغلال و و السلوكيات غير الاخلاقية 51

7. الرصد وإعداد التقارير 52

7.1. ملخص كيفية رصد خطة إشراك أصحاب المصلحة وإعداد تقارير عنها 52

7.2. تقديم تقارير بالمستجدات إلى مجموعات أصحاب المصلحة 52

8. الملاحق 54

الملحق 1: نموذج تدوين محاضر التشاور 54

الملحق 2: جدول ميزانية خطة إشراك أصحاب المصلحة 54

الملحق 3: الرصد وإعداد التقارير بشأن خطة إشراك أصحاب المصلحة 55

الملحق 4: خريطة المشروع 56

الملحق 5: التوثيق بالصور الفوتوغرافية لحلقات العمل التشاورية 58

الملحق 6: التغطية الإعلامية لتشاور أصحاب المصلحة 61

الملحق 7: قائمة الحضور الخاصة بتشاور أصحاب المصلحة 61

الملحق 8: مخلص تشاورات أصحاب المصلحة 62

الاستخدام الرسمي فقط

جدول المحتويات

الجدول 1: ملخص إشراك أصحاب المصلحة التي تمت في أثناء إعداد المشروع.....14
الجدول 2: ملخص احتياجات أصحاب المصلحة في المشروع وأساليب وأدوات وتقنيات إشراك أصحاب المصلحة.....40
الجدول 3: دور ومسؤوليات تنفيذ خطة إشراك أصحاب المصلحة.....46

الاستخدام الرسمي فقط

قائمة الاختصارات

ACs	التعاونيات الزراعية
CAMA	الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد
CCB	المنافع المناخية المشتركة
CCDR	تقرير المناخ والتنمية القُطري
CECS	مركز الدراسات البيئية والمناخية
CERC	عنصر الاستجابة للحالات الطارئة المحتملة
CFW	النقد لقاء العمل
CoC	قواعد السلوك
CSOs	مؤسسات المجتمع المدني
CWIMS	نظام إدارة معلومات المناخ والمياه
EPA	هيئة حماية البيئة
ESCP	خطة الالتزام البيئي والاجتماعي
ESF	إطار العمل البيئي والاجتماعي
ESIAs	تقييم الأثر البيئي والاجتماعي
ESMF	إطار الإدارة البيئية والاجتماعية
ESRM	إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية
ESS	المعيار البيئي والاجتماعي
GARWSP	الهيئة العامة لمشاريع مياه الريف
GBV	العنف القائم على النوع الاجتماعي
GDP	إجمالي الناتج المحلي
GM	آلية التظلم
ICs	مجالس الري
IDPs	النازحون داخليًا
IPF	تمويل مشروعات الاستثمار
IPs	الشركاء المنفِّذون
IRG	الحكومة المعترف بها دوليًا
I-WISE	مشروع تحسين إدارة المياه والري من أجل الاستدامة والكفاءة في اليمن
IWRM	الإدارة المتكاملة للموارد المائية
LMP	إجراءات إدارة العمالة
LWSCs	المؤسسات المحلية للمياه والصرف الصحي
MEAL	الرصد والتقييم والمساءلة والتعلُّم
MoAIF	وزارة الزراعة والري والثروة السمكية
MoPIC	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
MoWE	وزارة المياه والبيئة
NGOs	المنظمات غير الحكومية
NWRA	الهيئة الوطنية للموارد المائية
OCHA (أوتشا)	مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

الاستخدام الرسمي فقط

OHS	الصحة والسلامة المهنية
PDO	الأهداف الإنمائية للمشروع
PIU	وحدة تنفيذ المشروع
PPE	معدات الوقاية الشخصية
PWP	مشروع الأشغال العامة
SEA/SH	الاستغلال و/ او لتصرفات الغير اخلاقية
SEP	خطة إشراك أصحاب المصلحة
SFD	الصندوق الاجتماعي للتنمية
SMP	خطة إدارة الأمن
STC	المجلس الانتقالي الجنوبي
TPM	الرصد من طرف ثالث
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNOPS	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
UWS - PMU	إمدادات المياه في المناطق الحضرية - وحدة إدارة المشروع
WASH	المياه والصرف الصحي والنظافة
WRM	إدارة الموارد المائية
WSS	إمدادات المياه والصرف الصحي
WUAs	جمعيات مستخدمي المياه

الاستخدام الرسمي فقط

1. مقدمة/ وصف المشروع[1]

1.1. السياق القُطري والقطاعي

لطالما كان اليمن أفقر بلد في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ويعاني من واحدة من أشد الأزمات الإنسانية في العالم. تدهورت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في اليمن بشكل حاد خلال العقد الماضي، بسبب انخفاض التحويلات المالية والاضطرابات التجارية وحالات انقطاع التيار الكهربائي وحالات النقص الحاد في إمدادات الوقود وانخفاض العمليات الإنسانية في خضم الأزمة المستمرة. وقد لحقت بالاقتصاد أضرار شديدة جراء الصراع الطويل الذي اندلع في أوائل عام 2015، مما أدى إلى انعدام حاد في الأمن الغذائي وتدمير البنية التحتية الحيوية. وقد تفاقم تأثير الصراع المسلح بسبب الصدمات الاقتصادية المتعددة والمخاطر المناخية - بما في ذلك ارتفاع الأسعار والجفاف والفيضانات وجائحة كوفيد-19 ووباء الكوليرا وغزو الجراد وتصاعد الصراع في البحر الأحمر في عام 2024. يحتاج حوالي 80 في المائة من الأسر اليمنية إلى المساعدة الإنسانية (البنك الدولي، 2023)، ويحتاج ما يقرب من نصفهم (15.3 مليون شخص) إلى دعم طارئ للحصول على المياه النظيفة وتلبية احتياجات الصرف الصحي الأساسية (أوتشا، 2022). يواجه نحو 17.6 مليون شخص انعدامًا حادًا في الأمن الغذائي، حيث يعيش ما يقارب 74% من السكان تحت خط الفقر الوطني في عام 2022. وتعاني المؤسسات العامة في اليمن من صعوبات في تقديم الخدمات، ويتفاقم الوضع بسبب عدم انتظام صرف رواتب العديد من موظفي القطاع العام لأكثر من ست سنوات. **وتُعدّ الظروف المعيشية في اليمن مزرية، لا سيما بالنسبة إلى العديد من النازحين جراء الصراع.** وتشير أحدث خطة للاستجابة الإنسانية لليمن إلى أن ما يقدر بنحو 4.5 ملايين شخص، أي 14% من السكان، نزحوا داخليًا. وقدّر استبيان هاتفي أجراه البنك الدولي في عامي 2022 و2023 في 21 محافظة أن نسبة الأسر النازحة بلغت نحو 25%. ولا يملك أكثر من 89% من النازحين داخليًا أي مصدر دخل، ويعيشون على أقل من 40 دولارًا أمريكيًا شهريًا. ويُفاقم النمو السكاني السريع في اليمن، من 23.15 مليون نسمة عام 2010 إلى 31.15 مليون نسمة عام 2021، مع توقعات بزيادة سنوية قدرها 3% حتى عام 2030، قابلية البلد للتأثر بأزمة المناخ. وفي عام 2021، شكّل الأطفال والشباب 41% من السكان، مما زاد الطلب على الخدمات العامة كالمياه والصرف الصحي. كما يواجه اليمن تحديات بيئية جسيمة.

المشهد السياسي في اليمن يعتريه الانقسام وعدم الاستقرار بسبب صراع دام عقد من الزمن بين الحكومة المعترف بها دوليًا وحركة الحوثي (المعروفة أيضًا باسم "أنصار الله") والتي تتخذ من صنعاء مقرًا لها (الشمال)**.** يسيطر كل فصيل على مؤسساته وأنظمته النقدية، مما أدى إلى تفاوتات سياسية واقتصادية، وعرقل الجهود الرامية إلى تحقيق سلام دائم. وقد زادت التحديات المالية والنقدية، التي تفاقمت نتيجة لحصار الحوثيين لصادرات الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا من النفط، وانهيار الهدنة التي ترعاها الأمم المتحدة في أكتوبر 2022. وبينما يُسلّم عمومًا بوجود أربعة صراعات رئيسية على السيطرة السياسية بين قوى وطنية ودون وطنية ودولية، إلا أن هناك طرفين رئيسيين متنازعين، هما حركة الحوثيين المتمركزة في صنعاء، والحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا المتمركزة في عدن. تتقاسم الحكومة المعترف بها دوليًا السلطة مع المجلس الانتقالي الجنوبي، إلى جانب جهات فاعلة أخرى تشمل قوات المقاومة المشتركة المتحالفة مع الحكومة المعترفة بها دوليًا وقوات النخبة الحضرمية. وقد أسفر ذلك عن مشهد معقد من السيطرة على الأراضي، تتغير حدودها باستمرار، لكنها تعكس إلى حد كبير انقسام البلاد قبل توحيدها عام 1990 (مجموعة الأزمات الدولية، 2022). ويسيطر الحوثيون على ما يقدر بنحو ثلث الأراضي، التي يقطنها نحو ثلثي السكان، وتشمل المناطق الجبلية ذات أعلى معدلات هطول للأمطار، وأعالي مناطق إدارة المياه الرئيسية.

تتعرض الإيرادات العامة لضغوط هائلة، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي للفرد في البلاد بنسبة 54 في المائة بين عامي 2015 و2023، وقد أدت الصدمات الخارجية إلى زيادة الضغط الاقتصادي وانعدام الأمن الغذائي. انخفضت الإيرادات المالية للحكومة المعترف بها دوليًا، بما في ذلك المنح، بأكثر من 30% في عام 2023 (البنك الدولي، 2024). وتُفاقم التداعيات

[1] جميع معلومات المشروع الواردة في هذا القسم مستقاة من وثيقة تقييم المشروع.

الاستخدام الرسمي فقط

الاقتصادية للحرب في أوكرانيا من حدة انعدام الأمن الغذائي الناجم عن جائحة كوفيد-19. وتشمل أبرز هذه التداعيات ما يلي: (1) ارتفاعات مفاجئة وكبيرة في أسعار الغذاء والوقود العالمية بدءًا من مارس 2022؛ و(2) انخفاضات حادة في واردات الغذاء، لا سيما واردات القمح (وهو غذاء أساسي رئيسي في البلاد)؛ و(3) فجوات تمويلية كبيرة وحديثة فيما يتعلق بالمساعدات الإنسانية، نتيجة لتزايد الأولويات الإنسانية في بلدان أخرى.

يمثّل تغير المناخ تحديًا إضافيًا لليمن، حيث يهدد آفاق التنمية فيها من خلال تفاقم أوجه الضرر الحالية وإعاقة التقدم في مجالات رئيسية مثل الأمن المائي. في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان، يُعدُّ اليمن البلد الأكثر عرضةً لتأثيرات تغيّر المناخ، ويحتل المرتبة 27 عالميًا في هذا الصدد. وهو أيضًا البلد الأقل استعدادًا في هذه المنطقة لإدارة التأثيرات المرتبطة بتغير المناخ. تتوقع نماذج المناخ العالمية أن ترتفع درجات الحرارة مستقبلاً في اليمن، فضلاً عن زيادة متوسط هطول الأمطار السنوي، مع زيادة مرات هطول الأمطار وشدتها، ما يؤدي إلى فيضانات مفاجئة وفترات جفاف أطول. ويمكن أن يُسهم هطول الأمطار الإضافي المتوقع في التنمية، شريطة أن تتمكن البلاد من بذل الاستثمارات اللازمة للتكيّف مع التقلبات المتزايدة. تشير النماذج التي أُجريت ضمن تقرير المناخ والتنمية القُطري باليمن إلى أنه في سيناريو أكثر تفاؤلاً، يُمكن لليمن تحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي نسبته 1,5 في المائة بحلول عام 2040، في حين قد تؤدي الصدمات المناخية إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3,9% بحلول عام 2040 في سيناريو متشائم مع بذل استثمارات محدودة.

يُظهر اليمنيون قدرة ملحوظة على الصمود رغم التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وذلك بفضل عدة عوامل: (أ) القدرة على التكيّف مع عدم الاستقرار، مما يسمح للمجتمعات المحلية بالتكيّف والاستمرار؛ و(ب) الحوكمة اللامركزية والمؤسسات المحلية التي توفر الدعم على مستوى المجتمع المحلي؛ و(ج) شبكات الأمان الاجتماعي والأعراف الثقافية، بما في ذلك الهياكل القبلية، التي تساعد المجتمعات المحلية على تحمّل المصاعب؛ و(د) مجتمع مدني نشط يدعو إلى التغيير الاجتماعي ويدعم الفئات الضعيفة من السكان؛ و(هـ) مشاركة النساء والشباب التي تعزز قدرة المجتمع المحلي على الصمود وتشجع الابتكار؛ و(و) مساهمات القطاع الخاص التي تعزز النشاط الاقتصادي وتوفر الوظائف؛ و(ز) التحويلات المالية ودعم الجاليات في الخارج التي تعزز الاقتصاد وتوفر الإغاثة للأسر. تُمكّن هذه العناصر مجتمعة اليمنيين من التكيّف مع التحديات المتعددة الأوجه ومواجهتها.

1.2. السياق القطاعي والمؤسساتي

ندرة المياه بشكل عام ومحدودية توافرها: إن الموقع الجغرافي لليمن في منطقة قاحلة إلى شبه قاحلة جعل إدارة الموارد المائية عقبة طويلة الأمد وحاسمة أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد. ويتجاوز استهلاك المياه الموارد المتجددة، وكثيرًا ما تؤدي المنافسة الشديدة على الموارد المائية المحدودة إلى تفاقم الصراعات المحلية. ويعدُّ اليمن واحدًا من أربعة بلدان فقط على مستوى العالم تواجه انخفاضًا في دخل الفرد وتعاني من ندرة مطلقة في المياه، حيث تنشأ قضايا الأمن المائي عن التفاعل المعقد بين التنمية والصراع وتغيُّر المناخ. وقبل اندلاع الصراع، كانت النزاعات المتعلقة بالمياه تمثل ما بين 70 و80 في المائة من النزاعات الريفية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2023؛ هيفز، آدامز 2013). تشير وزارة الداخلية إلى أن النزاعات العنيفة على الأراضي والمياه تتسبب في وفاة ما يصل إلى 4 آلاف شخص سنويًا (مسح الأسلحة الصغيرة 2010). وفي عام 2020، قُدر استهلاك المياه بنحو 5,1 مليارات متر مكعب، بزيادة قدرها 76 في المائة مقارنة بالثلاثة عقود التي تلت عام 1990، مما أدى إلى عجز سنوي يبلغ 2,6 مليار متر مكعب.[2] يُستخدم أكثر من 90 في المائة من المياه في الأنشطة الزراعية، و8 في المائة في قطاع إمدادات المياه البلدية، و2 في المائة في القطاع الصناعي. وتعاني عدة مدن كبرى بالفعل من وطأة ندرة المياه: فمدينة تعز تعاني بالفعل من ضغط مائي شديد، وفي صنعاء يتم إغلاق ستة آبار عميقة في المتوسط كل عام. كما تواجه المدن الساحلية، بما في ذلك عدن والحديدة - وهما المركزان الاقتصادي والتجاري - نقصًا في مياه الشرب المأمونة، كما أن مياه البحر تتسرب بشكل متزايد إلى طبقات المياه الجوفية. بالإضافة إلى ذلك، تتعرض موارد المياه العذبة المحدودة المتاحة لخطر

[2] البنك الدولي. 2023. "Charting the Course - A Rapid Water Security Diagnostic for Yemen (رسم المسار - تقييم سريع لأمن المياه في اليمن)". واشنطن العاصمة البنك الدولي.

الاستخدام الرسمي فقط

التلوث بسبب تسرب مياه الصرف الصحي غير المعالجة من غرف التفتيش وخزانات الصرف الصحي ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي المعطلة. كما أن طبقات المياه الجوفية الرئيسية التي تزود بعض المدن الكبرى، بما في ذلك العاصمة صنعاء، بالمياه، معرضة لخطر النضوب التام في المستقبل المنظور.

نقص خدمات المياه والصرف الصحي: تؤدي ندرة الموارد المائية إلى انتشار نقص الوصول إلى خدمات المياه المأمونة والصرف الصحي، وهو من أدنى المعدلات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان. ويؤثر انعدام الأمن المائي سلبًا بشكل خاص على النساء والفتيات، إذ تقع عليهن غالبًا مسؤولية جلب المياه وإدارة موارد المياه المنزلية. وتزداد المسافات التي يتعين قطعها لجلب المياه في العديد من المناطق. في استبيان أسري أُجري في [الشهر، السنة]، أفاد 55 في المائة من المشاركين في المناطق الريفية والحضرية بأنهم يستغرقون أكثر من ساعة لجمع المياه، وغالباً ما يتعين القيام بذلك عدة مرات يوميًا. وتنتقل النساء في مجموعات إلى مصادر المياه التي يعتبرنها مهددة لأمنهن الشخصي. وتعرِّض الرحلات الطويلة إلى الصنابير العامة معاناه بالنسبة للنساء و الاطفال في محافظات مثل صنعاء وعدن والضالع ولحج وأبين لذا يعتبر تنفيذ مثل هذه المشاريع مهم لتخفيف العبء عليهم و تأمين الحماية لهم من اي مخاطر ممكن ان يتعرضوا لها.

المياه في الزراعة وتأثيرها على الأمن الغذائي: يتعرض الأمن المائي والغذائي لتهديدات متزايدة بسبب مجموعة من العوامل، منها النمو السكاني وتدهور البنية التحتية ومحدودية خدمات الري وسوء استخدام المياه في الزراعة وتعطل خدمات الصرف الصحي والتأثيرات السلبية لتغير المناخ. يُعد اليمن من البلدان التي تسجل أعلى معدلات النمو السكاني في العالم، وهو من البلدان التي لديها أدنى مستويات توافر المياه للفرد، حيث قُدرت هذه الكمية بمقدار 65 مترًا مكعبًا للفرد في عام 2020، ومن المتوقع أن تنخفض أكثر لتصل إلى 54 مترًا مكعبًا بحلول عام 2050.[3] ونظرًا لتوقف مرافق المياه العامة عن العمل إلى حد كبير بسبب الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية ونقص الوقود وانقطاع التيار الكهربائي وعدم القدرة على دفع رواتب الموظفين المدنيين منذ أكثر من ست سنوات، يضطر العديد من اليمنيين إلى الاعتماد على بدائل مكلفة وغير آمنة في كثير من الأحيان، مثل شاحنات توزيع المياه الخاصة. بالإضافة إلى ذلك، ارتفع عدد حالات تعطل شبكات الصرف الصحي، مما أدى إلى تفاقم المخاطر على الصحة العامة، وساهم في حدوث واحدة من أكبر حالات تفشي الكوليرا في العالم، حيث سُجلت ملايين الحالات المشتبه بها وآلاف الوفيات منذ عام 2016. ويواجه قطاع الزراعة تحديات متفاقمة، بما في ذلك توسع حاد في زراعة القات، الذي لا يزال يستنزف موارد الأراضي والمياه على حساب المحاصيل الغذائية. وقد أدى ذلك إلى انخفاض كبير في إنتاج الغذاء المحلي وزيادة مقابلة في أسعار المواد الغذائية في الأسواق، مما زاد من صعوبة حصول الأسر على الغذاء. بالإضافة إلى ذلك، يعتمد اليمن على الواردات لتوفير أكثر من 85 في المائة من احتياجاته الغذائية، مما يجعله معرضًا بشدة لتأثيرات اضطرابات سلاسل الإمداد العالمية وتقلبات أسعار الصرف وإغلاق الموانئ، لا سيما خلال فترات الصراع أو الأزمات العالمية مثل جائحة كوفيد-19. ويؤدي تغيُّر المناخ إلى تفاقم جوانب الضعف الهيكلية هذه من خلال زيادة وتيرة حدوث موجات الجفاف والفيضانات وشدتها. أدى تزايد وتيرة الجفاف وشدته إلى انخفاض غلة المحاصيل وتدهور المراعي ونقص حاد في المياه، في حين تسببت الفيضانات المفاجئة، مثل تلك التي سُجِّلت في عامي 2020 و2021 وخلال موسم الرياح الموسمية في الفترة من يوليو إلى سبتمبر 2022، في أضرار واسعة النطاق بالبنية التحتية والنزوح. وقد أثّرت هذه الفيضانات على أكثر من 73 ألف أسرة في 182 منطقة تابعة لـ 18 محافظة، بما في ذلك محافظات الحديدة وحضرموت والمهرة وسقطرى ومأرب والبيضاء. يُقدَّر إجمالي الخسائر الاقتصادية المباشرة بما يتراوح بين 336 مليون دولار أمريكي و811 مليون دولار أمريكي، وهو ما يعادل حوالي 2,7 في المائة من إجمالي الناتج المحلي لليمن في عام 2021. لم تؤدِ هذه الأزمات المتداخلة إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي في البلاد فحسب، بل قوّضت أيضًا قدرة الأسر الريفية على التكيّف، لا سيما تلك التي تعتمد على الزراعة المطيرة وتربية الماشية على نطاق صغير والزراعة المعيشية. ولا تزال معدلات سوء التغذية مرتفعة بشكل مقلق، ويعد الأطفال والنساء الحوامل أو المرضعات من بين الفئات الأكثر تضرّرًا.

[3] البنك الدولي. 2023. "Charting the Course - A Rapid Water Security Diagnostic for Yemen (رسم المسار - تقييم سريع لأمن المياه في اليمن)". واشنطن العاصمة البنك الدولي.

الاستخدام الرسمي فقط

يواجه قطاع المياه في اليمن تحديات كبيرة على صعيد التكاليف التشغيلية بسبب عدم كفاية التمويل اللازم لصيانة البنية التحتية، والمواد الكيميائية اللازمة لمعالجة المياه، والاحتياجات الإدارية. ويؤدي هذا العجز المالي إلى إعاقة صيانة شبكات توزيع المياه وتوفير الخدمات الأساسية، مما يحدّ بشكل أكبر من قدرة القطاع على أداء مهامه. ويؤدي الصراع المستمر إلى تفاقم هذه المشكلات، حيث تعاني العديد من المنشآت من نقص كبير في الطاقة التشغيلية. تحد العوائق المالية من إمكانية الحصول على خدمات المياه، حيث تعاني الأسر من صعوبة تحمل التكاليف بسبب انخفاض القوة الشرائية بنسبة 80 في المائة نتيجة لانهيار العملة.

يعتمد قطاع المياه في اليمن بشكل كبير على المساعدات الخارجية بسبب محدودية الموارد المحلية الناجمة عن الأزمة الاقتصادية المستمرة. انخفض الإنفاق العام على المياه انخفاضًا كبيرًا، حيث لا يمثل سوى جزء ضئيل من الإنفاق الحكومي مقارنة بمستويات ما قبل الصراع. وتقدم الجهات المانحة الخارجية تمويلاً إنسانيًا كبيرًا يهدف إلى تحسين الوصول إلى إمدادات المياه، إلا أنه غير كافٍ لتغطية تكاليف صيانة البنية التحتية وتوفير الخدمات الأساسية. وقد تم إهمال أمن المياه وإدارتها وحوكمتها منذ اندلاع الصراع في عام 2015، حيث ركزت أموال الجهات المانحة المحدودة على تحسين الوصول إلى المياه. وتواجه وزارة المياه والبيئة فجوة تمويلية كبيرة، مما يسلّط الضوء على الحاجة إلى إستراتيجيات تمويل مستدامة. ويعدُّ تعزيز تعبئة الموارد المحلية وتحسين الكفاءة المالية أمرين حاسمين للانتعاش على المدى الطويل.

1.3. وصف المشروع

سينفّذ المشروع في أحواض مائية مختارة ذات أولوية في اليمن، مع التركيز في البداية على حوض عدن - وادي تبن وحوض وادي حجر، مع إمكانية التوسع ليشمل أحواضًا أخرى بناءً على التقدم المحرز والموارد المتاحة. ويهدف مشروع تحسين إدارة المياه والري في اليمن لتحقيق الاستدامة والكفاءة (I-WISE) إلى تحسين تقديم خدمات الري وتعزيز الوصول إلى خدمات إمدادات المياه والصرف الصحي المقاومة لتغير المناخ، مما يعزز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود في مواجهة الصدمات المناخية، ويحسِّن سبل العيش، ويسهم في الحد من الفقر.

يكمن **هدف تطوير المشروع** في تحسين تقديم خدمات الري، وتعزيز الوصول إلى خدمات إمدادات المياه والصرف الصحي القادرة على التكيّف مع تغيّر المناخ في أحواض مائية محددة.

سيسهم المشروع في تحسين سبل عيش المجتمعات المحلية، وتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات المناخية، والتخفيف من حدة الفقر (التأثير). ويمكن الاستفادة من نتائج الإجراء التشغيلي الأول، بما في ذلك تعزيز نظام إدارة المعلومات المتعلقة بالمناخ والمياه، وتحسين آليات التنسيق بين الجهات المعنية ذات الصلة، في توجيه تصميم وتنفيذ الاستثمارات المقرر تنفيذها في إطار الإجراء التشغيلي القياسي الثاني. كما سيستند تصميم الاستثمارات وأنشطة بناء القدرات إلى العمليات السابقة والجارية في مجالات الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وإمدادات المياه والصرف الصحي، والأمن الغذائي، والشؤون الحضرية والصحية، التي تم تنفيذها في جميع أنحاء البلاد قبل الصراع وفي أثنائه.

يتألف مشروع تحسين إدارة المياه والري في اليمن لتحقيق الاستدامة والكفاءة (I-WISE) من العناصر التالية:

- العنصر 1: تعزيز أنظمة إدارة معلومات المناخ والمياه
- العنصر 2: إدارة مستجمعات المياه وخدمات الري المقاومة لتغير المناخ
- العنصر 3: أنظمة إمدادات المياه والصرف الصحي المرنة وخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة
- العنصر 4: تعزيز المؤسسات، وتنمية القدرات، وإدارة المشروعات
- العنصر 5: عنصر الاستجابة للحالات الطارئة المحتملة (CERC)

الاستخدام الرسمي فقط

الكيانات المنفِّذة:

يشارك في تنفيذ المشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بالتعاون مع الشركاء المنفِّذين: مشروع الأشغال العامة، والصندوق الاجتماعي للتنمية، ووحدة إدارة مشروعات إمدادات المياه في المناطق الحضرية.

عناصر المشروع:

العنصر 1: تعزيز نظم إدارة معلومات المناخ والمياه (ينفِّذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

العنصر 1.1: نظام إدارة معلومات المناخ والمياه (CWIMS): إنشاء نظام قابل للتطوير لرصد المخاطر المناخية الهيدرولوجية والجوية.

(1) **استعادة البيانات وتوحيدها:**
- إجراء جرد للبيانات المتوفرة بشأن المناخ والمياه.
- رقمنة السجلات ودمجها في قاعدة بيانات موحدة.

(2) **تطوير النظام:**
- تصميم نظام وطني لإدارة معلومات المناخ والمياه وتطبيقه في حوضين ذوي أولوية، وهما حوض عدن - وادي تبن وحوض حضرموت - وادي حجر.
- تمكين مشاركة البيانات من خلال البروتوكولات الموحدة وواجهات برمجة التطبيقات والأنظمة القائمة على السحابة.
- وضع خطط لإنشاء محطات رصد جديدة والتشغيل المستدام والصيانة.

(3) **بناء القدرات:**
- تدريب المؤسسات مثل وزارة المياه والبيئة، ووزارة الزراعة والري والثروة السمكية، والهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد.
- نشر أدوات مثل، منصات التصوّر القائمة على الويب وأنظمة دعم اتخاذ القرار في الأحواض التجريبية.
- ضمان تمكين المؤسسات اللامركزية من الوصول إلى البيانات وإدارتها من أجل تحسين عملية اتخاذ القرار.

العنصر 2.1: اتخاذ القرارات التي تراعي التكيّف مع تغيّر المناخ: تجريب أدوات دعم اتخاذ القرار وتفعيلها في حوضين مائيين ذوي أولوية: عدن - وادي تبن وحضر موت - وادي حجر. ستُستخدم هذه الأدوات لتوجيه عملية اتخاذ القرار فيما يتعلق بالتحديات التالية.

(1) **حوض عدن - وادي تبن:**
- معالجة مشكلة ندرة المياه وتعزيز الأمن المائي، لا سيما في مدينة عدن.
- وضع حلول لمشكلات نضوب المياه الجوفية وتسرُّب مياه البحر وسوء الصرف الصحي.
- تحسين التخطيط للبنية التحتية المستدامة لإمدادات المياه والصرف الصحي.
- تيسير عمليات التشاور القائمة على البيانات لتحديد أولويات الاستثمارات.

(2) **حوض حضر موت - وادي حجر:**
- حماية الموارد المائية والتخفيف من آثار الفيضانات المفاجئة.
- استكشاف حلول التخزين، مثل السدود والحواجز المائية ومنشآت تحويل المياه.
- تعزيز كفاءة الري والإنتاجية الزراعية من خلال:
  - تحسين البنية التحتية.

الاستخدام الرسمي فقط

- توفير المدخلات الزراعية والأدوات الحديثة والآلات.
- إنشاء دفيئات ومرافق لتصنيع الأغذية.

(3) **تنمية القدرات:**

- تدريب المؤسسات على مستوى الحوض على استخدام أنظمة دعم اتخاذ القرار.
- تنظيم جولات دراسية وورش عمل ودورات تدريبية فنية في مجال إدارة البيانات وتبادلها.
- تزويد المؤسسات بالأدوات اللازمة للحفاظ على نظام إدارة معلومات المناخ والمياه وأنظمة دعم اتخاذ القرار وتعزيزهما.

العنصر 2: إدارة مستجمعات المياه وخدمات الري المقاومة لتغير المناخ - تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (*حوض عدن - وادي تبن وحوض وادي حجر*) يُخصص هذا العنصر لتمويل كل من التخطيط والتنفيذ لخطط إدارة مستجمعات المياه والأنشطة الرامية إلى تحسين خدمات الري. ويشمل ذلك الاستثمارات، إلى جانب مبادرات التدريب وبناء القدرات للمؤسسات المحلية والمستفيدين.

العنصر الفرعي 1.2: الإدارة المتكاملة لحوض عدن - وادي تبن وحوض وادي حجر

أ) إدارة مستجمعات المياه: تركز إدارة مستجمعات المياه في المناطق القاحلة وشبه القاحلة، مثل اليمن، على الحفاظ على الموارد المائية، وتعزيز الإنتاجية الزراعية، وبناء قدرة المجتمعات المحلية على التكيّف مع تغير المناخ وتدهور البيئة. تشمل الأنشطة الرئيسية الأمور التالية:

- **تجميع المياه وحفظ التربة:** يشمل ذلك وضع خطط لإدارة مستجمعات المياه وتنفيذ الأنشطة ذات الأولوية، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، تدابير تجميع المياه (بناء الخزانات والبرك وأنظمة تجميع مياه الأمطار لجمع المياه وتخزينها بكفاءة)، وتثبيت المنحدرات وحماية الأراضي (زراعة النباتات، وبناء الجدران الاستنادية، وما إلى ذلك)، وإنشاء السدود الصغيرة، والحواجز المائية، والسدود الترابية، وما إلى ذلك، لحماية قيعان الأنهار من التآكل والتدهور).
- **مكافحة التعرية وحماية الأراضي:** تهدف التدخلات إلى حماية ضفاف الأحواض من التآكل باستخدام التدابير النباتية وجدران استنادية من سلال الجابيون لمنع تدهور الأراضي والحفاظ على الإنتاجية الزراعية.
- **الإدارة المجتمعية والدعم المؤسسي:** يشمل ذلك إشراك المجتمعات المحلية في إدارة أنشطة الري ومستجمعات المياه وضمان اتباع ممارسات مستدامة وملكية محلية. يعد تعزيز المؤسسات مثل وزارة المياه والبيئة والمكاتب المحلية التابعة لوزارة الزراعة والري والثروة السمكية على مستوى أحواض الأنهار أمرًا حيويًا لضمان الإدارة الفعّالة لمستجمعات المياه.
- **نضوب المياه الجوفية وتدهور جودتها:** يتطلب التصدي لاستنزاف المياه الجوفية وتسرب المياه المالحة وجفاف الينابيع اتباع نُهُج متكاملة توازن بين مصالح المنبع والمصب. كما أن التكيّف مع آثار تغيّر المناخ، مثل تزايد الفيضانات وحالات الجفاف، أمر بالغ الأهمية لإدارة مستجمعات المياه بفاعلية.

ب) تحسين الري على مستوى الحوض: يمثِّل هذا العنصر الفرعي نهجًا شاملاً لتطوير البنية التحتية للري، حيث يدمج بين التطورات التكنولوجية والاستراتيجيات القائمة على البيانات بهدف تعزيز الممارسات الزراعية المستدامة ومواجهة التحديات التي يفرضها تغيّر المناخ.

العنصر 3: أنظمة إمدادات المياه والصرف الصحي المرنة وخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: يهدف هذا العنصر إلى تحسين الوصول إلى خدمات إمدادات المياه والصرف الصحي القادرة على التكيف في الأحواض المحددة، من خلال العناصر الفرعية الثلاثة التالية:

الاستخدام الرسمي فقط

العنصر الفرعي 1.3: استعادة الوصول إلى خدمات إمدادات المياه والصرف الصحي وتحسين جودتها: يُخصص هذا العنصر الفرعي لإعادة تأهيل خدمات إمدادات المياه والصرف الصحي وتحسينها وتوسيع نطاق الوصول إليها، مع التركيز بشكل خاص على تلبية احتياجات تحلية المياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية وشبه الحضرية الرئيسية. وتشمل التدخلات الرئيسية ما يلي:

- **تنمية البنية التحتية:** صُمم المشروع لإعادة تأهيل وإنشاء مرافق متوسطة إلى كبيرة الحجم لإمدادات المياه والصرف الصحي، مع إيلاء تركيز على توسيع خطوط الأنابيب والشبكات لضمان التوزيع الفعّال للمياه وخدمات الصرف الصحي.
- **الكفاءة والاستدامة:** ستُبذل جهود للحد من فاقد المياه من خلال تحسين البنية التحتية وممارسات الإدارة، بما يضمن الاستخدام الفعّال للموارد المائية.

العنصر الفرعي 2.3: بناء القدرات لمرافق المياه الحضرية: سينفِّذ المشروع مبادرات لبناء القدرات بهدف تعزيز القدرات الإدارية لمرافق المياه الحضرية، وتحسين كفاءتها وفاعليتها في تقديم الخدمات، وضمان استدامة مرافق إمدادات المياه والصرف الصحي. وستشمل الأنشطة الرئيسية ما يلي:

- **تشغيل البنية التحتية وصيانتها:** سيتم إعداد برامج تدريبية لتزويد موظفي المرافق بالمهارات اللازمة للتشغيل والصيانة الفعّالين للبنية التحتية لإمدادات المياه والصرف الصحي، بما في ذلك أعمال التفتيش الدورية، والإصلاحات، والتحديثات، لضمان الأداء الأمثل وطول العمر التشغيلي.
- **أنظمة القياس المتقدمة**: سيعمل المشروع على إدخال أنظمة قياس متطورة لتحسين دقة وكفاءة رصد استهلاك المياه، مما يسهِّل إدارة الموارد وعمليات الفوترة بشكل أفضل.
- **الإدارة المالية:** ستتركز الجهود على تعزيز قدرة المرافق العامة على إدارة عمليات إصدار فواتير المياه وتحصيلها، من خلال تطبيق أنظمة واستراتيجيات فعّالة لإصدار الفواتير لضمان سداد المدفوعات في مواعيدها وتقليل المتأخرات.
- **الاستدامة والكفاءة:** سيُقدم تدريب بشأن تحسين استخدام الموارد، بما في ذلك أساليب الحفاظ على المياه والممارسات الموفرة للطاقة، بما يسهم في استدامة عمليات إمدادات المياه والصرف الصحي والحد من الأثر البيئي.

العنصر الفرعي 3.3: تحسين النظافة الصحية وجودة إمدادات المياه لأنظمة المياه والصرف الصحي الحيوية الخاصة بالنازحين داخليًا واللاجئين والمجتمعات المهمّشة: غالبًا ما تكون مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في مخيمات النازحين داخليًا واللاجئين والمجتمعات المهمّشة، والمراكز الصحية، والمدارس، والأسواق المحلية، في حالة متردية، مما يشكِّل مخاطر كبيرة على الصحة العامة.

العنصر 4: تعزيز المؤسسات وتنمية القدرات وإدارة المشاريع (يُنفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع). يهدف هذا العنصر إلى: (1) تعزيز القدرات المؤسسية للمؤسسات المحلية لمواجهة التحديات المناخية؛ و(2) دعم وكالات الأمم المتحدة والشركاء المحليين في تنفيذ المشروعات؛ و(3) الإشراف على أنشطة إدارة المشروعات، وإدارتها، والرصد والتقييم لضمان تنفيذ المشروعات بصورة مُرضية من خلال إنشاء وحدات إدارة مشروعات مخصصة والتعاقد مع جهة للرصد من جهة خارجية. سيركز بناء القدرات على: (1) تعزيز مؤسسات المياه والري المحلية؛ و(2) تدريب المستفيدين على إدارة الأراضي والمياه لتحقيق الأمن المائي والغذائي القادر على التكيّف مع تغيّر المناخ؛ و(3) تعزيز المهارات الفنية والإدارية لدى موظفي الإدارة؛ و(4) تطوير قدرات لجان الأحواض المائية، وجمعيات مستخدمي المياه، والتعاونيات الزراعية، ومقدمي الخدمات لضمان استدامة الاستثمارات والخدمات. وستُعطى الأولوية لإتاحة فرص مشاركة النساء في هذه الأنشطة.

العنصر 5: عنصر الاستجابة للحالات الطارئة المحتملة (يُنفِّذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع) يمثل هذا العنصر عنصرًا صفري التكلفة للاستجابة للحالات الطارئة المحتملة، حيث يمكن للبنك أن يصرح بإعادة تخصيص الأموال من عناصر المشروع الأخرى في حال وقوع أحداث غير متوقعة، مثل الكوارث الطبيعية، أو

الاستخدام الرسمي فقط

الأوبئة، أو غيرها من حالات الطوارئ. وستخضع المدفوعات في إطار هذا العنصر لإعلان الحكومة أو المجتمع الدولي أو الأمم المتحدة حالة الطوارئ أو ما يعادلها؛ وتقديم عنصر الاستجابة للحالات الطارئة المحتملة طلب إلى البنك للحصول على دعم لحالة طوارئ مؤهلة؛ وإعداد الجهة المتلقية لخطة عمل طارئة مقبولة لاستخدام أموال عنصر الاستجابة للحالات الطارئة المحتملة؛ وموافقة البنك على هذه الخطة. وسيحدد البنك كيفية إعادة تخصيص الأموال من العناصر الأخرى لمعالجة حالة الطوارئ، بالتشاور مع شركائه المنفِّذين.

يجري إعداد مشروع I-WISE بموجب إطار العمل البيئي والاجتماعي للبنك الدولي.

2. الهدف/ وصف خطة إشراك أصحاب المصلحة

جرى إعداد خطة إشراك أصحاب المصلحة لمشروع I-WISE بغية توجيه الإشراك الهادف والشامل والمستمر لجميع أصحاب المصلحة طوال دورة حياة المشروع. تتماشى الخطة مع متطلبات المعيار البيئي والاجتماعي العاشر (ESS10) للبنك الدولي: إشراك أصحاب المصلحة والإفصاح عن المعلومات، الذي يؤكد أهمية التواصل المفتوح، والإفصاح عن معلومات المشروع في الوقت المناسب، ووجود نظام فعّال لمعالجة التظلمات باعتبارها عناصر أساسية للإدارة الجيدة للمشروع واستدامته. وتبيّن الخطة سُبل تواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بالتعاون مع الشركاء المنفذين (مشروع الأشغال العامة، والصندوق الاجتماعي للتنمية، ووحدة إدارة مشروعات إمدادات المياه في المناطق الحضرية)، وتفاعلهم مع أصحاب المصلحة. تُنشئ كذلك آلية للتظلم يمكن من خلالها لأصحاب المصلحة إثارة بواعث القلق أو تقديم الملاحظات أو تقديم الشكاوى المتعلقة بالمشروع وأنشطته

تتمثل أهداف خطة إشراك أصحاب المصلحة هذه في:

1. تحديد جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك الأشخاص المتأثرين بالمشروع، والفئات الأكثر تضررًا والمحرومين، والمؤسسات المحلية، ومنظمات المجتمع المدني، والهيئات الحكومية، والقطاع الخاص.
2. ضمان اطلاع أصحاب المصلحة، بصورة شفافة ويسهل الوصول إليها، على أهداف المشروع وعناصره وآليات تنفيذه، فضلاً عن مخاطره البيئية والاجتماعية وتدابير التخفيف ذات الصلة.
3. إنشاء عملية مشاركة شاملة ومراعية للاعتبارات الثقافية، مصممة بما يتناسب مع قدرات وتفضيلات مختلف فئات أصحاب المصلحة، ولا سيما الفئات المهمشة المعرضة لخطر الإقصاء (مثل النساء، وذوي الإعاقة، والنازحين داخليًا).
4. تسهيل التشاور الهادف طوال دورة المشروع لتضمين آراء أصحاب المصلحة ومخاوفهم واقتراحاتهم في تصميم المشروع وتنفيذه ومراقبته.
5. تعزيز الثقة والتعاون بين أصحاب المصلحة في المشروع، والوكالات المنفذة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع)، والشركاء المنفذين (مشروع الأشغال العامة، والصندوق الاجتماعي للتنمية، ووحدة إدارة مشروعات إمدادات المياه في المناطق الحضرية).
6. تعزيز آليات المساءلة الاجتماعية عن طريق التواصل الفعّال، وحلقات الملاحظات، والإفصاح عن المعلومات، وخاصة على مستوى المجتمع.
7. إرساء آلية تظلم قوية وتفعيلها بما يمكّن أصحاب المصلحة من طرح بواعث قلقهم وتلقي ردود وقرارات عادلة وسرية في الوقت المناسب.
8. مراقبة جدوى أنشطة إشراك أصحاب المصلحة وتعديل الاستراتيجية حسب الحاجة لتحسين الشمولية والاستجابة ونتائج المشروع.

تُعد خطة إشراك أصحاب المصلحة وثيقة قابلة للتعديل، وسيجري تنقيحها مع تطور المشروع وظهور أصحاب مصلحة أو قضايا جديدة. وستُستخدم بوصفها أداةً لضمان أن تظل مشاركة أصحاب المصلحة ديناميكية وشفافة ومراعية لاحتياجات مختلف أصحاب المصلحة وتوقعاتهم.

الاستخدام الرسمي فقط

3. تحديد أصحاب المصلحة وتحليلهم

3.1. المنهجية

للتوافق مع معايير الممارسات الفضلي، سيعتمد مشروع I-WISE المبادئ التالية لإشراك أصحاب المصلحة:

- ***الانفتاح ونهج دورة الحياة***: ستُنفَّذ أنشطة إشراك أصحاب المصلحة تنفيذًا منفتحًا ومستمرًا بدايةً من التصميم وحتى الانتهاء، وبما يخلو من التلاعب أو الإكراه.
- ***المشاركة المستنيرة والملاحظات***: ستتوفر المعلومات حول المشروع في الوقت المناسب، وبتنسيقات يسهل النفاذ إليها، ومن خلال القنوات المناسبة ثقافيًا. ستُتاح لجميع أصحاب المصلحة فرص للتعبير عن آرائهم وإثارة بواعث قلقهم وتقديم ملاحظاتهم، ما سيؤخذ في الاعتبار في عملية صنع القرار.
- ***الشمولية والحساسية:*** من شأن تحديد أصحاب المصلحة وإشراكهم أن يعزز التواصل الفعال والعلاقات البناءة. وستضمن المشاركة الشاملة لجميع مجموعات أصحاب المصلحة مساهمتهم في كل مرحلة من مراحل المشروع. وستكفل الأساليب المُصممة خصيصًا لتلبية احتياجات أصحاب المصلحة المساواة في النفاذ إلى المعلومات. وسيُولى اهتمام خاص للفئات الأكثر تضررًا والمحرومة، ولا سيما النساء وكبار السن وذوي الإعاقة والنازحين داخليًا، مع مراعاة الحساسيات الثقافية للمجموعات العرقية والاجتماعية المتنوعة في مناطق المشروع.
- ***مراعاة المساواة و تحقيق العدالة الاجتماعية :*** تُنظَّم التشاورات على امتداد دورة المشروع لضمان تكافؤ فرص الوصول والمشاركة الفاعلة للنساء والرجال وذوي الإعاقة. وسيتم تنظيم اجتماعات منفصلة ومناقشات لمجموعات التركيز، يديرها ميسرون من نفس الفئة للمشاركين، بهدف تشجيع المشاركة المفتوحة. وسيُقدم دعم إضافي بغية تمكين مشاركة مقدمي الرعاية.
- ***الاستدامة والمرونة:*** سيأخذ المشروع في الاعتبار بواعث قلق أصحاب المصلحة المتعلقة باستدامة الأنشطة والنتائج بعد فترة المشروع. وتهدف مخرجات المشروع إلى تعزيز القدرة على الصمود والتكيف في التصدي لمواطن الضعف والمخاطر الاجتماعية والبيئية والاقتصادية.

وفي إطار مشروع I-WISE، تم تحديد أصحاب المصلحة التاليين وتحليلهم وفقًا لكل عنصر من عناصر المشروع. ويشمل أصحاب المصلحة الأطراف المتأثرين (كما هو محدد في القسم 2.3)، والأطراف المعنية الأخرى (كما هو محدد في القسم 3.3)، وكذلك الأفراد أو الفئات الأكثر تضررًا والمحرومة (كما هو محدد في القسم 4.3).

3.2. الأطراف المتأثرة

تشمل الأطراف المتأثرة الأفراد والمجموعات والمجتمعات التي من المحتمل أن تتأثر تأثيرًا مباشرًا بتنفيذ مشروع I-WISE إيجابيًا أو سلبيًا. وقد تنجم هذه التأثيرات عن أعمال البنية التحتية، أو تقديم الخدمات، أو الإصلاحات المؤسسية، أو أنشطة إشراك أصحاب المصلحة. تُصنف الأطراف المتأثرة فيما يلي وفقًا للمكوّنات الأربعة الرئيسية للمشروع:

الاستخدام الرسمي فقط

العنصر 1: تعزيز نظم إدارة معلومات المناخ والمياه (ينفِّذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

سيكون المستفيدون الرئيسيون من هذا المشروع وحدات المياه والزراعة والبيئة في مختلف المؤسسات الحكومية في حوضي وادي حجر وتُبن على المستوى المحلي، بالإضافة إلى جميع رابطات مستخدمي المياه داخل منطقة تغطية المشروع. ويُتاح للوزارات على المستوى الوطني استخدام البيانات الناتجة في عمليات صنع القرار ودعم تطوير السياسات والمشاريع المستقبلية. يشمل أصحاب المصلحة غير المباشرين بالمشروع ما يلي:

- العاملون المجتمعيون في مواقع المشروع وموظفو المؤسسات الرئيسية المشاركة.
- **المزارعون ومستخدمو المياه المحليون** في حوضي عدن (وادي تُبن) وحضرموت (وادي حجر)، الذين يعتمدون على موارد مائية موثوق بها وإدارة فعّالة للري.
- **اللجان المجتمعية والمجالس المحلية** المشاركة في التخطيط والرصد والتواصل المجتمعي لمشاريع المياه والزراعة.
- **السكان المحليون** الذين يعيشون في المناطق التي ستُركب فيها محطات المراقبة أو البنية التحتية للتخزين أو التدخلات التجريبية.
- **رابطات مستخدمي المياه والري** المتأثرة بالتغيرات في تخصيص المياه والنفاذ إلى البيانات وجدولة الري.
- **التعاونيات الزراعية** التي تعتمد على البيانات المحسنة لتخطيط المحاصيل وكفاءة الري وإدارة مخاطر المناخ.
- وزارة المياه والبيئة - مسؤولة عن قيادة التنسيق والإشراف على السياسات الخاصة بنظام إدارة معلومات المناخ والمياه وإدارة قطاع المياه.
- **وزارة الزراعة والري والثروة السمكية** – مسؤولة عن القيادة المشتركة لاستخدام البيانات الزراعية وتخطيط الري وتدخلات تعزيز المرونة.
- **الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد** – شريك رئيس في استعادة بيانات الأرصاد الجوية، ودمجها، وتشغيل محطات الرصد الجديدة.
- **الهيئة الوطنية للموارد المائية** – شريك أساسي في التخطيط على مستوى الحوض، والرصد الهيدرولوجي، وإدارة البيانات.
- **مركز الدراسات البيئية والمناخية** – شريك في بناء القدرات والتدريب الفني والتعاون البحثي.
- **هيئة حماية البيئة** – مهتمة بالبيانات البيئية ومراقبة النظام البيئي والتكامل مع قواعد البيانات البيئية الوطنية.
- **الجامعات والمؤسسات البحثية** (على سبيل المثال، جامعة عدن، جامعة حضرموت)
- مستخدمو البيانات المناخية والهيدرولوجية للبحث وتحليل السياسات.
- مؤسسات البحوث الزراعية ومراكز الدراسات المختصة.

العنصر 2 – إدارة مستجمعات المياه وخدمات الري المقاومة للمناخ (*ينفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حوض تُبن وحوض وادي حجر*)

- **صغار المزارعين وملاك الأراضي الزراعية** المستفيدون من أنظمة الري المُعاد تأهيلها، وتثبيت المدرجات الزراعية، وتدخلات إدارة مستجمعات المياه المتكاملة.
- **جمعيات مستخدمي المياه، ومجالس الري، والتعاونيات الزراعية** المشاركة في تشغيل المخططات المُعاد تأهيلها وصيانتها وإدارتها.
- **الأسر في المجتمعات المجاورة،** المقيمة بالقرب من المناطق التي تُنفذ فيها أنشطة مكافحة التآكل، أو منشآت حصاد المياه، أو إدارة الأراضي.
- **العمال الزراعيون المحليون والعمال المهرة،** الذين قد يشاركون مؤقتًا في أعمال البناء أو إعادة التأهيل ويتأثرون بظروف العمل ومخاطر الصحة والسلامة المهنية.

الاستخدام الرسمي فقط

- **الرعاة وأصحاب الماشية،** الذين قد يستفيدون من الوصول المُعزز إلى نقاط المياه والمراعي نتيجة لتحسين التخطيط على مستوى مستجمعات المياه.

العنصر 3 – أنظمة إمدادات المياه والصرف الصحي المرنة (*ينفذها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع*)

- **جمعيات مستخدمي المياه** التي تشارك مباشرةً في تشغيل أنظمة إمدادات المياه والصرف الصحي وصيانتها.
- **الأسر الحضرية وشبه الحضرية** في المدن المستهدفة التي ستستفيد من خدمات إمدادات المياه والصرف الصحي المحسنة أو الجديدة، بما في ذلك مرافق تحلية المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي.
- **النازحون داخليًا والمجموعات المهمشة** التي تعيش في مناطق خدمة المشروع أو بالقرب منها، حيث يواجه العديد منهم عوائق أكبر في الوصول وقد يحتاجون إلى استراتيجيات توعية شاملة.
- **مستخدمو الخدمة العامة،** بما في ذلك الطلاب والمعلمين والعاملين في مجال الرعاية الصحية والمرضى، حيث يتم تحسين البنية التحتية للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في المدارس والمرافق الصحية.
- **موردو المياه والمشغلون المحليون من القطاع الخاص،** الذين قد تتأثر خدماتهم (إيجابًا أو سلبًا) بالبنية التحتية العامة الموسعة لخدمات المياه والصرف الصحي وهياكل التعريفات المنقحة.
- **الشركات الصغيرة وبائعو السوق،** خاصةً العاملون في المناطق التي تعاني من ضعف خدمات الصرف الصحي وانقطاع المياه، والذين من المتوقع أن يستفيدوا من تحسن الظروف.

العنصر 4 –تعزيز المؤسسات وتنمية القدرات وإدارة المشاريع (*يتم تنفيذه بشكل مشترك من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع*)

- **موظفون من وزارة المياه والبيئة، ووزارة الزراعة والري والثروة السمكية، والهيئة الوطنية للموارد المائية** الذين سيشاركون في التعزيز المؤسسي، وتطوير السياسات، والتدريب الفني.
- فروع **شركات المياه والصرف الصحي المحلية والهيئة العامة لمشاريع مياه الريف** المشاركة في عمليات المرافق والتخطيط وتحسين الأداء.
- **لجان الأحواض وفرق التنسيق الفني** المشاركة في الإدارة اللامركزية للمياه والتخطيط المتكامل على مستوى الأحواض.

3.3. الأطراف المعنية الأخرى

يشمل أصحاب المصلحة في المشاريع أيضًا أطرافًا أخرى غير المجتمعات المتأثرة مباشرةً، بما في ذلك:

- **الوزارات والوكالات والسلطات الحكومية** مثل وزارة التخطيط والتعاون الدولي وسلطات المحافظات والمناطق المحلية.
- **وكالات الأمم المتحدة الأخرى والجهات المانحة الدولية** التي تدعم المبادرات التكميلية أو تساهم بالموارد التقنية والمالية.
- **المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية** العاملة في قطاعات المياه والزراعة والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والقدرة على التكيف مع المناخ.
- **أصحاب المصلحة من القطاع الخاص** بما في ذلك الموردين والمتعاقدين ومقدمي الخدمات للأعمال المدنية والمعدات والخدمات ذات الصلة.

3.4. الأفراد أو الفئات الأكثر تضررًا والمحرومة

في إطار مشروع I-WISE، قد تشمل الفئات الأكثر تضررًا والمحرومة على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

الاستخدام الرسمي فقط

- **النساء والأسر التي تعولها نساء**، واللاتي غالبًا ما تكون لديهن إمكانية محدودة للوصول إلى الأراضي والموارد المالية وعمليات صنع القرار، وقد يواجهن عوائق ثقافية أو اجتماعية تحد من مشاركتهن.
- **الأطفال والشباب** المعرضون بشكل خاص للأمراض المنقولة بالمياه وتأثيرات ندرة المياه. فقد يفتقر الشباب كذلك إلى فرص المشاركة في تخطيط المشاريع وتنفيذها.
- **كبار السن** المعرضون لمواجهة قيود على الحركة، أو محدودية النفاذ إلى المعلومات، أو الاستبعاد من عملية صنع القرار.
- **ذوو الإعاقة** الذين قد يحتاجون إلى وسائل اتصال ملائمة وأماكن اجتماعات يسهل الوصول إليها للمشاركة مشاركةً فعالة.
- **النازحون داخليًا والعائدون** الذين غالبًا ما يفتقرون إلى سهولة الوصول الآمن إلى المياه والصرف الصحي وسُبل العيش، وقد لا يتم تمثيلهم رسميًا في الهياكل الإدارية.
- **المجتمعات المهمشة والأقليات** تشمل الفقراء في المناطق الريفية، والمجموعات المهمشة اجتماعيًا، وأولئك الذين يعيشون في المناطق النائية أو المحرومة من الخدمات.
- **الشباب المعرضون للخطر** يشمل الشباب العاطلين عن العمل أو العاملين بصفتهم عمالة ناقصة والذين لديهم فرص محدودة للمشاركة في صنع القرار.

سيجري التحقق من الفئات الأكثر تضررًا ضمن المجتمعات المتأثرة بالمشروع والتشاور معها بوسائل مُخصصة، حسب الاقتضاء. ويرد وصف أساليب الإشراك التي سيتبعها المشروع في الأقسام التالية.

4. برنامج إشراك أصحاب المصلحة

وفي إطار مرحلة الإعداد لمشروع I-WISE، أجرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع سلسلة من التشاورات مع أصحاب المصلحة خلال الفترة من 14 يوليو إلى 3 نوفمبر 2025، بمشاركة نحو 273 مشاركًا من عدن وحضرموت ولحج وأبين وتعز ومحافظات أخرى. وشملت هذه المشاركات اجتماعات مشتركة وأخرى خاصة بكل وكالة، عُقدت مع المؤسسات الحكومية، والشركاء المنفذين (الصندوق الاجتماعي للتنمية، ومشروع الأشغال العامة، ووحدة إدارة مشروعات إمدادات المياه في المناطق الحضرية)، والسلطات المحلية، والخبراء الفنيين، والمنظمات المجتمعية، وجمعيات مستخدمي المياه، ومجالس الري والتعاونيات الزراعية، والمجتمعات المتأثرة مباشرة، بما في ذلك المجموعات النسائية.

هدفت التشاورات إلى تقديم المشروع، وجمع الملاحظات حول نهج التصميم والتنفيذ، وتحديد المخاطر المحتملة، وتعزيز المشاركة الشاملة. أجرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع جلسة مفصلة حول آلية التظلم، وعرضوا مبادئها والتزاماتها، وشمل ذلك نهج عدم التسامح مطلقًا مع الاستغلال و السلوك الغير اخلاقي ، وحماية جميع المشاركين في المشروع. حددت الجلسة التدابير الاستباقية للحد من مخاطر الاستغلال و السلوكيات غير الاخلاقية ، مثل حملات التوعية، وتدريب الموظفين، وتقييم المخاطر.

كما أوضح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع قنوات واضحة وآمنة لأصحاب المصلحة للإبلاغ عن بواعث القلق أو الحوادث بسرية، مع التاكيد على نهج يركز على الناجين ويضمن الحساسية والكرامة والسرية في إدارة الشكاوى. وتم توضيح مساءلة الشركاء المنفذين في منع الاستغلال و التصرفات غير الاخلاقية والاستجابة لهما، وعززت الجلسات العملية التي تضمنت أمثلة واقعية فهم التعامل مع الشكاوى وتدابير الاستجابة لها. وأكدت الإحاطة التزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بالحفاظ على بيئة مشاريع آمنة وأخلاقية وشفافة، عبر التدريب وإشراك أصحاب المصلحة بما يضمن الإدارة الفعالة للتظلمات. كما تم التركيز بدرجة كبيرة على إدماج النوع الاجتماعي والضمانات الاجتماعية، إذ أُطلع المشاركون على مدونات قواعد السلوك والحماية المتعلقة بالاستغلال و التصرفات غير الاخلاقية ، و ساعدت المشاورات الهاتفية مع المستفيدات من النساء على تحديد العوائق التي تحول دون المشاركة والوصول إلى الموارد. وبشكل عام، أبرزت المشاورات أهمية المشاركة الشاملة، وحوكمة المياه المستدامة، والزراعة التكيفية، وآليات التظلم الشفافة لدعم قدرة المجتمعات على الصمود وتمكين المرأة.

الاستخدام الرسمي فقط

أبرزت النتائج الرئيسية أهمية تعزيز حوكمة المياه، والاستهداف الشامل للمستفيدين، ولا سيما الأسر الضعيفة والنساء، وآليات التظلّم الشفافة والمتاحة، والتخفيف من مخاطر الاستغلال و و التصرفات غير الاخلاقية، وتعزيز إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية، بما في ذلك الصحة والسلامة المهنية وعمالة الأطفال، وتحسين إدماج النوع الاجتماعي، وبناء قدرات المؤسسات المحلية وجمعيات مستخدمي المياه، وتحسين آليات التنسيق بين أصحاب المصلحة. وقد أُدمجت ملاحظات أصحاب المصلحة في تصميم أنشطة المشروع وإعداد أدوات إطار العمل البيئي والاجتماعي. ويلخص الجدول (1) التشاورات الرئيسية التي أُجريت حتى الآن، مع إبراز ملاحظات أصحاب المصلحة والاستجابات المقابلة لها.

الاستخدام الرسمي فقط

4.1. ملخص إشراك أصحاب المصلحة التي تمت في أثناء إعداد المشروع

عُقدت اجتماعات التشاور العامة التالية في أثناء إعداد المشروع.

جدول 1 :ملخص أنشطة إشراك أصحاب المصلحة التي أُنجزت أثناء إعداد المشروع

الوكالة	التاريخ	المكان	مجموعة المشاركين الرئيسيين	عدد المشاركين		القضية الرئيسية التي نوقشت	ملاحظات أصحاب المصلحة	الرد
				ذكر	أنثى			
UNOPS	14 يوليو 2025	فندق رمادا - المكلا	وزارة المياه والبيئة، وأعضاء جمعيات مستخدمي المياه، ومنظمات المجتمع المدني المحلية، وممثلو لجان الأحواض المائية	51	12	• استعراض التدخلات المخطط لها للمشروع بما في ذلك المخاطر البيئية والاجتماعية. • والتدابير الوقائية: نظرة عامة مفصلة على الخطوات الاستباقية التي سنتخذها لمنع حدوث الاستغلال و التصرفات غير الاخلاقية في اطار المشروع. • آلية التظلم المتاحة: معلومات حول كيفية تمكن	• يبدي أصحاب المصلحة اهتمامًا بتنفيذ مزيد من التدخلات في مجال الصرف الصحي على طول مناطق الوادي، بما يسهم في تعزيز الخدمات والحد من التلوث. • نظام إمدادات المياه الحالي لا يخدم جميع مناطق وادي حجر. ومع ذلك، ثمة حاجة إلى دراسة شاملة لضمان تغطية المناطق المأهولة بالسكان على طول الوادي بخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. • يمكن للمشروع أيضًا أن يدرس أنظمة إمدادات مياه الشرب غير المكتملة، التي لا تزال بحاجة إلى بعض الأعمال لتصبح جاهزة للتشغيل.	• أقر فريق المشروع ببواعث القلق، ووافق على دراسة خيارات لتعزيز تدخلات الصرف الصحي على طول الوادي بما يسهم في منع التلوث. • سيتم النظر في إجراء تقييم شامل لرسم خريطة للمناطق المحرومة وإيلاء الأولوية لاحتياجات المياه والصرف الصحي. • لمعالجة المخاوف المتعلقة بالجودة، التزم المشروع بفرض امتثال صارم للمواصفات الفنية، إلى جانب تعزيز الإشراف والمراقبة بما يضمن تنفيذ الأعمال بكفاءة وتلبية توقعات المستفيدين.

الاستخدام الرسمي فقط

الوكالة	التاريخ	المكان	مجموعة المشاركين الرئيسيين	عدد المشاركين		القضية الرئيسية التي نوقشت	ملاحظات أصحاب المصلحة	الرد
				ذكر	أنثى			
						أصحاب المصلحة من استخدام آلية التظلم لدينا بسهولة للإبلاغ عن أي بواعث قلق أو حوادث تتعلق بالاستغلال و التصرفات غير الاخلاقية • التعامل مع الشكاوى التي تركز على الضحايا: عرض موجز للبروتوكول الخاص بنا لإدارة الشكاوى، والذي يولي أولوية لنهج مراعٍ وسري يضمن حماية كرامة جميع الضحايا.	يتعين على المتعاقدين الالتزام التام بالمواصفات الفنية المحددة عادةً في دراسات التقييم، على أن تخضع الأعمال لإشراف دقيق من جميع الشركاء بما يضمن التنفيذ والتشغيل الفعالين، إلى جانب تحقيق رضا المستفيدين.	

الاستخدام الرسمي فقط

الوكالة	التاريخ	المكان	مجموعة المشاركين الرئيسيين	عدد المشاركين		القضية الرئيسية التي نوقشت	ملاحظات أصحاب المصلحة	الرد
				ذكر	أنثى			
UNOPS	23 و24 يوليو 2025	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في عدن	البنك الدولي ومشروع الأشغال العامة	9	5	مناقشة الجوانب الفنية	• ا تعزيز قنوات الاتصال بين وحدة التنسيق المركزية والمنفذين على المستوى الميداني. • الحصول على إرشادات أكثر وضوحًا بشأن نماذج التقارير والجداول الزمنية وإجراءات تبادل البيانات. • المخاوف بشأن التأخير في صرف الأموال أو عمليات الشراء، ما قد يؤثر على التنفيذ في الوقت المناسب. • تحديات الوصول إلى بعض مواقع المشاريع بسبب القيود الأمنية أو اللوجستية أو السلطات المحلية. • طلبات لمزيد من بناء القدرات ودعم الموظفين المحليين فنيًا.	• إضفاء الطابع المؤسسي على عقد اجتماع تنسيقي ربع سنوي لمتابعة التقدم ومعالجة القضايا في الوقت الفعلي. • توحيد نماذج التقارير لضمان اتساق عملية جمع البيانات ورصدها. • تعزيز التعاون مع السلطات والمجتمعات المحلية لضمان الوصول والقبول. • إنشاء آلية للزيارات الميدانية المشتركة والرصد لضمان التنفيذ المنسق.
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	22 يوليو 2025	عدن – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	الشركاء المنفذون - الصندوق الاجتماعي للتنمية، مشروع الأشغال العامة، وحدة إدارة	16	3	أهداف المشروع وسُبل التواصل	أعرب أصحاب المصلحة عن تقديرهم لإشراكهم مبكرًا، وأكدوا على أهمية التواصل الواضح بشأن أهداف المشروع وعناصره ونتائجه المتوقعة.	أكّد فريق المشروع على ضرورة الحفاظ على تواصل واضح ومستمر من خلال اجتماعات دورية لتقديم المستجدات.

الاستخدام الرسمي فقط

الوكالة	التاريخ	المكان	مجموعة المشاركين الرئيسيين	عدد المشاركين		القضية الرئيسية التي نوقشت	ملاحظات أصحاب المصلحة	الرد
				ذكر	أنثى			
			مشروعات إمدادات المياه في المناطق الحضرية (الإدارة وكبار المسؤولين)			معايير اختيار المشاريع الفرعية	طلب الشركاء المنفذون مزيدًا من الوضوح بشأن معايير وآلية تحديد المشاريع الفرعية وترتيب أولوياتها.	أكد فريق المشروع أن معايير اختيار المشاريع الفرعية ستُحدَّد بالتعاون مع الشركاء المنفذين، ويصادق عليها ممثلو المجتمع، لضمان الشفافية والإنصاف. وسوف يعتمد كذلك على معايير موضوعية قياسية مثل التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، والكثافة السكانية، والنازحين داخليًا، وما إلى ذلك
						الجداول الزمنية والأعمال التحضيرية	أثيرت بواعث قلق بشأن الجداول الزمنية والحاجة إلى تنفيذ أعمال تحضيرية كافية، مثل (الدراسات الفنية وتقييمات الضمانات) قبل بدء التنفيذ.	أكد فريق المشروع أن الدراسات الفنية وتقييمات الضمانات ستُجرى قبل التنفيذ للحد من المخاطر وضمان تحقيق نتائج عالية الجودة.
						إدماج الفئات الأكثر تضررًا	جرى التركيز بشكل خاص على ضمان إدماج الفئات الأكثر تضررًا (النساء، والنازحين داخليًا، والأسر المهمشة) إدماجًا هادفًا في مرحلتي التخطيط والتنفيذ.	أكد فريق المشروع أنه ستُتخذ تدابير لضمان مشاركة الفئات الأكثر تضررًا والمحرومة، بما يشمل التشاورات المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي واستراتيجيات التواصل الموجهة.
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	28 يوليو 2025	عدن – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	الشركاء المنفذون - الصندوق الاجتماعي للتنمية، مشروع الأشغال العامة، وحدة إدارة مشروعات إمدادات المياه في المناطق	13	4	التنسيق بين الشركاء المنفذين وآلية التنفيذ	التنسيق المحدود بين الشركاء المنفذين.	إنشاء لجنة تنسيق المشروع. ستشرف لجنة تنسيق المشروع على هذه الجهود، وتكفل تحقيق تعاون سلس. ويُعقد اجتماع شهري في بداية المشروع، على أن يتم الانتقال لاحقًا إلى اجتماعات نصف شهرية بمجرد ترسيخ آليات التنسيق.

الاستخدام الرسمي فقط

الوكالة	التاريخ	المكان	مجموعة المشاركين الرئيسيين	عدد المشاركين		القضية الرئيسية التي نوقشت	ملاحظات أصحاب المصلحة	الرد
				ذكر	أنثى			
			الحضرية (فريق إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والفريق التقني)					ستُنسق خطط العمل السنوية لتقسيم المسؤوليات بناءً على الاحتياجات المحددة وتحديد الشريك المنفذ الذي سيبدأ العمل في كل موقع. وستُعقد اجتماعات تنسيقية منتظمة لمناقشة الاهتمامات المشتركة وتبادل الخبرات وتوفيق المنهجيات وتجنب التداخلات.
						إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية	وتُظهر التحديات المرتبطة بإعداد خطط العمل البيئية والاجتماعية واعتمادها أهمية تسريع إجراءات الاعتماد، بما يضمن التنفيذ السلس للمشروع، ويحد من فجوات التمويل، ويوائم بين الموارد والتقدم المحرز على أرض الواقع.	ويُعزى انخفاض جودة الطلبات الأولية إلى البيانات المفقودة وعدم كفاية المعلومات. وتطول فترات المراجعة عند تقديم العديد من خطط العمل البيئية والاجتماعية على نحوٍ منفصل. تجميع المشاريع الفرعية: سيجمع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المشاريع الفرعية بغية تقليص عدد طلبات تقديم خطط العمل البيئية والاجتماعية. نهج منخفض المخاطر: بالنسبة إلى المشاريع الفرعية منخفضة المخاطر، سيضطلع الشركاء المنفذون بإعداد وثيقة قائمة تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية. وسيُحدَّد هذا الهيكل بالاتفاق مع فريق إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية التابع للبنك الدولي،

الاستخدام الرسمي فقط

الوكالة	التاريخ	المكان	مجموعة المشاركين الرئيسيين	عدد المشاركين		القضية الرئيسية التي نوقشت	ملاحظات أصحاب المصلحة	الرد
				ذكر	أنثى			ثم يُعتمد داخليًا من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. عملية التعلم: وسيتعامل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع مراجعة خطط العمل البيئية والاجتماعية باعتباره فرصة للتعلم من خلال إعداد مصفوفة تعليقات تستند إلى الملاحظات المقدمة من البنك الدولي بشأن المشاريع المماثلة السابقة. سيساعد هذا في ضمان أن تتناول خطط العمل البيئية والاجتماعية المستقبلية التعليقات السابقة استباقيًا، ومن ثم تقليل وقت المراجعة تخطيط التقديم: سيضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشركاء المنفذون بإعداد خطط تقديم ربع سنوية أو نصف سنوية لخطط العمل البيئية والاجتماعية الخاصة بإطار العمل البيئي والاجتماعي للبنك الدولي، بما يشمل الجداول الزمنية وقوائم المشاريع الفرعية، لتمكين البنك الدولي من تخصيص الموارد اللازمة للمراجعة في الوقت المناسب. النماذج وبناء القدرات: سيتم مشاركة نموذج موحد لخطة العمل البيئية والاجتماعية، الذي اعتمده البنك الدولي، مع جميع الشركاء

الاستخدام الرسمي فقط

الوكالة	التاريخ	المكان	مجموعة المشاركين الرئيسيين	عدد المشاركين		القضية الرئيسية التي نوقشت	ملاحظات أصحاب المصلحة	الرد
				ذكر	أنثى			
								المنفذين. وسيقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم وبناء القدرات بهدف تحسين خطط العمل البيئية والاجتماعية. وقت المراجعة المستهدف: ومع تحسين مستوى الإعداد ودمج الملاحظات السابقة، يتمثل الهدف في تأمين الاعتماد خلال الجولة الأولى من المراجعة، أو بعد جولتين على الأكثر.
							طلب الشركاء المنفذون أن يتم تحديد جميع متطلبات إطار العمل البيئي والاجتماعي ومعاييره على نحوٍ واضح لتجنب اللبس.	ستُحدد جميع المتطلبات بوضوح في الإطار البيئي والاجتماعي. وسينظم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ورشة عمل لشرح هذه المتطلبات بالتفصيل ومناقشتها مع الشركاء المنفذين. وستخضع جميع خطط المشروع (بما في ذلك الإطار البيئي والاجتماعي، وخطة إشراك أصحاب المصلحة، وخطة إدارة الأمن، وإجراءات إدارة العمالة، وغيرها) للمراجعة للتأكد من إمكانية تطبيقها عمليًا في مواقع المشروع.
							تنطوي الأنشطة الضخمة، مثل السدود التي يبلغ ارتفاعها 15 مترًا، على مخاطر كبيرة تتعلق بالصحة والسلامة المهنية، إضافة إلى المخاطر الاجتماعية.	ستستدعي مثل هذه المشاريع الفرعية إجراء تقييم كامل للأثر البيئي والاجتماعي، مع تنفيذ تدابير التخفيف في الموقع ومراقبتها بانتظام من خلال عمليات فحص عشوائية.

الاستخدام الرسمي فقط

الوكالة	التاريخ	المكان	مجموعة المشاركين الرئيسيين	عدد المشاركين		القضية الرئيسية التي نوقشت	ملاحظات أصحاب المصلحة	الرد
				ذكر	أنثى			
							النزاعات المائية (المنبع مقابل المصب). عند بدء الأنشطة في مناطق المنبع، قد ينخفض تدفق المياه إلى المجتمعات الواقعة عند المصب، ما قد يخلق نزاعات محتملة. وفي بعض المواقع، تفتقر المجتمعات الواقعة عند المنبع أيضًا إلى جمعيات أو لجان مستخدمي المياه لإدارة توزيع المياه.	وسيتناول المشروع ذلك من خلال إشراك المجتمع، وإنشاء لجان المياه، وتصميم المشاريع المراعية للصراع. وسيتم ضمان التوزيع العادل للمياه عبر مراعاة احتياجات مناطق المصب في مرحلتي التصميم والتنفيذ، مع الحفاظ على تدفقات مائية كافية في مختلف أنحاء الوادي.
						التشاور مع أصحاب المصلحة	أثيرت بواعث قلق بشأن التقاط الصور في الميدان، وخاصة للنساء خلال التشاورات بسبب الحساسيات الثقافية.	الصور ليست ضرورية لخطط العمل البيئية والاجتماعية. وتماشيًا مع الممارسة السابقة، ستُستبعد صور التشاورات المجتمعية، بينما سيتم الاحتفاظ بالمعلومات الرئيسية مثل عدد المشاركين (مصنفة حسب الجنس)، وبواعث القلق المطروحة، والملاحظات.
						ملكية المجتمع والصيانة		ولضمان الاستدامة، سيتم إشراك المجتمعات منذ البداية في تحديد الاحتياجات والتخطيط وتنفيذ المشاريع الفرعية. سيتوفر كذلك تدريب للجان المجتمعية على تشغيل البنية التحتية وصيانتها.
						مشاركة النساء وإدماجهن	تتطلب العديد من المشاريع الفرعية جهدًا مكثفًا وليست مناسبة لمشاركة المرأة.	تصميم أنشطة المشروع بطريقة ملاءمة أكثر للنساء من خلال تحديد مهام محددة ضمن مشاريع

الاستخدام الرسمي فقط

الوكالة	التاريخ	المكان	مجموعة المشاركين الرئيسيين	عدد المشاركين		القضية الرئيسية التي نوقشت	ملاحظات أصحاب المصلحة	الرد
				ذكر	أنثى			
								فرعية أكبر يمكن للنساء الاضطلاع بها. توفير فرص التدريب للنساء حتى يتمكنّ من تولي أدوار جديدة في أنشطة المشروع، وتعزيز مهاراتهن، وبناء المعرفة ذات التأثير الطويل الأمد. فعلى سبيل المثال، درّب مشروع الأشغال العامة 50 امرأة على التعاقد المجتمعي، حصلت 20 منهن على تراخيص وبدأن العمل بالفعل. وسوف يشارك مشروع الأشغال العامة قائمة جهات الاتصال لديه ليتم الاستعانة بها في المشاريع الفرعية المستقبلية، بما يضمن استمرار مشاركة المرأة وتمكينها في التنمية المحلية.
						الاعتبارات الثقافية والمتعلقة بالتقاليد		سيراعي المشروع السياقات الثقافية والتقليدية للمناطق التي تُنفذ الأنشطة فيها ويتكيف معها.
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	31 يوليو 2025	عدن – مكتب وزارة المياه والبيئة	وزارة المياه والبيئة - وزير المياه والبيئة نائب وزير قطاع المياه نائب وزير قطاع البيئة وحدة إدارة مشروعات إمدادات	10	2	وضوح الأدوار والمسؤوليات	شدد الوزير على ضرورة تحديد أدوار ومسؤوليات وكالات الأمم المتحدة والجهات المنفذة المحلية والجهات الحكومية وأصحاب المصلحة والمستفيدين بوضوح.	ستُحدد الأدوار والمسؤوليات في أثناء تصميم المشروع. وسيجري إعداد وثيقة رسمية تحدد هذه الأدوار لضمان الشفافية والمساءلة.
						تجنب التوترات الاجتماعية الناتجة	قد يسفر استهداف مناطق بعينها عند وجود احتياجات	سيكفل التنسيق مع الوزارة والمكاتب الفرعية استهدافًا عادلاً

الاستخدام الرسمي فقط

الوكالة	التاريخ	المكان	مجموعة المشاركين الرئيسيين	عدد المشاركين		القضية الرئيسية التي نوقشت	ملاحظات أصحاب المصلحة	الرد
				ذكر	أنثى			
			المياه في المناطق الحضرية مدير العقود والتشاورات المدير العام لوحدة إدارة المشروعات مدير وحدة المناخ			عن استهداف المشاريع	على المستوى الوطني عن توترات اجتماعية في المناطق غير المستهدفة.	وشفافًا. سيتم إشراك أصحاب المصلحة طوال دورة المشروع. وستُختار المشاريع الفرعية على أساس الاحتياجات التي جرى تقييمها، مع إجراء تشاورات على مراحل متعددة من مستوى الوزارة إلى المشاركة المباشرة للمستفيدين.
						صحة المجتمع وسلامته	طرح أصحاب المصلحة تساؤلات عما إذا كان المشروع يتضمن أنشطة تتناول قضايا الصحة العامة مثل الأمراض المنقولة بالمياه.	أوضح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن المشروع لا يتضمن أنشطة تستهدف على وجه التحديد الأمراض المنقولة بالمياه.
						الرؤية الاستراتيجية والأثر التنموي	يُعد المشروع مهمًا لتلبية احتياجات المجتمع، وينبغي أن يراعي رؤية تنموية أوسع نطاقًا وطويلة الأجل.	سيعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مواءمة المشاريع مع الأهداف التنموية الأوسع نطاقًا، مع التركيز في الوقت ذاته على الاحتياجات الفورية للمجتمع المحلي.
						الاعتبارات المتعلقة بالمناخ	ينبغي دمج آثار تغير المناخ في عمليتي التصميم والتنفيذ.	سيعتمد المشروع نهج المنافع المناخية المشتركة، وسيسعى إلى مواءمة أنشطته مع أولويات القدرة على التكيف مع تغير المناخ.
						التوعية والمشاركة المجتمعيتان	يجب أن تستوعب المجتمعات المحلية أهداف المشروع والأسس المنطقية للاستهداف.	ستكفل التشاورات المستمرة مع أصحاب المصلحة إعلام المجتمعات المحلية وتمكينها من تقديم ملاحظات. يمكن كذلك إثارة القضايا عبر آلية التظلم. وسيجري تحديد الاحتياجات بالتنسيق مع السلطات الحكومية.

الاستخدام الرسمي فقط

الوكالة	التاريخ	المكان	مجموعة المشاركين الرئيسيين	عدد المشاركين		القضية الرئيسية التي نوقشت	ملاحظات أصحاب المصلحة	الرد
				ذكر	أنثى			
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع - حلقة عمل مشتركة لإشراك أصحاب المصلحة	3 أغسطس 2025	عدن، فندق بانوراما	وزارة المياه والبيئة، ووزارة الزراعة والري والثروة السمكية، والشركاء المنفذون (الصندوق الاجتماعي للتنمية، ومشروع الأشغال العامة، ووحدة إدارة مشروعات إمدادات المياه في المناطق الحضرية)، وأعضاء جمعيات مستخدمي المياه، ومجالس الري، والتعاونيات الزراعية، ومنظمات المجتمع المدني المحلية، وممثلو لجان الأحواض المائية	62	16	مؤشرات المشروع (العناصر والأهداف)	سيسهم المشروع مساهمةً كبيرة في تحسين سُبل العيش من خلال تحسين استخدام المياه، وحماية الأراضي، وتعزيز القدرات الزراعية، وخلق فرص العمل، وتحسين الدخل. شدد أصحاب المصلحة كذلك على ضرورة التوزيع العادل للمياه، وإصلاح أنظمة الري، ومشاركة جمعيات مستخدمي المياه.	سيعمل المشروع على تحسين كفاءة استخدام المياه، وإعادة تأهيل أنظمة الري، وبناء قدرات المزارعين، وضمان التوزيع العادل للمنافع من خلال إشراك أصحاب المصلحة على نحوٍ فاعل ودعم جمعيات مستخدمي المياه.
						الآثار البيئية والاجتماعية المحتملة للمشروع	أعرب معظم المشاركين عن عدم وجود بواعث قلق كبيرة، مشيرين إلى أن تنفيذ المشروع استنادًا إلى دراسات دقيقة وعلى نحوٍ سليم ووفقًا لجميع المعايير وتدابير التخفيف الموضحة في خطط الإدارة البيئية والاجتماعية من شأنه أن يحقق آثارًا إيجابية. وأشار بعضهم إلى مخاطر محتملة، مثل تلوث الهواء والماء، أو التأثيرات على المناخ، أو تلوث المياه الجوفية في حال وجود مشاريع صرف صحي مجاورة.	سيُجري المشروع تقييمات بيئية واجتماعية، وذلك إلى جانب ضمان الامتثال لإطار العمل البيئي والاجتماعي، واعتماد تدابير التخفيف لمعالجة المخاطر المحددة. وستشمل هذه التدابير ضمانات تنظيمية بيئية واجتماعية تهدف إلى حماية الموارد المائية وجودة التربة والتنوع البيولوجي.
						التوعية بآلية التظلم	أظهر المشاركون مستوى جيدًا من الوعي بتعدد قنوات تقديم الشكاوى أو الاقتراحات، بما في ذلك الخطوط الساخنة المجانية، وصناديق الشكاوى،	سيقوم المشروع بإنشاء ونشر قنوات تظلّم متعددة بما يتماشى مع خطة إشراك أصحاب المصلحة، بما في ذلك خط ساخن مجاني، وصناديق الشكاوى، والبريد

الاستخدام الرسمي فقط

الوكالة	التاريخ	المكان	مجموعة المشاركين الرئيسيين	عدد المشاركين		القضية الرئيسية التي نوقشت	ملاحظات أصحاب المصلحة	الرد
				ذكر	أنثى			
							والتواصل المباشر مع الوكالات المنفذة، والبريد الإلكتروني، وتطبيق واتساب، ومنصات التواصل الاجتماعي، والسلطات المحلية، والجمعيات الزراعية، والجهات الرقابية. شدد البعض على ضرورة توّفر جهات تظلّم محلية يسهل الوصول إليها، وجهات تنسيق واضحة في المجتمع، وأساليب متنوعة لضمان الشمولية.	الإلكتروني، وواتساب، والتواصل المباشر مع الشركاء المنفِّذين والسلطات المحلية. سيتم تحديد جهات تنسيق واضحة في كل منطقة مستهدفة لتلقي الشكاوى وإحالتها، بما يضمن المعالجة السريعة وتقديم الإفادة في أوانها.
						شمولية المشروع والمشاركة المنصفة لجميع فئات المجتمع، بما في ذلك النساء والرجال والنازحين داخليًا وكبار السن وذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات الأكثر تضررًا، طوال دورة المشروع.	اتفق المشاركون على ضرورة شمولية المشروع بحيث يُشارك فيه جميع فئات المجتمع، بما في ذلك النساء والرجال والنازحين داخليًا وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الأخرى الأكثر تضررًا. ونوّه الكثيرون أن هذه المشاركة من شأنها أن تعزز نجاح المشروع واستدامته، مع اتساع نطاق المنافع لتشمل الفئات كافة. وأشار البعض إلى الدور الهام الذي تؤديه المرأة في الزراعة، وخاصة في مناطق مثل وادي ثُبن، كما يمكن للمشروع أيضًا إدماج النازحين داخليًا ضمن القوى العاملة. وشدد	سيضمن المشروع الشمولية من خلال إشراك أصحاب المصلحة المستهدفين، مما يضمن تمثيل جميع الفئات الاجتماعية طوال دورة المشروع. سيتم وضع تدابير وقائية محددة لتعزيز مشاركة المرأة، وإدماج الفئات الأكثر تضرّرًا، والاستفادة من خبرات المزارعين كبار السن. وستتوافق استراتيجيات المشاركة مع خطة إشراك أصحاب المصلحة وستعطي الأولوية للوصول المنصف إلى منافع المشروع.

الاستخدام الرسمي فقط

الوكالة	التاريخ	المكان	مجموعة المشاركين الرئيسيين	عدد المشاركين		القضية الرئيسية التي نوقشت	ملاحظات أصحاب المصلحة	الرد
				ذكر	أنثى			
							آخرون على قيمة المعارف التي يمتلكها المزارعون من كبار السن وضرورة إشراكهم في إدارة موارد المياه وعملية صنع القرار.	
						إمكانية مساهمة المشروع في التمكين الاقتصادي للمرأة.	اتفق المشاركون عمومًا على أن المشروع يمكن أن يحسّن الأوضاع الاقتصادية للمرأة بشكل كبير شريطة إشراك الريفيات بشكل هادف، وزيادة دخلهن، ودعم مشاركتهن في الزراعة والأنشطة ذات الصلة. وشدد الكثيرون أن النساء بالفعل مساهمات رئيسيات في الزراعة في المنطقة، وأن إشراكهن في صنع القرار والتدريب وأنشطة المشروع من شأنه أن يعزز سبل العيش. وشددوا على أهمية وضع أهداف محددة لمشاركة النساء، وضمان التوزيع العادل للمنافع، ودعم المبادرات التي تقودها النساء من أجل استدامة التأثيرات.	سيعزز المشروع التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال ضمان المشاركة الشاملة في جميع المراحل - من التخطيط إلى التنفيذ والمراقبة - مع الامتثال الكامل لمتطلبات النوع الاجتماعي لإطار العمل البيئي والاجتماعي. وستشمل التدخلات التدريب الموجّه، وبناء القدرات، وتدابير لضمان الوصول المنصف إلى منافع المشروع. وسيتم تتبع مشاركة المرأة من خلال مؤشرات النوع الاجتماعي المخصصة لتعزيز المساءلة وضمان التأثير المستدام.
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	12 أغسطس 2025	مكتب وحدة إدارة المشروعات بعدن	وحدة إدارة مشروعات - إمدادات المياه في المناطق الحضرية	11	4	مقدمة عن فريق وحدة إدارة مشروعات - إمدادات المياه في المناطق الحضرية والتوافق	قدمت وحدة إدارة مشروعات - إمدادات المياه في المناطق الحضرية تفاصيل حول أنشطتها الحالية، وهيكلها الوظيفي، واستعدادها لبدء	وقد التزم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالعمل بشكل مشترك مع وحدة إدارة مشروعات - إمدادات المياه في المناطق الحضرية، لمراجعة وتحديث الأدلة وأطر

الاستخدام الرسمي فقط

الوكالة	التاريخ	المكان	مجموعة المشاركين الرئيسيين	عدد المشاركين		القضية الرئيسية التي نوقشت	ملاحظات أصحاب المصلحة	الرد
				ذكر	أنثى			
						على التعاون لتنفيذ المشروع، بما في ذلك متطلبات إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية، وآليات التظلم، و الحد من العنف والاستغلال و السلوكيات غير الاخلاقية ، وإعداد الأدلة وأطر العمل والمبادئ التوجيهية قبل بدء المشروع.	العمليات. وأبدت اهتمامًا بالتوافق مع متطلبات الضمانات الخاصة بالبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأقروا بالحاجة إلى إجراءات واضحة ووثائق تشغيلية محدثة وبناء القدرات المستهدفة قبل التنفيذ.	العمل والمبادئ التوجيهية لضمان التوافق مع متطلبات إطار العمل البيئي والاجتماعي. وستُعقد جلسات بناء القدرات بشأن إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية، وإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية، وآلية التظلم، وو الحد من العنف ومراعاة العدالة الاجتماعية ومنع الاستغلال و التصرفات غير الاخلاقية ، في حين سيتم إرساء آليات التعاون لتوجيه عملية التنفيذ منذ البداية.
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	30 أكتوبر 2025	مكتب الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد، بعدن	وزارة النقل - الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد (CAMA)	8	1	الأولويات المؤسسية	شددت الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد على أن تعزيز أنظمة بيانات المناخ والمياه يمثِّل أولوية مؤسسية قصوى. وطلبت دعم المشروع لتوفير الوصول إلى بيانات فعلية وموثوق بها ودمج السجلات الحالية.	أكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن العنصر 1 من نظام إدارة معلومات المناخ والمياه سيعالج هذه الفجوة من خلال استعادة البيانات وتوحيدها ورقمنتها، ما يدعم بشكل مباشر ولاية الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد.
						فجوات القدرات واحتياجات التدريب	أشارت المؤسسة إلى محدودية القدرات الفنية وطلبت توفير تدريب مخصص للموظفين لتحسين مهاراتهم في إدارة البيانات، وتشغيل محطات الرصد، والمحاكاة النمذجية للمناخ والمياه. وأعربت عن تقديرها لإدراجهم في هيكل حوكمة المشروع في هذه	أكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن بناء القدرات جزء لا يتجزأ من العنصر 1 وأنه سيتم إجراء تقييم مفصّل لاحتياجات القدرات لتصميم برامج تدريبية مناسبة بالتنسيق مع الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد والوكالات الأخرى ذات الصلة. وأشار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضًا إلى أن

الاستخدام الرسمي فقط

الوكالة	التاريخ	المكان	مجموعة المشاركين الرئيسيين	عدد المشاركين		القضية الرئيسية التي نوقشت	ملاحظات أصحاب المصلحة	الرد
				ذكر	أنثى			
							المرحلة المبكرة. وشددت الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد أيضًا على الحاجة إلى معدات رصد أكثر تطورًا، مشيرة إلى أن أنظمتها الحالية تقتصر بشكل أساسي على تسجيل بيانات المناخ وتفتقر إلى قدرات الإنذار المبكر المتكاملة.	المشروع سيستكشف الخيارات اللازمة لتطوير أنظمة الرصد والإنذار المبكر بما يتماشى مع الأولويات الوطنية.
						المشاركة في إعداد المشروع والتخطيط الفني	طلبت الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد المشاركة منذ مرحلة الإعداد المبكرة، لا سيما في اختيار المواقع والمواصفات الفنية لمحطات الرصد، مما يضمن التكامل مع بنيتها التحتية وأنظمتها الحالية.	وافق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إدراج الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد في عملية إعداد المشروع والتخطيط له، وعلى ضمان أن يكون موقع المحطة وتصميم النظام متوافقين من الناحية الفنية مع الشبكات الوطنية الحالية ومعايير الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد.
						المشاركة والإدماج و تحقيق العدالة الاجتماعية فيما بين مختلف فئات المجتمع	أكدت الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد أن مشاركة المرأة في المشروع موضع ترحيب وقبول اجتماعي. ولديها بالفعل نساء يعملن في العديد من الوحدات الفنية، ولا يتوقعون وجود أي عوائق اجتماعية أو مؤسسية أمام	أقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الإدماج الحالي للمرأة في الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد، وأكد أن الإشراك والمشاركة بما يُراعي النوع الاجتماعي سيظلان مبدأً أساسيًا في تنفيذ المشروع وأنشطة بناء القدرات.

الاستخدام الرسمي فقط

الوكالة	التاريخ	المكان	مجموعة المشاركين الرئيسيين	عدد المشاركين		القضية الرئيسية التي نوقشت	ملاحظات أصحاب المصلحة	الرد
				ذكر	أنثى			
							مشاركة المرأة في الأنشطة المخطط لها.	
						ممارسات التشاور والتنسيق المحلي	أوضحت الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد أنها تستشير لجان المجتمع والسلطات المحلية في أثناء العمليات الميدانية، وتتلقى ردود فعل إيجابية وتعاونًا.	أشاد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالنهج التشاركي الذي تتبعه الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد وأكد أن المشاورات المستقبلية على مستوى المجتمع المحلي في إطار المشروع ستنسق بشكل وثيق مع قنوات الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد القائمة.
						إدارة الصراعات والمخاطر	أفادت الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد بأن المشروع لا يشكّل أي صراعات اجتماعية أو أمنية متوقعة. وأبدت استعدادها للمساعدة في حل أي صراعات مؤسسية أو محلية في حال نشوئها.	أشار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الموقف الاستباقي للهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد، وأكد على أن المشروع سينسّق مع الهيئة والسلطات المختصة لرصد المخاطر وحل الصراعات إذا لزم الأمر. وأشار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن آلية التظلم الخاصة بالمشروع ستلعب دورًا حاسمًا في رصد وحل أي نزاعات مجتمعية أو مؤسسية محتملة.
						التبرع بالأراضي والامتثال التنظيمي	أوضحت الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد أن جميع الأراضي المخصصة لمنشآت الأرصاد الحالية أو المستقبلية مملوكة للقطاع العام أو تم	أوضح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي معايير البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بحيازة الأراضي والتبرع الطوعي بها، وأكد أن جميع أنشطة

الاستخدام الرسمي فقط

الوكالة	التاريخ	المكان	مجموعة المشاركين الرئيسيين	عدد المشاركين		القضية الرئيسية التي نوقشت	ملاحظات أصحاب المصلحة	الرد
				ذكر	أنثى			
							التبرع بها طواعية، مع وجود الوثائق اللازمة التي تثبت ذلك.	المشروع ستتوافق مع هذه المتطلبات.
						الاهتمام بتنفيذ المشروع والالتزام به	أعرب المشاركون عن اهتمامهم الشديد بالمشروع ودعمهم له، مشيرين إلى أن المبادرات السابقة قد أغفلت مؤسستهم. وينظرون إلى هذا المشروع على أنه فرصة مهمة لتعزيز الخدمات الوطنية للأرصاد الجوية والهيدرولوجية.	أكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دور الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد كشريك فني رئيسي والتزم بالحفاظ على التعاون الوثيق طوال فترة التنفيذ.
						آلية التظلم	تم إطلاع المشاركين على نظام آلية التظلم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والإجراءات المتاحة للمستفيدين والمؤسسات لتقديم الشكاوى أو الملاحظات.	أكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن آلية التظلم ستكون متاحة وشفافة ومتجاوبة، وسيتم إبلاغ موظفي الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد وتدريبهم على كيفية استخدامه والترويج له في مجالات عملهم.
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	2 نوفمبر 2025	مكتب وزارة الزراعة والري والثروة السمكية	نائب الوزير لقطاع الري واستصلاح الأراضي، ونائب الوزير للتخطيط ونظام المعلومات، والمدير العام لنظام المعلومات، وغيرهم من موظفي وزارة الزراعة والري والثروة السمكية	8	3	تنسيق المشروعات والشراكة	أكدت وزارة الزراعة والري والثروة السمكية أن التنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كان إيجابيًا وفعّالاً. ورحّبت بفرصة مواصلة التعاون الوثيق طوال فترة تنفيذ المشروع.	أقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتنسيق القوي مع وزارة الزراعة والري والثروة السمكية وأكد أن الوزارة ستظل جهة فاعلة رئيسية وشريكًا استشاريًا في المشروع.
						إدماج العنصرين 1 و2	شددت الوزارة أن العنصرين 1 و2 مرتبطان من الناحية الفنية ويجب إدارتهما من قبل جهة	وافق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن الإدماج والتنسيق بين العنصرين 1 و2 أمران أساسيان،

الاستخدام الرسمي فقط

الوكالة	التاريخ	المكان	مجموعة المشاركين الرئيسيين	عدد المشاركين		القضية الرئيسية التي نوقشت	ملاحظات أصحاب المصلحة	الرد
				ذكر	أنثى			
							تنفيذية واحدة لضمان الكفاءة والاتساق.	وأكد أن ترتيبات إعداد المشروع وتنفيذه ستعكس هذا الترابط.
						تدشين المشروع وورشة العمل الفنية	اقترحت الوزارة تنظيم ورشة عمل فنية مشتركة لإطلاق المشروع بشكل رسمي، وجمع الفرق الفنية، ومناقشة أنشطة المشروع ومنهجياته ونُهُجه لضمان تحقيق القيمة مقابل المال.	أكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنه سيتم تنظيم ورشة عمل لتدشين المشروع والتخطيط الفني عقب تقييم المشروع لموائمة المجموعات الفنية، ووضع اللمسات الأخيرة على ترتيبات التنفيذ، وضمان الفهم المشترك لأنشطة المشروع.
						دور الإشراف والتنسيق	طلبت وزارة الزراعة والري والثروة السمكية أن يكون لها دور إشرافي في مراقبة تنفيذ المشروع والتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشركاء المنفِّذين لضمان سير العمل بسلاسة.	أكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن وزارة الزراعة والري والثروة السمكية ستكون جزءًا من هيكل حوكمة المشروع وتنسيقه، وستسهم في الإشراف والرقابة من خلال اجتماعات التنسيق المنتظمة ومراجعات التقدم المحرز.
						التنسيق المؤسسي وإدارة البيانات	أكدت وزارة الزراعة والري والثروة السمكية على أهمية إرساء آلية تنسيق قوية بين الهيئة الوطنية للموارد المائية، والهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد، ووحدة المعلومات التابعة للوزارة لضمان تبادل البيانات، والتوافق الفني، والتنفيذ الفعّال للمشروعات.	أكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن التنسيق المؤسسي بين هذه الكيانات سيكون جانبًا أساسيًا من تصميم المشروع وأن نظام إدارة المعلومات سيعزز دمج البيانات وتبادل المعلومات بين القطاعات.

الاستخدام الرسمي فقط

الوكالة	التاريخ	المكان	مجموعة المشاركين الرئيسيين	عدد المشاركين		القضية الرئيسية التي نوقشت	ملاحظات أصحاب المصلحة	الرد
				ذكر	أنثى			
						الصراع والقبول المجتمعي	أوضحت الوزارة أن مشروعات مماثلة لم تؤد إلى أي صراعات في الماضي. وأكدت أن المجتمعات الموجودة في المناطق المستهدفة تدعم هذه التدخلات وتدرك أهميتها وأولويتها.	أقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالملاحظات الإيجابية وأكد أن المشاورات مع أصحاب المصلحة ستستمر في أثناء التنفيذ للحفاظ على القبول المجتمعي وضمان سير العمل بسلاسة. وأشار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن آلية التظلم الخاصة بالمشروع ستلعب دورًا حاسمًا في رصد وحل أي نزاعات مجتمعية أو مؤسسية محتملة.
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	2 نوفمبر 2025	جامعة عدن	مدير وحدة التدريب، ومدير مركز الدراسات البيئية والمناخية، ومدير قسم الاستشارات، وأمين مركز الدراسات البيئية والمناخية، ومدير الدراسات والبحوث، وأعضاء آخرين من الكادر الفني.	11	4	أهمية المشروع وأولويته	أكد مركز الدراسات البيئية والمناخية أن هذا النوع من المشروعات يمثِّل أولوية قصوى للمجتمع والمزارعين والحكومة. وشدد على أن تحسين أنظمة المعلومات المناخية والمائية يعدُّ أمرًا جوهريًا للزراعة المرنة في مواجهة التغيُّر المناخي وللتخطيط الوطني.	وأقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتقييم المركز، وأكد أن المشروع يستجيب مباشرةً للأولويات الوطنية والمجتمعية المتعلقة بالقدرة على التكيّف مع تغيّر المناخ، والاستخدام المستدام للمياه، والإنتاجية الزراعية.
						بناء القدرات والتعزيز المؤسسي	شدد المركز على أن ضمان استدامة المشروع على المدى الطويل يتطلب تنفيذ أنشطة بناء قدرات قوية لجميع الكيانات والموظفين المعنية بجمع البيانات وتحليلها وتشغيل الأنظمة.	أكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن بناء القدرات يمثِّل عنصرًا رئيسيًا في المشروع وسيشمل تدريبًا مصممًا خصيصًا للمؤسسات والموظفين المعنيين، بما في ذلك الجوانب الفنية والإدارية والتشغيلية.

الاستخدام الرسمي فقط

الوكالة	التاريخ	المكان	مجموعة المشاركين الرئيسيين	عدد المشاركين		القضية الرئيسية التي نوقشت	ملاحظات أصحاب المصلحة	الرد
				ذكر	أنثى			
						التشغيل والصيانة بعد التنفيذ	اقترح مركز الدراسات البيئية والمناخية أن يعمل المشروع على إنشاء أو تعزيز فرق التشغيل والصيانة بعد التنفيذ لضمان الاستمرارية التشغيلية للبنية التحتية والأنظمة.	ووافق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أهمية التشغيل والصيانة بعد التنفيذ، وأكد أنه سيتم دمج آليات الاستدامة والصيانة ضمن مرحلة إعداد المشروع، مع تحديد الأدوار المؤسسية بوضوح.
						التعاون وتبادل المعرفة	اقترح المركز توثيق التعاون مع مؤسسات بناء القدرات الوطنية القائمة، وعرض مشاركة خبراته وتجاربه الفنية في مجال الدراسات المناخية والبيئية.	رحب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعرض مركز الدراسات البيئية والمناخية، وأكد على مواصلة التعاون مع المؤسسات الأكاديمية والبحثية لتعزيز تقديم التدريب، وتبادل المعرفة، وترسيخ الملكية المحلية.
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	3 نوفمبر 2025	مكتب هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية اليمنية	رئيس هيئة المساحة الجيولوجية والثورات المعدنية اليمنية، ونائب رئيس الهيئة، ورئيس وحدة إدارة المعلومات، ومسؤول إدارة المعلومات، وأعضاء آخرون من الكادر الفني - وزارة النفط والمعادن	9	2	أهمية المشروع وأولوية المجتمع	أكدت هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية اليمنية أن هذا النوع من المشروعات يُعدُّ أولوية حيوية للمجتمع، وسيحقق فوائد كبيرة.	أقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأهمية المشروع وأكد أنه يتماشى مع أولويات التنمية المجتمعية والمحلية.
						التنسيق والإشراك	طلبت هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية اليمنية التنسيق المنتظم خلال التنفيذ، مشيرين إلى أنهم في المشروعات السابقة مع كيانات أخرى كانوا يُستشارون غالبًا لتقديم	وافق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على ضمان استمرار التنسيق والإشراك مع هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية اليمنية خلال جميع مراحل المشروع لتعزيز الملكية والمشاركة.

الاستخدام الرسمي فقط

الوكالة	التاريخ	المكان	مجموعة المشاركين الرئيسيين	عدد المشاركين		القضية الرئيسية التي نوقشت	ملاحظات أصحاب المصلحة	الرد
				ذكر	أنثى			
							المعلومات فقط دون إشراكهم بصورة كاملة طوال العملية.	
						بناء القدرات	شددت هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية اليمنية على الحاجة إلى عنصر قوي لبناء القدرات، لا سيما للموظفين الذين سيشاركون بشكل مباشر في التنفيذ، لضمان الأداء الفعّال واستدامة المشروع.	أكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن بناء القدرات وتنمية مهارات الشركاء يمثلان جزءاً لا يتجزأ من المشروع لدعم الاستدامة على المدى الطويل.
						التعاون والدعم المؤسسي	أعربت هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية اليمنية عن استعدادها للتنسيق مع السلطات والمجتمعات المحلية والتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لضمان التنفيذ السلس والفعّال.	رحّب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بهذا الالتزام، وأكد أن التعاون مع هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية اليمنية سيُضفى عليه الطابع الرسمي من خلال آليات منتظمة مشتركة للتنسيق وإعداد التقارير.
						حساسية الصراع	أكدت هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية اليمنية أن المشروع لن يتسبب في أي صراع داخل المجتمعات المستهدفة.	أخذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذه الملاحظات بعين الاعتبار وسيواصل المراقبة لضمان أن تظل جميع أنشطة المشروع مراعية للصراعات وشاملة للجميع. وأشار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن آلية التظلم الخاصة بالمشروع ستلعب دورًا حاسمًا في رصد وحل

الاستخدام الرسمي فقط

الوكالة	التاريخ	المكان	مجموعة المشاركين الرئيسيين	عدد المشاركين		القضية الرئيسية التي نوقشت	ملاحظات أصحاب المصلحة	الرد
				ذكر	أنثى			
								أي نزاعات مجتمعية أو مؤسسية محتملة.
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	3 – 5 نوفمبر 2025	استشارة خلال استبيان عبر الهاتف والواتس اب	المدير العام لهيئة حماية البيئة في حضرموت - المكلا - وزارة المياه والبيئة - فرع حضرموت	-	1	بواعث القلق الرئيسية المتعلقة بأنشطة المشروع	سلطت هيئة حماية البيئة الضوء على ضعف التنسيق المؤسسي، ومحدودية دقة البيانات المناخية والهيدرولوجية، والتحديات التي تواجه ضمان التشغيل والصيانة بعد إغلاق المشروع، واحتمالية تداخل الأدوار.	أقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بهذه المخاطر وأكد أن المشروع سيعمل على إرساء آلية تنسيق واضحة، وبناء أنظمة لتبادل البيانات، وتضمين برامج توعية ومنتظمة للإشراك المحلي.
						الأولوية والمساهمة في التكيُّف مع المناخ	أكدت هيئة حماية البيئة أن المشروع يحظى بأولوية قصوى، وأنه سيعزز بشكل كبير القدرة على التكيُّف مع المناخ من خلال تحسين أنظمة معلومات المناخ والمياه، وتحسين إدارة مستجمعات المياه، وصناعة القرارات بناءً على البيانات.	اتفق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع هذا الرأي، ونوه إلى أن المشروع يهدف إلى تعزيز الإنذار المبكر، والتخطيط المستنير بتغير المناخ، والاستخدام الكفء للمياه في الزراعة.
						استدامة المشروع والدور المؤسسي	أكدت هيئة حماية البيئة على ضرورة دمج مخرجات المشروع في الخطط الوطنية والمحلية وتدريب الموظفين الوطنيين على تشغيل النظام وصيانته. وأعربت الهيئة عن استعدادها لتقديم الرقابة البيئية ودعم البيانات.	رحّب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتزام هيئة حماية البيئة وأكد أن الإدماج المؤسسي وتبادل البيانات والامتثال البيئي تمثّل عناصر أساسية لاستدامة المشروع.

الاستخدام الرسمي فقط

الوكالة	التاريخ	المكان	مجموعة المشاركين الرئيسيين	عدد المشاركين		القضية الرئيسية التي نوقشت	ملاحظات أصحاب المصلحة	الرد
				ذكر	أنثى			
						الإدماج والمشاركة	أشارت هيئة حماية البيئة إلى أن المشروع يمكن أن يكون نموذجًا للمشاركة الشاملة إذا ما تم تضمين مبادئ المساواة في التخطيط والتنفيذ. وشددت على ضرورة إدماج النساء والنازحين داخليًا والأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الأكثر تضرّرًا في أنشطة المشروع.	أكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التزامه بالإدماج القائم على النوع الاجتماعي والإدماج الاجتماعي، من خلال ضمان مشاركة جميع الفئات، ولا سيما الفئات الأكثر تضرّرًا والمهمشة، مشاركة فعّالة في المشاورات والتدريب والاستفادة من المنافع.
						التوصيات	أوصت هيئة حماية البيئة بتشكيل لجنة فنية مشتركة، وتنظيم حملات توعية عامة، وتعزيز القدرات المؤسسية، واستخدام النُهُج التشاركية لتحديد مواقع الرصد.	وأكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن هذه التوصيات تتوافق مع التصميم التشاركي للمشروع، وسيتم إدراجها في خطط التنسيق والتنفيذ.
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	3 – 4 نوفمبر 2025	استشارة خلال استبيان عبر الهاتف والواتس اب	المدير العام لمركز المياه والبيئة (WEC) – جامعة حضرموت	1	-	أهمية المشروع وأولويته	شدد مركز المياه والبيئة على أن المشروع يمثّل أولوية عالية لحضرموت وعدن نظرًا للضغط المتزايد على موارد المياه المحدودة. ونوّه إلى الحاجة المُلّحة إلى أنظمة معلومات دقيقة لدعم إدارة المياه والتكيُّف مع حالات الجفاف والفيضانات.	أقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن المشروع يتماشى بشكل مباشر مع الأولويات الوطنية والمحلية، ولا سيما الحاجة إلى إدارة المياه المستنيرة بالمناخ والحد من مخاطر الكوارث.

الاستخدام الرسمي فقط

الوكالة	التاريخ	المكان	مجموعة المشاركين الرئيسيين	عدد المشاركين		القضية الرئيسية التي نوقشت	ملاحظات أصحاب المصلحة	الرد
				ذكر	أنثى			
						بواعث القلق الرئيسية المتعلقة بأنشطة المشروع	أثار مركز المياه والبيئة عدة بواعث قلق، بما في ذلك ضعف البنية التحتية الفنية اللازمة لصيانة محطات الرصد، والقدرة المحلية المحدودة على تشغيل أنظمة المعلومات الحديثة، وتداخل الأدوار المؤسسية، وتحديات الاستدامة بعد انتهاء الدعم الخارجي.	أشار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى بواعث القلق هذه، وأكد أن إعداد المشروع يتضمن بناء القدرات المؤسسية، وتحديدًا واضحًا للأدوار، وتخطيطًا للاستدامة من أجل التشغيل والصيانة على المدى الطويل لأنظمة الرصد.
						المساهمة في التكيف مع المناخ	أفاد مركز المياه والبيئة بأن المشروع سيعزز بشكل كبير الإنذار المبكر وإدارة المخاطر من خلال تحسين دقة البيانات وتحليلها عبر نظام إدارة معلومات المناخ والمياه. وسيدعم التأهب لمواجهة الجفاف والفيضانات وتحسين عملية تخصيص المياه.	أكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن تعزيز القدرة على التكيف والإنذار المبكر هما من الأهداف الرئيسية للمشروع، مع وجود منافع مباشرة لإدارة المياه والزراعة والمرونة المناخية.
						استدامة المشروع والدور المؤسسي	أشار مركز المياه والبيئة إلى أن ضمان الاستدامة ينبغي أن يتم من خلال بناء القدرات المحلية، والتدريب الفني، والاستمرار في إشراك الجامعات باعتبارها شركاء في البحث والرصد.	أكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن المشروع سيتعاون مع الجامعات لدعم البحوث والتدريب وصيانة الأنظمة لما بعد مرحلة التنفيذ.
						التوصيات	أوصى مركز المياه والبيئة بتعزيز التنسيق بين الحكومة والأوساط الأكاديمية، وإدماج	وافق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أهمية التنسيق بين أصحاب المصلحة المتعددين والمشاركة

الاستخدام الرسمي فقط

الوكالة	التاريخ	المكان	مجموعة المشاركين الرئيسيين	عدد المشاركين		القضية الرئيسية التي نوقشت	ملاحظات أصحاب المصلحة	الرد
				ذكر	أنثى			
							المجتمعات المحلية في إدارة الموارد المائية، وضمان التمويل لما بعد انتهاء المشروع، وتوسيع نطاق النظام ليشمل أحواضًا أخرى في المستقبل.	المحلية، وسينظر في إمكانية التوسع بناءً على النتائج والتمويل المتاح.
وحدة إدارة مشروعات - إمدادات المياه - وزارة المياه والبيئة – فرع حضرموت	5 نوفمبر 2025	مكتب وحدة إدارة مشروعات - إمدادات المياه	رئيس وحدة إدارة مشروعات - إمدادات المياه، والمنسق، والاختصاصي الفني	5	2	الأدوار والمسؤوليات بموجب عناصر المشروع	ركّز التشاور على توضيح الأدوار والمسؤوليات الخاصة بوحدة إدارة مشروعات - إمدادات المياه بموجب كل من العنصر الأول والعنصر الثاني. ووافقت وحدة إدارة المشروعات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أهمية التحديد الواضح لمَن سيتولى القيادة والدعم والتنسيق لكل نشاط لضمان التنفيذ السلس.	أكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنه سيتم تحديد الأدوار والمخرجات التفصيلية لكل عنصر في خطة العمل المحدثة وإطار عمل التنسيق لتجنب التداخل وضمان المساءلة.
						نمط التنفيذ	ناقشت الفرق الأنماط التشغيلية وآليات التنسيق بين وحدة إدارة مشروعات - إمدادات المياه في المناطق الحضرية والشركاء المحليين وكيانات التنفيذ الأخرى. وشملت المناقشة كيفية تسلسل الأنشطة وتنسيقها ومراقبتها.	أكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنه سيتم الانتهاء من إعداد خطة تنفيذ مشتركة، تحدد الجداول الزمنية وقنوات الاتصال وإجراءات إعداد التقارير لضمان التنسيق الفعّال بين جميع الشركاء.
						نتائج تقييم وحدة إدارة المشروعات	تمت مراجعة نتائج التقييم المؤسسي الأخير لوحدة إدارة المشروعات، مع تسليط الضوء	أقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بنتائج التقييم، ووافق على تقديم دعم فني مستهدف وبناء القدرات

الاستخدام الرسمي فقط

الوكالة	التاريخ	المكان	مجموعة المشاركين الرئيسيين	عدد المشاركين		القضية الرئيسية التي نوقشت	ملاحظات أصحاب المصلحة	الرد
				ذكر	أنثى			
							على المجالات التي تتطلب مزيدًا من التحسين.	لتعزيز الأداء المؤسسي لوحدة إدارة المشروعات والامتثال للضمانات.
						الأعمال والخبرات السابقة في وادي حجر	استعرضت وحدة إدارة المشروعات تفاصيل أعمالها السابقة في وادي حجر، مع تحديد الإنجازات والدروس المستفادة، وكيفية تسخير هذه الخبرات لدعم أنشطة المشروع الحالية.	أعرب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن تقديره لهذه الرؤى، وشدد على قيمة دمج الممارسات الناجحة والدروس المستفادة في التدخلات الجارية والمستقبلية.
						الإدماج الاجتماعي والمشاركة المجتمعية	سلطت وحدة إدارة المشروعات الضوء على أهمية المشاركة المجتمعية، والإدماج الاجتماعي، وضمان مشاركة السكان المتأثرين في تخطيط المشروع وتنفيذه.	أكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن المشاركة الشاملة وإشراك أصحاب المصلحة أمران ضروريان لإعداد المشروع، وتعهد بتقديم التوجيه بشأن دمج تدابير النوع الاجتماعي والإدماج الاجتماعي.
						آلية التظلم	تناول الاجتماع قنوات التظلم الحالية، ومدى سهولة الوصول إليها، والتحسينات المحتملة لتعزيز التواصل والاستجابة لبواعث القلق في المجتمع.	أكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن آلية التظلم الخاصة بالمشروع ستُعزز من خلال قنوات متعددة يسهل الوصول إليها، والرصد المنتظم لضمان الشفافية والمساءلة.

الاستخدام الرسمي فقط

4.2. ملخص احتياجات أصحاب المصلحة في المشروع وأساليب وأدوات وتقنيات إشراك أصحاب المصلحة

يطبق مشروع تحسين إدارة المياه والري في اليمن لتحقيق الاستدامة والكفاءة (I-WISE) نهجًا شاملاً لإشراك أصحاب المصلحة، مصممًا خصيصًا ليتناسب مع الاحتياجات والقدرات ومستويات التأثير المتنوعة لمجموعات أصحاب المصلحة المختلفة. وقد صُممت أساليب الإشراك لضمان إجراء مشاورات شاملة وشفافة وملائمة ثقافيًا طوال جميع مراحل المشروع، بدءًا من مرحلة الإعداد وصولاً إلى التنفيذ وعمليات التشغيل.

تتضمن الخطة أنشطة توعية موجهة للأطراف المتأثرة، والفئات المحرومة والأكثر تضرّرًا، وغيرهم من أصحاب المصلحة المهتمين مثل المؤسسات الحكومية، والجهات الفاعلة في القطاع الخاص، والمجتمع المدني المحلي. وتشمل أساليب المشاركة المشاورات المجتمعية، ومناقشات مجموعات التركيز، والاجتماعات العامة، والزيارات المنزلية، وورش العمل، والزيارات الميدانية، ونشر مواد تواصل يسهل الوصول إليها. ويضمن هذا النهج ألا يقتصر دور أصحاب المصلحة على الاطلاع فحسب، بل يشمل المشاركة الفعّالة في تخطيط المشروع وتنفيذه وتخفيف المخاطر والرصد. ويلخص الجدول (2) أدوات المشاركة المخطط لها والمسؤوليات وتكرارها حسب مجموعة أصحاب المصلحة ومرحلة المشروع.

الجدول 1. ملخص احتياجات أصحاب المصلحة في المشروع وأساليب وأدوات وتقنيات إشراك أصحاب المصلحة

مرحلة المشروع	أصحاب المصلحة المستهدفون	موضوع التشاور/ الرسالة	الأسلوب المستخدم	المسؤوليات	التكرار/ الجدول الزمني	الحالة (مكتمل/ مخطط له)
مرحلة الإعداد	الوزارات والهيئات الحكومية (وزارة المياه والبيئة، وزارة الزراعة والري والثروة السمكية، الهيئة الوطنية للموارد المائية، الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد، هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية، مركز المياه والبيئة، وزارة التخطيط والتعاون الدولي)، والسلطات المحلية على مستوى المحافظات والمديريات، وأعضاء جمعيات مستخدمي المياه، ومجالس الري، والتعاونيات الزراعية، ومنظمات المجتمع المدني المحلية، وممثلو لجان الأحواض.	عرض أهداف المشروع وعناصره والمنافع المتوقعة؛ وتوضيح الأدوار والمسؤوليات؛ والحصول على مدخلات بشأن التصميم والاستهداف؛ ومناقشة المخاطر البيئية والاجتماعية بما في ذلك الاستغلال و التصرفات غير الاخلاقية ومخاطر العمل، والصحة والسلامة المهنية، وعمالة الأطفال، والمخاطر الأمنية.	اجتماعات رسمية، وورش عمل، وجلسات فرق العمل الفنية.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، والشركاء المنفِّذون (الصندوق الاجتماعي للتنمية، ومشروع الأشغال العامة، ووحدة إدارة المشروعات - إمدادات المياه في المناطق الحضرية)	مشاورات أولية خلال مرحلة التصميم؛ وتحديثات حسب الحاجة قبل دخول المشروع حيز التنفيذ.	مكتمل (يوليو – أغسطس 2025)
	المجتمعات المحلية في الأحواض المستهدفة ومناطق خدمات المياه	التعريف بالمشروع، واستعراض المنافع والآثار المحتملة، وطلب	مشاورات مجتمعية، ومناقشات مجموعات التركيز، وزيارات ميدانية	الشركاء المنفِّذون (الصندوق الاجتماعي للتنمية، مشروع الأشغال العامة، وحدة إدارة	مشاورات أولية قبل اختيار المشروعات الفرعية	مخطط له

الاستخدام الرسمي فقط

مرحلة المشروع	أصحاب المصلحة المستهدفون	موضوع التشاور/ الرسالة	الأسلوب المستخدم	المسؤوليات	التكرار/ الجدول الزمني	الحالة (مكتمل/ مخطط له)
	والصرف الصحي والنظافة الصحية الحضرية وشبه الحضرية	الملاحظات بشأن الاحتياجات والأولويات؛ ومناقشة المخاطر البيئية والاجتماعية بما في ذلك الاستغلال التصرفات غير الاخلاقية ومخاطر العمل، والصحة والسلامة المهنية، وعمالة الأطفال، والمخاطر الأمنية.		مشروعات - إمدادات المياه في المناطق الحضرية)		
	الأشخاص المتأثرون بالمشروع: المزارعون، وجمعيات مستخدمي المياه، والمجتمعات المحلية في المحافظات المستهدفة، والأسر الأكثر تضرّرًا (الأسر التي تعيلها نساء، وكبار السن، وذوو الإعاقة، والفئات المهمشة).	نطاق المشروع وأساسه المنطقي؛ والمبادئ البيئية والاجتماعية بما في ذلك الاستغلال و التصرفات غير الاخلاقية ومخاطر العمل، والصحة والسلامة المهنية، وعمالة الأطفال، والمخاطر الأمنية؛ والتدخلات المقترحة حسب كل عنصر؛ وآلية التظلم؛ والمنافع والمخاطر المتوقعة.	اجتماعات عامة؛ واجتماعات منفصلة للنساء والفئات الأكثر تضرّرًا ومناقشات مجموعات التركيز؛ وزيارات ميدانية؛ والإفصاح عن المعلومات المكتوبة (كتيبات، ملصقات، منشورات)؛ ولوحات معلومات في المراكز المجتمعية.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، والشركاء المنفِّذون (الصندوق الاجتماعي للتنمية، ومشروع الأشغال العامة، ووحدة إدارة المشروعات - إمدادات المياه في المناطق الحضرية)	قبل دخول المشروع حيز التنفيذ وخلال إنهاء التصميم؛ وعلى المستوى المجتمعي في كل محافظة مستهدفة	مخطط له
	الأطراف المعنية الأخرى (داخليًا): الوزارات والهيئات الحكومية ذات الصلة (وزارة التخطيط والتعاون الدولي والمحافظات المحلية)	توافق السياسات؛ والأدوار والمسؤوليات؛ والمسائل القانونية والامتثال؛ وترتيبات الرصد وإعداد التقارير	اجتماعات رسمية، وورش عمل مشتركة بين الوكالات، وتقديم التقارير	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	ربع سنويًا أو حسب الحاجة	مخطط له

الاستخدام الرسمي فقط

مرحلة المشروع	أصحاب المصلحة المستهدفون	موضوع التشاور/ الرسالة	الأسلوب المستخدم	المسؤوليات	التكرار/ الجدول الزمني	الحالة (مكتمل/ مخطط له)
مرحلة التنفيذ	المجتمعات المحلية والمستفيدون	الإفادة بشأن سير عملية التنفيذ، والجداول الزمنية لأعمال الإنشاء، والاضطرابات المحتملة، وسبل الوصول إلى آلية التظلم، مع تغطية جوانب صحة المجتمع وسلامته، ومخاطر الصحة والسلامة المهنية، ومخاطر العمل (بما في ذلك عمالة الأطفال)، والوقاية من الاستغلال و و التصرفات غير الاخلاقية والمخاطر الأمنية، وتدابير التخفيف البيئي.	اجتماعات مجتمعية، وإخطارات عامة، ومنشورات	الشركاء المنفِّذون (الصندوق الاجتماعي للتنمية، مشروع الأشغال العامة، وحدة إدارة مشروعات - إمدادات المياه في المناطق الحضرية)	ربع سنويًا خلال فترة الإنشاء، وسنويًا بعد ذلك	مخطط له
	الأشخاص المتأثرون بالمشروع: المزارعون، والأسر، وجمعيات مستخدمي المياه، والعمال في مواقع العمل، والمجتمعات المحلية في مناطق المشروعات الفرعية وفي مناطق المشروع، والأعمال التجارية المحلية.	جداول العمل؛ وآثار الأعمال الإنشائية؛ وتدابير السلامة؛ وتدابير التخفيف البيئية والاجتماعية بما في ذلك الاستغلال و السلوكيات غير الاخلاقية ومخاطر العمل، والصحة والسلامة المهنية، وعمالة الأطفال، والمخاطر الأمنية؛ وآلية التظلم؛ والأدوار المجتمعية	مشاورات مجتمعية؛ واجتماعات في الموقع؛ وتوجيهات السلامة الميدانية؛ ومنشورات في مواقع العمل؛ ولوحات إعلانية لآلية التظلم	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، والشركاء المنفِّذون (الصندوق الاجتماعي للتنمية، ومشروع الأشغال العامة، ووحدة إدارة المشروعات - إمدادات المياه في المناطق الحضرية)	شهريًا أثناء العمل	مخطط له

الاستخدام الرسمي فقط

مرحلة المشروع	أصحاب المصلحة المستهدفون	موضوع التشاور/ الرسالة	الأسلوب المستخدم	المسؤوليات	التكرار/ الجدول الزمني	الحالة (مكتمل/ مخطط له)
	الفئات المحرومة/ المستضعفة (النساء، وكبار السن، والأشخاص ذوو الإعاقة، والنازحون داخليًا، والمجتمعات المهمشة).	توفير معلومات مخصصة حول أنشطة المشروع، والحقوق، والمزايا، وقنوات التظلم؛ وجمع الملاحظات بشأن سبل الوصول والإدماج؛ مع تغطية جوانب صحة المجتمع وسلامته، ومخاطر الصحة والسلامة المهنية، ومخاطر العمل (بما في ذلك عمالة الأطفال)، والوقاية من الاستغلال و السلوكيات غير الاخلاقية ، والمخاطر الأمنية، وتدابير التخفيف البيئي.	مناقشات مجموعات تركيز مخصصة، وزيارات منزلية، ومواد يسهل الوصول إليها	الشركاء المنفِّذون (الصندوق الاجتماعي للتنمية، مشروع الأشغال العامة، وحدة إدارة مشروعات - إمدادات المياه في المناطق الحضرية)	مرتين سنويًا، أو بشكل أكثر تكرارًا حسب الحاجة	مخطط له
	الأطراف المعنية الأخرى: الموردون والمتعاقدون من القطاع الخاص.	فرص المشتريات؛ ومتطلبات الصحة والسلامة؛ والامتثال البيئي والاجتماعي؛ وآلية التظلم	اجتماعات الموردين؛ وإحاطات ما قبل تقديم العطاءات؛ وورش عمل؛ وإرشادات مكتوبة؛ ومراسلات عبر البريد الإلكتروني	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، والشركاء المنفِّذون (الصندوق الاجتماعي للتنمية، ومشروع الأشغال العامة، ووحدة إدارة المشروعات - إمدادات المياه في المناطق الحضرية)	عند مراحل المشتريات؛ وبحسب الحاجة	مخطط له
	لجان الأحواض، وجمعيات مستخدمي المياه، وشركات المياه والصرف الصحي المحلية، وفروع الهيئة العامة لمشاريع مياه الريف	المشاورة بشأن القضايا التشغيلية، وتخصيص المياه، وإدارة البنية التحتية	اجتماعات التنسيق، وجلسات تدريب	الشركاء المنفِّذون (الصندوق الاجتماعي للتنمية، مشروع الأشغال العامة، وحدة إدارة مشروعات - إمدادات المياه في المناطق الحضرية)	ربع سنويًا، حسب الحاجة	مخطط له

الاستخدام الرسمي فقط

مرحلة المشروع	أصحاب المصلحة المستهدفون	موضوع التشاور/ الرسالة	الأسلوب المستخدم	المسؤوليات	التكرار/ الجدول الزمني	الحالة (مكتمل/ مخطط له)
التشغيل والصيانة	الأشخاص المتأثرون بالمشروع: جمعيات مستخدمي المياه، والمزارعون، والمجتمعات المحلية	أدوار التشغيل والصيانة؛ وتدابير الاستدامة؛ والملاحظات بشأن أداء النظام؛ وآلية التظلم	اجتماعات المتابعة؛ والتدريب التنشيطي؛ ومستجدات آلية التظلم؛ وزيارات الرصد المجتمعي	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، والشركاء المنفِّذون (الصندوق الاجتماعي للتنمية، ومشروع الأشغال العامة، ووحدة إدارة المشروعات - إمدادات المياه في المناطق الحضرية)	نصف سنوي خلال مرحلة التشغيل والصيانة	مخطط له
	الأطراف المعنية الأخرى: الوزارات والهيئات ذات الصلة؛ والجهات المانحة؛ والمنظمات غير الحكومية	نتائج المشروع: الدروس المستفادة؛ والامتثال للالتزامات البيئية والاجتماعية؛ والتعاون المستقبلي	ورش عمل المراجعة؛ ونشر التقارير	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، والشركاء المنفِّذون (الصندوق الاجتماعي للتنمية، ومشروع الأشغال العامة، ووحدة إدارة المشروعات - إمدادات المياه في المناطق الحضرية)	سنويًا، حسب الحاجة	مخطط له

الاستخدام الرسمي فقط

4.3. الاستراتيجية المقترحة لإدراج آراء الفئات المستضعفة

سيجري المشروع مشاركة مستهدفة ومناسبة ثقافيًا مع أصحاب المصلحة من الفئات المستضعفة والمحرومة المحددة في تحليل أصحاب المصلحة، بما في ذلك النساء (ولا سيما الأسر التي تعيلها نساء)، وكبار السن، وذوو الإعاقة، والنازحون داخليًا، والمجتمعات المهمشة، والأسر الفقيرة والمعدمة، والشباب العاطلون عن العمل. ستُصمم المشاركة لضمان مراعاة آرائهم وبواعث القلق الخاصة بهم وأولوياتهم مراعاة هادفة طوال دورة المشروع.

ولإزالة العوائق أمام المشاركة، ستُعقد التشاورات في أوقات وأماكن مناسبة لهذه الفئات، مع تنظيم جلسات منفصلة حسب النوع الاجتماعي (ذكور و اناث) عند الاقتضاء، وتوفير ميسّرات، إضافة إلى تقديم دعم للنقل كلما أمكن ذلك. وستُنشر المعلومات بتنسيقات ميسّرة وباللغات المحلية (مثل العربية، واللغة المبسطة، والوسائل البصرية، والعروض الشفوية)، بما يضمن مراعاة احتياجات الأشخاص ذوي المستويات المتدنية في القراءة والكتابة وذوي الإعاقة. وسيتم إشراك قادة المجتمع والجمعيات المحلية الموثوق بهم لتوسيع نطاق التواصل، وبناء الثقة، وتيسير جمع الملاحظات.

ستُقدَّم مبادرات لبناء القدرات للفئات الأكثر تضررًا، ولا سيما النساء وجمعيات مستخدمي المياه، وذلك لتعزيز فهمهم لممارسات إدارة المياه، وفوائد المشروع، وحقوقهم ومسؤولياتهم.

ستكيّف قنوات التظلم المخصصة لتلبية احتياجات الفئات الأكثر تضررًا، بما يكفل سهولة الوصول، والسرية، والتعامل المركز على الناجين المرتبط بالشكاوى الحساسة مثل العنف القائم على النوع الاجتماعي أو الاستغلال و/ و السلوكيات غير الاخلاقية وستُراقب المشاركة بانتظام، وتُدمج الملاحظات دمجًا منهجية في تعديلات المشروع لضمان الشمولية والمساءلة.

5. الموارد والمسؤوليات لتنفيذ إشراك أصحاب المصلحة

5.1. ترتيبات وموارد التنفيذ

تقع المسؤولية العامة لتنفيذ خطة إشراك أصحاب المصلحة على عاتق وحدات تنفيذ المشروع المنشأة داخل كل وكالة منفذة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع) وذلك فيما يتعلق بعناصر المشروع وعناصر الفرعية الخاصة بكل وكالة. وسيتولى قيادة كل وحدة تنفيذ مشروع مدير/ منسق مشروع، على أن يقدم فريق إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية/ الضمانات البيئية والاجتماعية الدعم اللازم للوحدة، بما يشمل جهات التنسيق المعنية بإشراك أصحاب المصلحة ومعالجة التظلّمات. وستُعيّن وكالات الأمم المتحدة المعنية فرق إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية/ الضمانات البيئية والاجتماعية وجهات تنسيق رسميًا لضمان وضوح المساءلة وتوفير القدرات الكافية لإشراك أصحاب المصلحة وإدارة التظلمات.

ستكون الوكالات المنفذة مسؤولة عن تخطيط أنشطة إشراك أصحاب المصلحة وتنسيقها ومراقبتها، بما يكفل اتساقها مع متطلبات إطار العمل البيئي والاجتماعي للبنك الدولي وخطة إشراك أصحاب المصلحة. وستعمل وحدات تنفيذ المشروع بشكل وثيق مع الشركاء المنفذين المحليين، مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية، ومشروع الأشغال العامة، ووحدة إدارة مشروعات - إمدادات المياه في المناطق الحضرية (UWS - PMU)، لتنفيذ أنشطة المشاركة على مستوى المجتمع.

ستتولى وحدات تنفيذ المشروع (1) الإشراف على نظام إدارة آلية التظلم وتحسين كفاءته استنادًا إلى الخبرة المكتسبة من العمل الميداني، و(2) توفير الدعم للمجتمعات المتأثرة بالمشروع المعني لتنظيم تدريبات خاصة بتخفيف المخاطر المرتبطة بالاستغلال السلوكيات غير الاخلاقية ، و(3) إدارة برنامج التدريب وبناء القدرات الشامل، و(4) متابعة جميع أنشطة إدارة المشروع والإشراف عليها، و(5) تنظيم أنشطة الرصد والتقييم بما في ذلك إدارة آلية التظلم، و(6) إعداد التقارير اللازمة لتقدم المشروع وتقارير إتمامه، و(7) ضمان الامتثال الكامل لإطار العمل البيئي والاجتماعي للبنك الدولي، بما يشمل إدارة مخاطر عمالة الأطفال، ومخاطر الصحة والسلامة المهنية، واللوائح ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة واللوائح الوطنية.

ستوثق أنشطة إشراك أصحاب المصلحة من خلال محاضر الاجتماعات وتقارير التشاورات ومستجدات التقدم وسجلات آلية التظلم، على أن تُجمِع وحدات تنفيذ المشروع هذه الوثائق ويجري مشاركتها مع البنك الدولي وأصحاب المصلحة الآخرين وفق الجدول المتفق عليه لإعداد التقارير.

الاستخدام الرسمي فقط

الجدول 2: دور ومسؤوليات تنفيذ خطة إشراك أصحاب المصلحة

الجهة الفاعلة/ صاحب المصلحة/ الشخص المسؤول	المسؤوليات
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (الوكالات المنفذة)	- توفير إشراف عام على تنفيذ خطة إشراك أصحاب المصلحة فيما يخص العناصر الخاصة بهم. - ضمان الامتثال لإطار العمل البيئي والاجتماعي للبنك الدولي واللوائح الوطنية. - مراجعة تقارير التشاورات الشهرية من الشركاء المنفذين وتجميعها. - تقديم التوجيه الفني والدعم للشركاء المنفذين فيما يتعلق بإشراك أصحاب المصلحة، وتشغيل آلية التظلم، والتخفيف من مخاطر الاستغلال و السلوكيات غير الاخلاقية - تجميع وتقديم تقارير نصف سنوية عن إشراك أصحاب المصلحة وآلية التظلم إلى البنك الدولي. - قيادة التنسيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والهيئات الحكومية والجهات المانحة بشأن الأنشطة المرتبطة بخطة إشراك أصحاب المصلحة.
الصندوق الاجتماعي للتنمية، ومشروع الأشغال العامة، ووحدة إدارة مشروعات إمدادات المياه في المناطق الحضرية (الشركاء المنفذون)	- تخطيط تشاورات أصحاب المصلحة على مستوى المجتمع وإجراؤها بالتنسيق مع السلطات المحلية وممثلي المجتمع. - تيسير المشاركة الشاملة مع الفئات الأكثر تضررًا، بما يضمن سهولة الوصول ومراعاة الحساسية الثقافية. - الاحتفاظ بسجلات جميع التشاورات، بما في ذلك قوائم المشاركين ومحاضر الاجتماعات والملاحظات الواردة. - تشغيل آلية التظلم والإعلان عنها على مستوى المجتمع. - تقديم تقارير شهرية عن أنشطة التشاورات وآلية التظلم إلى وكالة الأمم المتحدة المعنية.
متخصصو إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية/ الضمانات البيئية والاجتماعية (تم تعيينهم من قبل وكالات الأمم المتحدة والشركاء المنفذين)	- إبلاغ المجتمعات المحلية بالأعمال المخطط لها والجداول الزمنية والآثار المحتملة. - الحفاظ على التواصل المفتوح مع أصحاب المصلحة في أثناء أنشطة الإنشاء. - عرض تفاصيل الاتصال الخاصة بآلية التظلم ومعلومات المشروع في مواقع العمل. - الإبلاغ عن أي تظلمات لأصحاب المصلحة أو ملاحظاتهم أو بواعث قلقهم. - تنفيذ قواعد السلوك التابعة للمتعاقد، وإجراءات إدارة العمالة، بالإضافة إلى تدابير التخفيف من المخاطر البيئية والاجتماعية ذات الصلة.
السلطات المحلية (على مستوى المحافظة والمديرية)	- دعم حشد أفراد المجتمع للمشاركة في التشاورات. - تيسير التنسيق بين المشروع وأصحاب المصلحة المحليين. - مراقبة تنفيذ أنشطة إشراك أصحاب المصلحة على المستوى المحلي. - المساعدة في معالجة التظلمات التي تتطلب تدخل سلطة محلية.
ممثلو المجتمع/ القادة/ اللجان المجتمعية	- دعم نشر معلومات المشروع في المجتمع على نطاق أوسع. - تمثيل بواعث قلق المجتمع وأولوياته و تقديم ملاحظاته إلى الشركاء المنفذين ووكالات الأمم المتحدة. - تشجيع مشاركة الفئات الأكثر تضررًا في التشاورات. - المساهمة في حل التظلمات الطفيفة وضمان وعي المجتمع بآلية التظلم.

الاستخدام الرسمي فقط

ستوثق أنشطة إشراك أصحاب المصلحة من خلال محاضر اجتماعات مفصلة، وقوائم الحضور، والسجلات المصورة، وسجل مخصص لإشراك أصحاب المصلحة، وتقارير نصف سنوية عن التقدم المحرز، وتقارير رصد الجهات الخارجية، ومناقشات/ عروض تقديمية في أثناء المهمة. وستُسجَّل جميع الملاحظات الواردة بما في ذلك التظلمات وستتم متابعتها، على نحوٍ منهجي.

وستوثق أنشطة إشراك أصحاب المصلحة عبر وحدة تنفيذ المشروع بقيادة وحدة إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية.

تُقدَّر الميزانية المخصّصة لإعداد خطة إشراك أصحاب المصلحة وتنفيذ بمبلغ **120 ألف** دولار أمريكي. ويمكن الاطلاع على تفاصيل الميزانية في الملحق 2. اطلع على نموذج بنود الميزانية المدرجة في الملحق 2.

6. آلية التظلم

يتيح نظام آلية التظلم تقديم التظلمات، بالإضافة إلى طرح الاستفسارات وتقديم الاقتراحات والملاحظات الإيجابية وبواعث قلق الأطراف المتأثرة بالمشروع المتعلقة بالأداء البيئي والاجتماعي للمشروع، بحيث يتم التعامل معها والرد عليها في الوقت المناسب.

6.1. وصف آلية التظلم

تضمن آلية التظلم الخاصة بالمشروع أن يتمكن أصحاب المصلحة من إثارة بواعث قلقهم والحصول على استجابات عادلة وفعّالة في الوقت المناسب. وقد صُممت هذه الآلية لتكون متاحة وسرية وشفافة ومركزة على الناجين، بما يتماشى مع المعيار البيئي والاجتماعي العاشر (ESS10) للبنك الدولي، وسياسات الضمانات الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وكذلك القوانين الوطنية المعمول بها. وتُطبَّق هذه الآلية على جميع عناصر المشروع ويتم تنسيقها عبر ثلاثة مستويات.

هيكل معالجة التظلمات

المستوى	الوصف
1. على مستوى المجتمع المحلي	يتم تلقي التظلمات أولاً على مستوى المجتمع المحلي من خلال الشركاء المنفذين (الصندوق الاجتماعي للتنمية، مشروع الأشغال العامة، وحدة إدارة المشروعات إمدادات المياه في المناطق الحضرية) عبر جهات تنسيق مخصصة لآلية التظلم وصناديق التظلمات في مواقع المشروع. وتضمن جهات التنسيق هذه تسجيل الشكاوى فورًا والاعتراف بها.
2. المستوى الوطني لوحدة تنفيذ المشروع	إذا تعذّر حل الشكوى على المستوى المحلي، ستُرفع مباشرةً إلى لجنة الشكاوى التابعة لوحدة تنفيذ المشروع. وستضطلع هذه اللجنة، التي تضم متخصصي إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والموظفين الفنيين المعنيين، بمسؤولية مراجعة هذه الحالات وحلها على نحوٍ سري وبركز على الناجين وفي الوقت المناسب.
3. مستوى إشراف وكالة الأمم المتحدة	يقدم كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع خدمات الدعم الفني والإشراف وتوحيد البيانات الواردة من الشركاء المنفذين. وتضمن فرق إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية داخل هذه الوكالات أن آلية التظلم تعمل وفقًا لمعايير البنك الدولي، وبروتوكولات الاستغلال و/ و السلوك غير الاخلاقي المركزة على الناجين، والقوانين الوطنية. يمكن تصعيد التظلمات المعقدة أو غير المحلولة إلى هذا المستوى لاتخاذ قرارات مشتركة وتقديم التقارير إلى البنك الدولي.

الاستخدام الرسمي فقط

قنوات استقبال التظلمات

يمكن تقديم التظلمات من خلال أي من القنوات التالية:

الوكالة	القنوات
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	الهاتف المجاني:8000939 البريد الإلكتروني: amani.al-muntaser@undp.org / mohammed.salah@undp.org للتواصل الدولي: project.concerns@undp.org / الاتصال بالرقم 5206-595-844-1+ للتواصل الشخصي: مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن
UNOPS	الهاتف المجاني:8000190 الرسائل النصية القصيرة: 739888388 الواتساب: 739888388 البريد الإلكتروني: grm-yemen@unops.org للتواصل الشخصي: مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
الصندوق الاجتماعي للتنمية	الهاتف المجاني: 8009800 الرسائل النصية القصيرة: 771788975 الواتساب: 771788975 البريد الإلكتروني: chm_hq@sfd-yemen.org للتواصل الشخصي: مكتب الصندوق الاجتماعي للتنمية صناديق الاقتراحات في مواقع المشاريع الفرعية
مشروع الأشغال العامة	الهاتف المجاني:8002626 الرسائل النصية القصيرة: 775626262 الواتساب: 775626262 البريد الإلكتروني: grm@pwpyemen.org للتواصل الشخصي: مكتب مشروع الأشغال العامة صناديق الاقتراحات في مواقع المشاريع الفرعية
وحدة إدارة مشروعات - إمدادات المياه في المناطق الحضرية	رقم الهاتف: 02-275585 البريد الإلكتروني: piuaden@gmail.com للتواصل الشخصي: مكتب وحدة إدارة مشروعات إمدادات المياه في المناطق الحضرية صناديق الاقتراحات في مواقع المشاريع الفرعية

مسار عملية آلية التظلم

الخطوة	الوصف	الجدول الزمني	الجهة المسؤولة
الفرز، المعالجة	تُرسل أي شكوى تم تلقيها إلى جهة تنسيق مخصصة للتظلم، وتُسجَّل في قاعدة بيانات آلية التظلم المركزية، وتُصنَّف وفقًا لأنواع الشكاوى التالية: منخفضة المستوى، ومتوسطة المستوى، وحرجة[4].	فور تلقي الشكوى	جهات تنسيق آلية التظلم المحلية
الإقرار والمتابعة	يُبلغ مقدم الشكوى باستلامها عن طريق رسالة نصية قصيرة، أو مكالمة هاتفية، أو إرسال بريد إلكتروني، أو ملاحظة مكتوبة. ويقدم له رقم تعريف خاص بالتظلم لمتابعته.	خلال فترة تتراوح بين يومين إلى ثلاثة أيام من تاريخ تلقي التظلم	جهات تنسيق آلية التظلم المحلية

[4] الشكاوى منخفضة المستوى = الاستفسارات أو طلبات المساعدة أو البلاغات الكاذبة.
الشكاوى متوسطة المستوى = التأخيرات التشغيلية، أو نقص التوزيع، أو عدم وضوح معايير الاختيار، أو مشكلات الجودة، أو الأنشطة المتداخلة، أو حالات عدم الرضا، أو نزاعات العمالة، أو القصور الفني، أو بواعث القلق البيئية، أو حوادث الصحة والسلامة المهنية غير الحرجة.
الشكاوى الحرجة = سوء سلوك الموظفين، أو الفساد، أو الاحتيال، أو الاستغلال و السلوكيات غير الاخلاقية ، أو العنف القائم على النوع الاجتماعي، أو انتهاكات حماية الطفل، أو إساءة استخدام السلطة، أو النزوح القسري، أو القضايا المتعلقة بالأراضي، أو الحوادث المميتة/ الخطيرة في مكان العمل.

الاستخدام الرسمي فقط

الخطوة	الوصف	الجدول الزمني	الجهة المسؤولة
التحقق، والتحقيق، والإجراء	تتولى جهة التنسيق المعنية بآلية التظلم التحقق من الشكوى، أو تضطلع بذلك لجنة شكاوى مخصصة تتألف من موظفي وحدة تنفيذ المشروع عند الحاجة، وخبراء مستقلين، مع الاستعانة بالمتخصصين الفنيين بحسب الحاجة. تجري إحالة حالات الاستغلال و السلوكيات غير الاخلاقية فورًا إلى جهة تنسيق متخصصة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، ولا يُحقق فيها سوى موظفو المشروع. أما في الحالات غير المتعلقة بالاستغلال و السلوكيات غير الاخلاقية ، فتتولى لجنة الشكاوى صياغة حل مقترح وإبلاغ مقدم الشكوى به عبر جهة تنسيق آلية التظلم، وذلك بطريقة شفافة وفي الوقت المناسب.	خلال 10 أيام عمل - 14 يوم عمل وتعتمد المدة أيضًا على كل حالة على حدة، وذلك بناءً على نوعها وظروفها وحساسيتها.	تتألف لجنة الشكاوى من جهات تنسيق آلية التظلم لوحدة تنفيذ المشروع، ومتخصص إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية، والموظفين الفنيين المعنيين عند الحاجة. تُحال حالات الاستغلال السلوكيات غير الاخلاقية مباشرةً إلى جهة التنسيق المعنية بالعنف القائم على النوع الاجتماعي.
الرصد والتقييم	تُجمع بيانات الشكاوى في نظام معلومات آلية التظلم، وتُقدّم تقارير شهرية إلى إدارة وحدة تنفيذ المشروع. تُقدَّم كذلك تقارير موحدة نصف سنوية إلى البنك الدولي.	المتابعة الشهرية؛ مع إعداد تقارير ربع سنوية/ نصف سنوية	جهات تنسيق آلية التظلم لوحدة تنفيذ المشروع
تقديم الملاحظات	تُجمع الملاحظات من مقدمي الشكاوى بشأن مدى رضاهم عن تسوية الشكوى من خلال مكالمات المتابعة أو الرسائل النصية القصيرة أو الاستبيانات القصيرة أو الاجتماعات الشخصية، وتُوثّق في نظام معلومات آلية التظلم.	عند تسوية التظلم	جهة تنسيق آلية التظلم
التدريب	تشمل الاحتياجات التدريبية للموظفين/ الاستشاريين في وحدة تنفيذ المشروع، والمتعاقدين، والاستشاريين المشرفين، التدريب على آليات استقبال الشكاوى وفرزها وتسجيلها والرد عليها وجمع الملاحظات، مع التركيز بشكل خاص على التعامل مع التظلمات، والسرية، ومتطلبات إطار العمل البيئي والاجتماعي للبنك الدولي، وبروتوكولات الاستغلال و السلوكيات غير الاخلاقية المركزة على الناجين، وإجراءات إعداد التقارير. وسيشمل التدريب أيضًا مهارات التواصل، وحل الصراع، والبروتوكولات الخاصة بالتعامل مع الشكاوى الحساسة، مع تنظيم جلسات تحديث منتظمة.	عند انطلاق المشروع ويُعقد بشكل ربع سنوي مع تنظيم جلسات تنشيطية سنوية	ويتولى فريق إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والشركاء المنفذين (الصندوق الاجتماعي للتنمية، ومشروع الأشغال العامة، ووحدة إدارة مشروعات إمدادات المياه في المناطق الحضرية)
عملية الاستئناف	وفي حال عدم رضا مقدّم الشكوى عن التسوية المقترحة، يحق له الاستئناف. وتراجع وحدة تنفيذ المشروع طلبات الاستئناف أولاً عبر لجنة عالية المستوى، وبمشاركة جهة خارجية مستقلة عند الاقتضاء. وإذا لم تتم تسوية الشكوى، يمكن لمقدمها تصعيد القضية إلى خدمة معالجة التظلمات التابعة للبنك الدولي أو إلى لجنة التفتيش. وتكفل عملية الاستئناف الحياد والشفافية والمعالجة في الوقت المناسب، مع ضمان حقوق مقدّم الشكوى في السرية والحماية.	عند الطلب	وحدات تنفيذ المشروع في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والشركاء المنفذون (الصندوق الاجتماعي للتنمية، ومشروع الأشغال العامة، ووحدة إدارة مشروعات إمدادات المياه في المناطق الحضرية) والبنك الدولي

6.2. آلية تظلم العمال

سيجري إنشاء آلية مخصصة لتظلم العمال لمعالجة التظلمات المقدمة من جميع العاملين المشاركين في مشروع I-WISE. وذلك يشمل العمال الذين يوظفهم المتعاقدون والمتعاقدون من الباطن ومقدمو الخدمات والشركاء المنفذون، وكذلك

الاستخدام الرسمي فقط

المشاركون في التعاقد المجتمعي والأفراد العاملون ضمن ترتيبات النقد لقاء العمل. وستتماشى آلية تظلم العمال مع المعيار البيئي والاجتماعي الثاني (ESS2) للبنك الدولي واللوائح الوطنية المعمول بها، بما يضمن أن تكون العملية متاحة وسرية وشفافة وخالية من أي شكل من أشكال الانتقام.

الهيكل والإشراف

ستُدمج آلية تظلم العمال ضمن نظام التظلمات الأوسع للمشروع، بحيث يتم تنسيقها من قبل الشركاء المنفذين (الصندوق الاجتماعي للتنمية، ومشروع الأشغال العامة، ووحدة إدارة مشروعات إمدادات المياه في المناطق الحضرية) وتحت إشراف وكالات الأمم المتحدة المعنية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع) وفقًا لمسؤوليات كل عنصر. وسيتعيّن على المتعاقدين والمتعاقدين الفرعيين والشركاء المنفذين تعيين جهات تنسيق للتظلمات على مستوى الموقع (مثل مدير الموقع أو مسؤول الصحة والسلامة المهنية) لتلقي شكاوى العاملين وتسجيلها وحلها. وفي حال تعذّرت تسوية التظلمات على مستوى الموقع، سيتم تصعيدها إلى الشريك المنفذ أو وكالة الأمم المتحدة المعنية للمراجعة والتسوية.

قنوات الإبلاغ

يمكن للعاملين تقديم تظلماتهم من خلال عدة قنوات آمنة وميسّرة، بما في ذلك:

- التقديم المباشر إلى جهات التنسيق الميدانية الخاصة بالتظلم
- صناديق الشكاوى/ الاقتراحات المتاحة في مواقع المشاريع الفرعية
- الخطوط الساخنة المجانية أو خدمات الرسائل النصية القصيرة التي يديرها الشركاء المنفذون
- البريد الإلكتروني المباشر أو التقديم الشخصي إلى جهات التنسيق الخاصة بآلية التظلم لدى الشركاء المنفذين/ وكالات الأمم المتحدة
- خيارات الإبلاغ المجهولة للحالات الحساسة (مثل حالات الاستغلال و/ السلوك غير الاخلاقي)

سيتم إخبار جميع العاملين بهذه القنوات من خلال جلسات إحاطة وتدريب منتظمة تُعقد عند بدء المشروع وخلال التنفيذ.

السرية والحماية

ستتضمن آلية تظلم العمال أحكامًا واضحة من أجل:

- ضمان سرية مقدم الشكوى
- إتاحة التقديم المجهول
- منع أي شكل من أشكال الانتقام أو التمييز ضد من يثيرون بواعث القلق
- ضمان تطبيق بروتوكولات الاستجابة المركزة على الناجين في الشكاوى المتعلقة بالاستغلال السلوك غير الاخلاقي

نطاق التظلمات

قد تتضمن التظلمات التي تُعالج ضمن آلية تظلم العمال، على سبيل المثال لا الحصر:

- عدم دفع الأجور أو تأخير دفعها
- انتهاكات شروط العمل أو العقود
- مخاطر الصحة والسلامة المهنية وحوادثها
- سوء ظروف العمل أو السكن
- المضايقة أو التمييز في مكان العمل
- حوادث الاستغلال أو أو السلوك غير الاخلاقي
- عدم كفاية الوصول إلى معدات الحماية أو فترات الاستراحة

الاستخدام الرسمي فقط

ستُدار حالات الاستغلال و/ السلوك غير الاخلاقي وفق بروتوكولات سرية مع إحالتها إلى جهات تنسيق مدربة على إدارة الحالات المتعلقة بالاستغلال و التصرفات غير الاخلاقية .

التوعية وبناء القدرات

سيتلقى جميع العاملين تدريبًا تمهيديًا إلزاميًا بشأن:

- طريقة عمل آلية تظلم العمال
- حقوقهم بموجب معايير العمل الوطنية والخاصة بالمشروع
- مدونة قواعد سلوك العمل الخاصة بالمشروع
- التدابير الوقائية وتدابير الاستجابة المتعلقة بالاستغلال / او لسلوك غير الاخلاقي وسوء السلوك في مكان العمل

التسوية والمراقبة

سيخضع كل تظلم لما يلي:

- التسجيل والتتبع منذ استلامه وحتى تسويته
- التسوية ضمن أطر زمنية محددة
- المتابعة مع مقدم الشكوى للتأكد من رضاه عن التسوية

سيلخص الشركاء المنفذون تظلمات العمال شهريًا ويشاركونها مع وكالة الأمم المتحدة المعنية. وستُرفع تقارير موحدة إلى البنك الدولي باعتبارها جزءًا من التقارير الدورية الخاصة بالأداء البيئي والاجتماعي.

سيجري تناول آلية تظلم العمال بمزيد من التفصيل في إجراءات إدارة العمالة الخاصة بالمشروع.

6.3. الاستغلال و و السلوكيات غير الاخلاقية

ستجهز آلية تظلم المشروع بالكامل وسيجري التدريب عليها لاستقبال الشكاوى المتعلقة بالاستغلال و السلوكيات غير الاخلاقية ا وإدارتها بطريقة آمنة وسرية تركز على الناجين. ويشمل ذلك حالات الاستغلال و السلوك غير الاخلاقي التي تطال الأطفال، بما يتماشى مع مذكرة الممارسات الجيدة الصادرة عن البنك الدولي. وسيكفل جميع الشركاء، بمن فيهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والشركاء المنفذين (الصندوق الاجتماعي للتنمية، ومشروع الأشغال العامة، ووحدة إدارة مشروعات إمدادات المياه في المناطق الحضرية) تدريب موظفيهم على التعامل الأخلاقي مع شكاوى الاستغلال و السلوك غير الاخلاقي ، مع الالتزام الصارم بمبادئ السرية والموافقة المستنيرة وعدم الانتقام. ويمكن تقديم الشكاوى عبر قنوات التظلم القائمة على مستوى المجتمع أو الشريك أو وكالة الأمم المتحدة، على أن يقتصر التوثيق على التفاصيل الأساسية التي لا تحدد الهوية.

ستطبق آلية التظلم نهجًا يركز على الناجين، مع إيلاء الأولوية لرغبات الناجين واحتياجاتهم وسلامتهم في كل مرحلة. سيجري كذلك إنشاء مسارات إحالة فورية مع مقدمي خدمات مؤهلين لضمان الوصول إلى الدعم الطبي والنفسي الاجتماعي والقانوني ودعم الحماية. وستتوفر المعلومات المتعلقة بهذه الخدمات وجهات التنسيق لجميع مشغلي آلية التظلم، وستُشارك مع المجتمعات المحلية عبر وسائل مُيسرة. وفي الحالات التي يكون فيها الجناة مرتبطين بأنشطة المشروع، ستُتخذ إجراءات عاجلة وفقًا لمدونة قواعد السلوك التي وقع عليها جميع العاملين، والتي قد تشمل تدابير تأديبية مثل الوقف عن العمل، أو إنهاء الخدمة، أو الإحالة إلى سلطات إنفاذ القانون. وسيُكفل التعامل مع الحالات بسرية وفي الوقت المناسب، مع قصر التقارير المقدمة إلى البنك الدولي على البيانات الموحدة التي لا تحدد الهوية بشأن الحالات الواردة والإجراءات المتخذة والنتائج.

سيستثمر المشروع بصورة مكثفة في التدريب وبناء القدرات وذلك بالإضافة إلى إدارة التظلمات. إذ سيعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والشركاء المنفذون على توفير تدريب مستهدف ومستمر للموظفين

الاستخدام الرسمي فقط

والشركاء وأصحاب المصلحة، يركّز على التوعية بمخاطر الاستغلال و التصرفات غير الاخلاقية ، وآليات الإبلاغ الآمن والسري، ومسارات الإحالة، وترسيخ الالتزام بمدونة قواعد السلوك. وسيُستكمل هذا التدريب بجلسات تنشيطية تُنفذ على امتداد دورة المشروع لضمان الحفاظ على الجاهزية والاستجابة الفعالة.

ستشكل أنشطة التوعية والمشاركة المجتمعية كذلك جزءًا أساسيًا من الاستراتيجية. إذ ستُنظم حملات منتظمة لضمان إلمام جميع أفراد المجتمع المحلي، ولا سيما النساء والفئات الأكثر تضررًا بحقوقهم ومعرفتهم بكيفية تقديم التظلمات وفهم الخدمات المتاحة لهم. وستشمل هذه الحملات على وجه التحديد نشر المعلومات المتعلقة بالحقوق القانونية للمستفيدين بما يعزز حمايتهم ويمكّنهم من اتخاذ الإجراءات اللازمة في حال وقوع انتهاكات. وعلاوة على ذلك، سيكفل المشروع المشاركة العادلة للنساء والفئات الأكثر تضررًا في التشاورات المتعلقة بالمشروع وفرص العمل المتاحة، بما يضمن ألا تقتصر المشاركة على التوعية فحسب، بل تمتد لتشمل المشاركة الفعلية في عمليات صنع القرار والحصول على المزايا. كما ستركز المشاركة المجتمعية على التأكيد على دور المجموعات التي تقودها النساء والأسر الأكثر تضررًا وهياكل المجتمع المحلي في الحد من المخاطر وتعزيز تدابير الوقاية وبناء الثقة في آلية التظلم.

ستكون آلية تظلم مشروع I-WISE متعددة المستويات، ما يتيح نقاط دخول ومستويات تسوية متنوعة لضمان إمكانية الوصول والفعالية لجميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم الفئات الأكثر تضررًا. حيث ستُصمم الآلية لتكون ملائمة ثقافيًا، وتتسم بالشفافية والاستجابة لاحتياجات المجتمع.

7. الرصد وإعداد التقارير

7.1. ملخص كيفية رصد خطة إشراك أصحاب المصلحة وإعداد تقارير عنها

سوف تخضع خطة إشراك أصحاب المصلحة للرصد استنادًا إلى كل من عملية إعداد التقارير النوعية (بناءً على تقارير التقدم المحرز) وعملية إعداد التقارير الكمية المرتبطة بمؤشرات النتائج الخاصة بإشراك أصحاب المصلحة وأداء التظلمات.

سيتضمن إعداد التقارير عن خطة إشراك أصحاب المصلحة ما يلي:

(1) إعداد تقارير عن التقدم المحرز بشأن التزامات المعيار البيئي والاجتماعي العاشر (ESS10) المتعلق بإشراك أصحاب المصلحة، وذلك في إطار خطة الالتزام البيئي والاجتماعي.
(2) الإبلاغ التراكمي النوعي حول الملاحظات الواردة خلال أنشطة خطة إشراك أصحاب المصلحة، ولا سيما: (أ) القضايا المثارة التي يمكن التصدي لها من خلال إجراء تغييرات في نطاق المشروع وتصميمه، وتتجسد في الوثائق الأساسية مثل وثيقة تقييم المشروع، أو التقييم البيئي والاجتماعي، أو خطة إعادة التوطين، أو خطة الشعوب الأصلية، أو خطة عمل الاستغلال و التصرفات غير الاخلاقية إذا لزم الأمر؛ (ب) والقضايا المثارة التي يمكن التصدي لها في أثناء تنفيذ المشروع؛ (ج) والقضايا المثارة التي تخرج عن نطاق المشروع ويُفضَّل التصدي لها من خلال مشاريع أو برامج أو مبادرات بديلة؛ (د) والقضايا التي لا يمكن معالجتها ضمن إطار المشروع لأسباب تقنية أو قضائية أو لأسباب تتعلق بالتكلفة الباهظة. كما يمكن إرفاق محاضر الاجتماعات التي تلخص آراء الحضور ضمن تقارير الرصد.
(3) عملية إعداد التقارير الكمية المستندة إلى المؤشرات المدرجة في خطة إشراك أصحاب المصلحة. وترد مجموعة توضيحية من المؤشرات فيما يتعلق بالرصد وإعداد التقارير في الملحق 3.

7.2. تقديم تقارير بالمستجدات إلى مجموعات أصحاب المصلحة

سوف تخضع خطة إشراك أصحاب المصلحة للمراجعة والتحديث حسب الاقتضاء في أثناء تنفيذ المشروع. وسيعمل الموظفون المسؤولون على تجميع ملخصات ربع سنوية وتقارير داخلية حول التظلمات العامة والاستفسارات والوقائع ذات

الاستخدام الرسمي فقط

الصلة، فضلاً عن حالة تنفيذ الإجراءات التصحيحية/ الوقائية المرتبطة بها، وإحالتها إلى مديري المشروع. وستشمل الآليات المحددة لإبلاغ أصحاب المصلحة بالمستجدات ما يلي:

- عدد اجتماعات التشاور والمناقشات العامة المنعقدة خلال فترة إعداد التقارير (ربع سنوية أو نصف سنوية)، مصنفة حسب الموقع ونوع المشاركين (بما في ذلك النساء والفئات الأكثر تضررًا).
- وتيرة أنشطة المشاركة العامة ونطاق تغطيتها، بما يشمل المستوطنات الكائنة في المناطق النائية أو المناطق التي تفتقر إلى الخدمات ضمن منطقة تأثير المشروع.
- عدد التظلمات الواردة ونوعها خلال فترة إعداد التقارير، ونسبة التظلمات التي تمت تسويتها خلال فترة زمنية تمتد إلى 14 يومًا، بما يشمل كل من آلية التظلم المجتمعية وآلية تظلم العمال.
- عدد المواد الصحفية أو الإعلامية التي نُشرت أو بُثت في وسائل الإعلام المحلية والإقليمية والوطنية.

ستُقدَّم الملاحظات إلى المجتمعات المحلية من خلال اجتماعات عامة/ على مستوى المجتمع، وإحاطات لجان الأحواض المائية، والتواصل المباشر، وقنوات التظلمات. وستضمن هذه القنوات إطلاع أصحاب المصلحة، بمن فيهم القاطنون في المناطق النائية، على التقدم المحرز في المشروع والقرارات المتخذة بشأنه ونتائج التظلمات.

الاستخدام الرسمي فقط

8. الملاحق

الملحق 1: نموذج تدوين محاضر التشاور

صاحب المصلحة (مجموعة أو فرد)	ملخص الملاحظات	رد فريق تنفيذ المشروع	إجراءات المتابعة/ الخطوات التالية

الملحق 2: جدول ميزانية خطة إشراك أصحاب المصلحة[5]

تشكل الميزانية التالية تقديرًا إجماليًا مؤقتًا يغطي جميع وكالات الأمم المتحدة الثلاث (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة لخدمات المشاريع). حيث ستضطلع كل وكالة بتخصيص حصتها من الموارد وإدارتها ضمن عناصر المشروع الخاصة بها.

أنشطة إشراك أصحاب المصلحة	العدد	تكلفة الوحدة (بالدولار الأمريكي)	عدد المرات/ السنوات	إجمالي التكلفة (بالدولار الأمريكي)	ملاحظات
رواتب الموظفين/ الاستشاريين	-	-	-	-	مشمولة ضمن ميزانية الخدمات الاستشارية للمشروع
التدريب على إشراك أصحاب المصلحة وآلية التظلم	مبلغ مقطوع	-	مرة سنويًا/ حسب الحاجة	10,000	
اجتماعات أصحاب المصلحة/ المجتمع المحلي داخل مناطق المشروع	مبلغ مقطوع	-	مرة سنويًا/ حسب الحاجة	10,000	
الاجتماعات مع مسؤولي المديريات والمحافظات	اجتماعان/ السنة	500	5 سنوات	5,000	المشاركة المؤسسية
نفقات السفر (الزيارات الميدانية، التشاورات)	مبلغ مقطوع	-	ربع سنوي	80,000	
المواد الإعلامية (ملصقات، كتيبات، منشورات، لوحات إعلانية، تحديثات الموقع الإلكتروني)	مبلغ مقطوع	-	مرة سنويًا	5,000	
مصروفات آلية التظلم (اجتماعات اللجنة، المتابعة، تكاليف الخط الساخن)	مبلغ مقطوع	-	مرة سنويًا	10,000	تفعيل آلية التظلم ومتابعتها
إجمالي ميزانية إشراك أصحاب المصلحة:				**120 ألف**	

[5] تُعد هذه الميزانية تقديرًا مؤقتًا/ مرجعيًا، ولا ينبغي اعتبارها نهائية أو دقيقة بصورة كاملة. فهي توفر مخصصات استرشادية للموارد الخاصة بكل من أنشطة إشراك أصحاب المصلحة وأنشطة معالجة التظلمات على حد سواء، على مستوى كافة الوكالات المشاركة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، والشركاء المنفذون). ومن ثم، ستتولى كل وكالة إدارة حصتها الخاصة من الموارد المخصصة لتنفيذ خطة إشراك أصحاب المصلحة وآلية التظلم ضمن عناصر المشروع الخاصة بها.

الاستخدام الرسمي فقط

الملحق 3: الرصد وإعداد التقارير بشأن خطة إشراك أصحاب المصلحة

أسئلة التقييم الرئيسية	أسئلة التقييم المحددة	المؤشرات المحتملة	أساليب جمع البيانات
آلية التظلم: إلى أي مدى أُتيحت للأطراف المتأثرة بالمشروع وسائل ميسّرة وشاملة لإثارة القضايا والتظلمات؟ وهل استجابت الوكالة المنفذة لهذه التظلمات وأدارتها؟	• هل تقوم الأطراف المتأثرة بالمشروع بإثارة القضايا والتظلمات؟ • ما مدى سرعة/ فعالية تسوية التظلمات؟	• استخدام آلية التظلم و/ أو آليات الملاحظات • طلبات الحصول على المعلومات من الوكالات المعنية. • استخدام صناديق الاقتراحات الموضوعة في القرى/ المجتمعات المحلية للمشروع. • عدد التظلمات المقدمة من العمال، مصنفة حسب النوع الاجتماعي للعامل وموقع العمل، والتي جرت تسويتها ضمن إطار زمني محدد. • عدد حالات الاستغلال و التصرفات غير الاخلاقية التي جرى الإبلاغ عنها في مناطق المشروع، والتي أُحيلت للحصول على الدعم الصحي والاجتماعي والقانوني والأمني وفقًا لإجراءات الإحالة المعمول بها. (إن وجدت) • عدد التظلمات التي (1) فُتحت، (2) وظلت مفتوحة لأكثر من 30 يومًا، (3) وجرت تسويتها، (4) وأُغلقت، (5) وعدد الاستجابات التي حققت رضا مقدمي الشكاوى، خلال فترة إعداد التقارير، مصنفة حسب فئة التظلم والنوع الاجتماعي والعمر وموقع مقدم الشكوى.	سجلات من الوكالة المنفذة والوكالات الأخرى ذات الصلة
أثر إشراك أصحاب المصلحة على تصميم المشروع وتنفيذه. كيف أسهمت أنشطة الإشراك في إحداث فرق في تصميم المشروع وتنفيذه؟	• هل كان هناك اهتمام بالمشروع ودعم له؟ • هل أُجريت أي تعديلات في أثناء تصميم المشروع وتنفيذه استنادًا إلى الملاحظات الواردة؟ • هل جرى الإفصاح عن المعلومات ذات الأولوية للأطراف المعنية طوال دورة المشروع؟	• المشاركة الفاعلة لأصحاب المصلحة في الأنشطة • عدد الإجراءات التي اتُّخذت في الوقت المناسب استجابةً للملاحظات الواردة خلال التشاور مع الأطراف المتأثرة بالمشروع. • عدد اجتماعات التشاور والمناقشات العامة التي انعكست فيها الملاحظات والتوصيات الواردة على تصميم المشروع وتنفيذه. • عدد جلسات الإشراك المصنفة المنعقدة، مع التركيز على الفئات المعرضة للخطر ضمن المشروع.	قوائم حضور/ محاضر جلسات تشاور أصحاب المصلحة نماذج التقييم الدراسات الاستقصائية المنظمة منشورات وسائل التواصل الاجتماعي/ وسائل الإعلام التقليدية حول نتائج المشروع
فعالية التنفيذ: هل كانت أنشطة إشراك أصحاب المصلحة فعالة في التنفيذ؟	• هل نُفذت الأنشطة كما كان مخططًا لها؟ ولماذا أو لماذا لا؟ • هل كان نهج إشراك أصحاب المصلحة شاملاً للفئات المصنفة؟ ولماذا أو لماذا لا؟	• النسبة المئوية لأنشطة خطة إشراك أصحاب المصلحة المنفذة. • العوائق الرئيسية أمام المشاركة التي تم تحديدها مع ممثلي أصحاب المصلحة. • عدد التعديلات التي أُجريت على نهج إشراك أصحاب المصلحة لتحسين وصول المشروع وشموليته وفعاليته.	استراتيجية التواصل (جدول التشاور) مناقشات مجموعات التركيز الدورية الاجتماعات الحضورية و/ أو مناقشات مجموعات التركيز مع الفئات الأكثر تضررًا أو ممثليها

الاستخدام الرسمي فقط

الملحق 4: خريطة المشروع

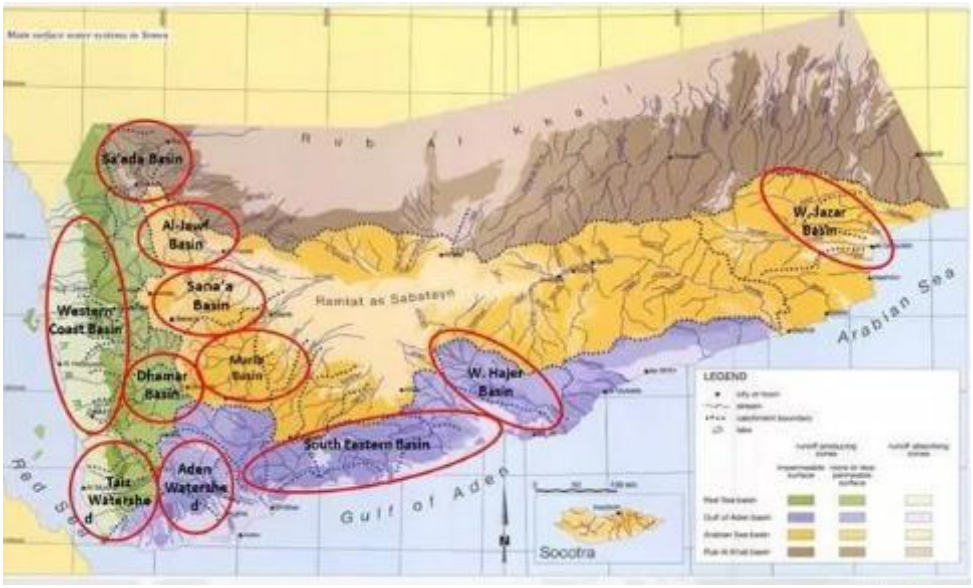

Main surface water systems in Yemen	أنظمة المياه السطحية الرئيسية في اليمن
Sa'ada Basin	حوض صعدة
Al-Jaw Basin	حوض الجوف
Western Coast Basin	حوض الساحل الغربي
Sana'a Basin	حوض صنعاء
Dhamar Basin	حوض ذمار
Murid Basin	حوض مراد
W. Hajer Basin	حوض وادي حجر
Taiz Watershed	حوض تعز المائي
Aden Watershed	حوض عدن المائي
South Eastern Basin	الحوض الجنوبي الشرقي
W-Jazar Basin	حوض وادي الجزر
LEGEND	مفتاح الخريطة
city or town	مدينة أو قرية
stream	مجرى مائي
catchment boundary	حدود مستجمعات المياه
lake	بحيرة
runoff producing zones	مناطق توليد الجريان السطحي
runoff absorbing zones	مناطق امتصاص الجريان السطحي
impermeable surface	سطح غير منفذ
more or less permeable surface	سطح منفذ بدرجات متفاوتة
Red Sea basin	حوض البحر الأحمر
Gulf of Aden basin	حوض خليج عدن

الاستخدام الرسمي فقط

Arabian Sea basin	حوض البحر العربي
Rub Al Khali basin	حوض الربع الخالي
Socotra	سقطري
Gulf of Aden	خليج عدن
Red Sea	البحر الأحمر
Arabian Sea	البحر العربي
Rub Al Khali	الربع الخالي
Ramlat as Sabatayn	رملة السبعتين

الاستخدام الرسمي فقط

الملحق 5: التوثيق بالصور الفوتوغرافية لحلقات العمل التشاورية

يوفر هذا الملحق توثيقًا بالصور الفوتوغرافية لحلقات عمل تشاور أصحاب المصلحة التي عُقدت في إطار المشروع خلال الفترة من يوليو إلى نوفمبر 2025.

تشاور أصحاب المصلحة في وادي حجر – مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (14 يوليو، 2025)

تشاور أصحاب المصلحة مع وزارة المياه والبيئة في عدن – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (30 يوليو، 2025)

الاستخدام الرسمي فقط

حلقة عمل مشتركة لتشاور أصحاب المصلحة في وادي تُبن في عدن – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (3 أغسطس، 2025)

الاستخدام الرسمي فقط

تشاور أصحاب المصلحة مع الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد في عدن – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (30 أكتوبر، 2025)

تشاور أصحاب المصلحة مع مكتب وزارة الزراعة والري والثروة السمكية في عدن – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2 نوفمبر، 2025)

تشاور أصحاب المصلحة مع مركز الدراسات البيئية والمناخية في عدن – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2 نوفمبر، 2025)

تشاور أصحاب المصلحة مع هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية في عدن – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (3 نوفمبر، 2025)

الاستخدام الرسمي فقط

تشاور أصحاب المصلحة مع وحدة إدارة مشروعات إمدادات المياه في المناطق الحضرية في عدن – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (5 نوفمبر، 2025)

الملحق 6: التغطية الإعلامية لتشاور أصحاب المصلحة

تشاور أصحاب المصلحة مع وزارة المياه والبيئة في عدن – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (30 يوليو، 2025)

رئاسة مجلس الوزراء - الوزير الشرجي يبحث مع البرنامج الإنمائي آليات تنفيذ مشاريع المياه والبيئة

حلقة عمل مشتركة لتشاور أصحاب المصلحة في وادي تُبن في عدن – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (3 أغسطس، 2025)

رئاسة مجلس الوزراء - وزير المياه يفتتح ورشة عمل تشاورية لمشروع تحسين إدارة المياه والري في وادي تبن

الملحق 7: قائمة الحضور الخاصة بتشاور أصحاب المصلحة

تشاور أصحاب المصلحة في وادي تُبن – مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (14 يوليو، 2025)

Stakeholder Consultation in Wa

تشاور أصحاب المصلحة مع الشركاء المنفذين في عدن – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (28 يوليو، 2025)

Stakeholder Consultation with t

حلقة عمل مشتركة لتشاور أصحاب المصلحة في وادي تُبن في عدن – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (3 أغسطس، 2025)

الاستخدام الرسمي فقط

Joint Stakeholder Consultation Works

تشاور أصحاب المصلحة مع الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد ومركز الدراسات البيئية والمناخية وهيئة المساحة الجيولوجية والثورات المعدنية في عدن – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (من 30 أكتوبر وحتى 5 نوفمبر، 2025)

Stakeholder Consultation with the

الملحق 8: مخلص تشاورات أصحاب المصلحة

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - التشاورات التي أُجريت مع الشركاء المنفذين – الإدارة العليا

في 22 يوليو 2025، عقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تشاورًا لأصحاب المصلحة في عدن بمكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك بمشاركة شركائه المنفذين الرئيسيين، وهم الصندوق الاجتماعي للتنمية، ومشروع الأشغال العامة، ووحدة إدارة مشروعات إمدادات المياه في المناطق الحضرية. ضمّ الاجتماع 16 مشاركًا، من بينهم 3 نساء، مثّلوا الإدارة وكبار الموظفين لدى الشركاء المنفذين. وقد كان الهدف من وراء التشاور هو عرض أهداف المشروع وعناصره ونتائجه المتوقعة، إلى جانب جمع ملاحظات من الشركاء المنفذين للاسترشاد بها في تصميم المشروع وتنفيذه.

ركّز التشاور على أربعة محاور رئيسية: شملت أهداف المشروع وسبل التواصل، ومعايير اختيار المشاريع الفرعية، والجداول الزمنية والأعمال التحضيرية، وإدماج الفئات الأكثر تضررًا. وأعرب أصحاب المصلحة عن تقديرهم لإشراكهم في مرحلة مبكرة من عملية التصميم، وأكدوا أهمية التواصل الواضح والمستمر. كما أُثيرت بواعث قلق بشأن معايير اختيار المشاريع الفرعية، والحاجة إلى أعمال تحضيرية كافية، وضمان الإدماج الفعّال للفئات المحرومة مثل النساء والنازحين داخليًا والأسر المهمشة.

نتائج التشاور:

- رحّب أصحاب المصلحة بالإشراك المبكر، وأكدوا أهمية التواصل الشفاف بشأن أهداف المشروع وعناصره ونتائجه.
- طلب الشركاء المنفذون وضوحًا أكبر بشأن معايير وآلية تحديد المشاريع الفرعية وترتيب أولوياتها.
- أُثيرت بواعث قلق بشأن الجداول الزمنية والحاجة إلى تنفيذ أعمال تحضيرية، مثل الدراسات الفنية وتقييمات الضمانات، قبل بدء التنفيذ.
- شدّد المشاركون على أهمية ضمان إدماج الفئات الأكثر تضررًا في مرحلتي التخطيط والتنفيذ.

المتابعة/ التوصيات المتفق عليهما:

- أكّد فريق المشروع على ضرورة الحفاظ على تواصل واضح ومستمر من خلال اجتماعات دورية لتقديم المستجدات.
- ستُوضع معايير اختيار المشاريع الفرعية بشكل مشترك مع الشركاء المنفذين، وسيعتمدها ممثلو المجتمع المحلي لضمان الشفافية والإنصاف، بالاستناد إلى معايير موضوعية مثل التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، والكثافة السكانية، ووجود النازحين داخليًا.
- ستُجرى الدراسات الفنية وتقييمات الضمانات قبل التنفيذ للحد من المخاطر وضمان تحقيق نتائج عالية الجودة.
- ستُتخذ تدابير محددة لضمان مشاركة الفئات الأكثر تضرّرًا والمحرومة، بما يشمل التشاورات المراعية للنوع الاجتماعي واستراتيجيات التواصل الموجهة.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - التشاورات التي أجريت مع الشركاء المنفذين بشأن الجوانب الفنية وإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية

الاستخدام الرسمي فقط

في 28 يوليو 2025، أجرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تشاورًا لأصحاب المصلحة في عدن بمكتب البرنامج، بمشاركة الفرق الفنية وفرق إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية التابعة لشركائه المنفذين (الصندوق الاجتماعي للتنمية، ومشروع الأشغال العامة، ووحدة إدارة مشروعات إمدادات المياه في المناطق الحضرية). وحضر الاجتماع 13 مشاركًا، من بينهم 4 نساء. وركّز الاجتماع على تعزيز التنسيق بين الشركاء المنفذين، ومعالجة التحديات المتعلقة بإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية، وضمان الشمولية ومراعاة الحساسية الثقافية لدى تصميم المشروع وتنفيذه.

وسلّطت المناقشات الضوء على الحاجة إلى تنسيق فعّال بين الشركاء المنفذين، وتحسين جودة وكفاءة إجراءات اعتماد خطط العمل البيئية والاجتماعية، ووضع آليات عملية لضمان استدامة المشاريع الفرعية وتعزيز ملكية المجتمعات المحلية لها. كما شكّل الإدماج المراعي للنوع الاجتماعي، وتشاور أصحاب المصلحة، واعتماد نُهج مراعية لحساسية النزاعات في إدارة المياه، مجالات رئيسية تستدعي الاهتمام.

نتائج التشاور:

- **التنسيق بين الشركاء المنفذين وآلية التنفيذ:** أشار أصحاب المصلحة إلى محدودية التنسيق بين الشركاء المنفذين. وتم الاتفاق على إنشاء لجنة تنسيق للمشروع، للإشراف على عمليات التعاون، مدعومة باجتماعات تنسيق شهرية (على أن تتحول لاحقًا إلى اجتماعات كل شهرين) وتخطيط سنوي مشترك للعمل. ومن شأن ذلك ضمان وضوح التسلسل في العمل، وتحديد المسؤوليات، والتنفيذ وفقًا للمواقع المستهدفة.

- **إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية:** أُثيرت تحديات في إعداد واعتماد خطط العمل البيئية والاجتماعية بما في ذلك تدني جودة الطلبات الأولية، ونقص البيانات، والتأخيرات الناتجة عن تقديم طلبات متعددة ومنفصلة. ولمعالجة ذلك، سيعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تجميع المشاريع الفرعية لتقليل حجم التقديمات، وإدخال نظام قائمة تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية للمشاريع الفرعية منخفضة المخاطر، وإعداد خطط تقديم ربع سنوية/ نصف سنوية بالتنسيق مع الشركاء المنفذين. كما ستتوفر نماذج موحدة، وصيغة معتمدة من البنك الدولي لخطط العمل البيئية والاجتماعية، بالإضافة إلى بناء قدرات موجّه. ويتمثل الهدف في الحصول على اعتماد البنك الدولي خلال جولة أو جولتي مراجعة كحد أقصى.

- **متطلبات إطار العمل البيئي والاجتماعي:** طلب الشركاء المنفذون توضيح جميع متطلبات إطار العمل البيئي والاجتماعي. وأكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن جميع المتطلبات ستُوضح ضمن إطار عمل شامل، كما سيتم تنظيم حلقة عمل لشرح أدوات إطار العمل البيئي والاجتماعي (خطة إشراك أصحاب المصلحة، وخطة إدارة الأمن، وإجراءات إدارة العمالة وغيرها) وتطبيقها عمليًا.

- **المشاريع الفرعية عالية المخاطر (مثل السدود التي يزيد ارتفاعها عن 15 مترًا):** تم الاعتراف بأنها تنطوي على مخاطر كبيرة في مجال الصحة والسلامة المهنية ولها مخاطر اجتماعية. وستتطلب هذه المشاريع إجراء تقييم كامل للأثر البيئي والاجتماعي، مع وضع تدابير قوية للتخفيف والرصد.

- **النزاعات المائية (المنبع مقابل المصب):** جرى تسليط الضوء على مخاطر انخفاض تدفقات المياه إلى مناطق المصب وما قد ينجم عنها من نزاعات. وسيعمل المشروع على إنشاء لجان للمياه، واعتماد تصميمات تراعي حساسية النزاع، وضمان التوزيع العادل للمياه بين المجتمعات.

- **تشاورات أصحاب المصلحة:** أُثيرت بواعث قلق بشأن تصوير النساء خلال جلسات التشاور نظرًا للحساسيات الثقافية. وتم الاتفاق على عدم اشتراط الصور ضمن خطط العمل البيئية والاجتماعية، والاكتفاء بتوثيق الحضور المصنف حسب النوع الاجتماعي، والملاحظات، والقضايا الرئيسية المطروحة.

- **ملكية المجتمع والصيانة:** سيتم تعزيز الاستدامة من خلال إشراك المجتمعات منذ البداية في تحديد الاحتياجات والتخطيط والتنفيذ. سيتوفر كذلك تدريب للجان المجتمعية على تشغيل البنية التحتية وصيانتها.

الاستخدام الرسمي فقط

- **مشاركة النساء وإدماجهن:** رغم أن العديد من المشاريع الفرعية تعتمد على العمالة الكثيفة، ستتوفر فرص للنساء من خلال تصميم أدوار مناسبة لهن، وتقديم التدريب، والاستفادة من نماذج ناجحة مثل مقاولات المجتمع المحلي من النساء في إطار برنامج الأشغال العامة (حيث تم تدريب 50 امرأة، وتأهيل 20 منهن واعتمادهن كعاملات نشطات). وسيتم استخدام قوائم الاتصال الخاصة بهن في المشاريع الفرعية المستقبلية.
- **الاعتبارات الثقافية والمتعلقة بالتقاليد:** أكد فريق المشروع أن جميع الأنشطة ستحترم الأعراف الثقافية والتقاليد المحلية.

المتابعة/ التوصيات المتفق عليهما:

- إنشاء لجنة تنسيق المشروع لإدارة عملية التنسيق بين الشركاء المنفذين.
- تجميع طلبات خطط العمل البيئية والاجتماعية، وتطبيق نظام قائمة تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية للمشاريع الفرعية منخفضة المخاطر، وتوحيد النماذج.
- تنظيم حلقة عمل حول متطلبات إطار العمل البيئي والاجتماعي للشركاء المنفذين.
- اشتراط إجراء تقييم كامل للأثر البيئي والاجتماعي للمشاريع الفرعية عالية المخاطر (مثل السدود).
- إشراك المجتمعات المحلية لمنع نشوب نزاعات المياه بين مناطق المنبع والمصب.
- توثيق التشاورات دون استخدام الصور احترامًا للحساسيات الثقافية.
- تدريب اللجان المجتمعية على تشغيل البنية التحتية وصيانتها.
- توسيع مشاركة النساء من خلال توفير فرص مخصصة لهن والاستفادة من خبرة مقاولات برنامج الأشغال العامة.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - إجراء تشاور مع وزارة المياه والبيئة

في 31 يوليو 2025، أجرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تشاورًا رفيع المستوى لأصحاب المصلحة في مكتب وزارة المياه والبيئة في عدن. ترأس الاجتماع وزير المياه والبيئة، بحضور نائبي الوزير لقطاعي المياه والبيئة، ومدير العقود والتشاورات في وحدة إدارة مشروعات إمدادات المياه في المناطق الحضرية، والمدير العام لوحدة إدارة المشروعات، ومدير وحدة المناخ. وحضر الاجتماع 10 مشاركين، من بينهم امرأتان.

وتركّز التشاور على توضيح الأدوار المؤسسية، ومعالجة التوترات الاجتماعية المحتملة، وضمان صحة المجتمع وسلامته، ودمج التنمية طويلة الأمد والقدرة على التكيّف مع تغيّر المناخ في تصميم المشروع وتنفيذه.

نتائج التشاور:

- **وضوح الأدوار والمسؤوليات:** أكد الوزير على ضرورة تحديد أدوار ومسؤوليات واضحة لجميع الأطراف، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة، والجهات المنفذة المحلية، والجهات الحكومية، وأصحاب المصلحة، والمستفيدون. وأكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنه سيتم إعداد وثيقة رسمية خلال مرحلة تصميم المشروع لتحديد هذه الأدوار وضمان الشفافية والمساءلة.
- **تجنب التوترات الاجتماعية الناتجة عن استهداف المشاريع:** أُثيرت بواعث قلق بشأن استهداف مناطق محددة في ظل وجود احتياجات غير مُلبّاة على مستوى البلاد، ما قد يتسبب في حدوث توترات اجتماعية. وتم الاتفاق على أن التنسيق مع وزارة المياه والبيئة ومكاتبها الفرعية سيكون عنصرًا أساسيًا لضمان إرساء العدالة والشفافية. وسيتم اختيار المشاريع الفرعية بناءً على الاحتياجات التي جرى تقييمها، مع إجراء تشاورات متعددة المستويات مع السلطات الوطنية والمستفيدين المباشرين.
- **الرؤية الاستراتيجية والأثر التنموي:** أُقر بالمشروع على أنه تدخل مهم لتلبية الاحتياجات العاجلة للمجتمعات، مع الإسهام في الأهداف التنموية الأوسع نطاقًا. وأكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التزامه بمواءمة تدخلات المشروع مع رؤية واستراتيجيات التنمية الوطنية طويلة الأمد.

الاستخدام الرسمي فقط

- **الاعتبارات المتعلقة بالمناخ:** أكدت وحدة المناخ ضرورة دمج آثار تغيّر المناخ بشكل كامل في تصميم المشروعات. وأكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تطبيق نهج المنافع المناخية المشتركة، بما يضمن دعم الأنشطة للقدرة على الصمود والاستدامة.

- **التوعية والمشاركة المجتمعيتان:** شدد المشاركون على أهمية استيعاب أفراد المجتمع لأهداف المشروع، ومنطق الاستهداف، وآليات تقديم الملاحظات. والتزم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمواصلة عقد تشاورات أصحاب المصلحة طوال دورة المشروع، مع معالجة القضايا عبر آلية التظلم المعتمدة، وإجراء تقييمات الاحتياجات بالاشتراك مع السلطات الحكومية.

المتابعة/ التوصيات المتفق عليهما:

- إعداد إطار عمل رسمي لتحديد الأدوار والمسؤوليات لجميع الجهات الفاعلة.
- التنسيق الوثيق مع وزارة المياه والبيئة ومكاتبها الفرعية لضمان الاستهداف العادل وتجنب التوترات الاجتماعية.
- تطبيق تدابير تخفيف وتوعية خاصة بكل موقع، لمعالجة مخاطر الصحة والسلامة.
- مواءمة التدخلات مع استراتيجيات التنمية الوطنية، لضمان أثر طويل الأمد.
- تعميم إجراءات التكيّف مع تغيّر المناخ وتعزيز القدرة على الصمود من خلال نهج المنافع المناخية المشتركة.
- تعزيز التوعية المجتمعية، والتشاورات، واستخدام آلية التظلم، لضمان المساءلة والشفافية.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع - إقامة حلقة عمل مشتركة لتشاور أصحاب المصلحة في وادي تبن في عدن

في 3 أغسطس 2025، نظم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع حلقة عمل مشتركة لإشراك أصحاب المصلحة في فندق بانوراما في عدن. وجمعت الحلقة ممثلين عن وزارة المياه والبيئة، ووزارة الزراعة والري والثروة السمكية، والشركاء المنفذين (الصندوق الاجتماعي للتنمية، ومشروع الأشغال العامة، ووحدة إدارة مشروعات إمدادات المياه في المناطق الحضرية)، وجمعيات مستخدمي المياه، ومجالس الري، والتعاونيات الزراعية، ومنظمات المجتمع المدني المحلية، وممثلو لجان الأحواض المائية. وحضر الحلقة 62 مشاركًا، من بينهم 16 امرأة.

واستهدفت الحلقة عرض أهداف المشروع وعناصره ونتائجه المتوقعة، ومناقشة الآثار البيئية والاجتماعية المحتملة، والتوعية بآليات التظلم، وضمان الشمولية والمشاركة العادلة لجميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك النساء والنازحون داخليًا والفئات الأكثر تضررًا.

نتائج التشاور:

- **مؤشرات المشروع (العناصر والأهداف):** اتفق المشاركون على أن المشروع سيسهم في تحسين سبل العيش من خلال تحسين استخدام المياه، وحماية الأراضي، وتعزيز القدرات الزراعية، وخلق فرص العمل، وتحسين الدخل. وشددوا على ضرورة ضمان التوزيع العادل للمياه، وإصلاح أنظمة الري، والمشاركة الفاعلة لجمعيات مستخدمي المياه. وأكد فريق المشروع أن تحسين كفاءة استخدام المياه، وإعادة تأهيل أنظمة الري، وبناء قدرات المزارعين أمور ستكون على رأس الأولويات، مع ضمان التوزيع العادل للمنافع من خلال إشراك أصحاب المصلحة ودعم جمعيات مستخدمي المياه.

- **الآثار البيئية والاجتماعية المحتملة:** أعرب معظم المشاركين عن ثقتهم بالآثار الإيجابية للمشروع في حال تنفيذه استنادًا إلى دراسات دقيقة، وضمانات مناسبة، ورصد فعّال. وأشار بعضهم إلى مخاطر محتملة، بما في ذلك تلوث الهواء والمياه، وتأثيرات حادثة في المناخ، وتلوث المياه الجوفية في حال وجود مشاريع صرف صحي مجاورة. والتزم

الاستخدام الرسمي فقط

فريق المشروع بإجراء تقييمات بيئية واجتماعية، وتطبيق تدابير التخفيف بما يتماشى مع إطار العمل البيئي والاجتماعي، وحماية موارد المياه والتربة والتنوع البيولوجي.

- **التوعية بآلية التظلم:** أظهر المشاركون وعيًا كبيرًا بوجود قنوات متعددة لآلية التظلم منها (الخطوط الساخنة، وصناديق التظلم، والتواصل المباشر مع الشركاء المنفذين، ورسائل البريد الإلكتروني، والواتساب، ووسائل التواصل الاجتماعي، والسلطات المحلية، والجمعيات). وشددوا على أهمية إتاحة هذه القنوات على المستوى المحلي، وتحديد جهات تنسيق مجتمعية، وتوفير وسائل متنوعة لضمان الشمولية. وأكد فريق المشروع أنه سيتم الإعلان عن قنوات متعددة للتظلمات، وإنشاء جهات تنسيق، وضمان المعالجة السريعة للشكاوى.

- **الشمولية والمشاركة العادلة:** شدد المشاركون على أن إشراك النساء والرجال والنازحين داخليًا وكبار السن وذوي الإعاقة والفئات المهمشة عنصرًا أساسيًا لنجاح المشروع. كما تم التأكيد على دور النساء في الزراعة، لا سيّما في وادي تبن، إلى جانب إمكانية الاستعانة بالنازحين داخليًا قوةً عاملةً، وقيمة الخبرات التي يمتلكها المزارعون من كبار السن. وأكد المشروع على أن تدابير الشمولية ستُدمج في إجراءات التنفيذ، مع إتمام تشاورات مراعية للنوع الاجتماعي واعتماد ضمانات تضمن استفادة جميع الفئات.

- **التمكين الاقتصادي للنساء:** أشار أصحاب المصلحة إلى قدرة المشروع على تحسين الأوضاع الاقتصادية للنساء تحسينًا كبيرًا من خلال زيادة دخلهن، ومشاركتهن، وتعزيز أدوارهن القيادية في القطاع الزراعي. وشددوا على أهمية تحديد أهداف لمشاركة النساء، ودعم المبادرات التي ترأسها النساء، وضمان التوزيع العادل للمنافع. وأكد فريق المشروع أن تمكين المرأة سيُدمج من خلال التدريب، وبناء القدرات، والمؤشرات المستجيبة للنوع الاجتماعي، لقياس النتائج وضمان استدامة الأثر.

المتابعة/ التوصيات المتفق عليهما:

- إعطاء الأولوية للتوزيع العادل للمياه وإصلاح أنظمة الري مع المشاركة الفاعلة لجمعيات مستخدمي المياه.
- إجراء تقييمات بيئية واجتماعية شاملة وتطبيق تدابير التخفيف لمنع الآثار البيئية والاجتماعية السلبية.
- تعزيز آليات التظلم وتنويع قنواتها مع تحديد جهات تنسيق مجتمعية واضحة.
- ضمان الشمولية والمشاركة العادلة لجميع الفئات، بما في ذلك الفئات الأكثر تضررًا.
- تعميم التمكين الاقتصادي للنساء من خلال تحديد أهداف واضحة، وتوفير التدريب، واعتماد مؤشرات للرصد.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - إجراء تشاور مع وحدة إدارة مشروعات إمدادات المياه في المناطق الحضرية

في 12 أغسطس 2025، عقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اجتماع تشاور مع وحدة إدارة مشروعات إمدادات المياه في المناطق الحضرية في مكتب وحدة إدارة المشروع بعدن. وحضر الحلقة 11 مشاركًا، من بينهم 4 امرأة.

وخُصص الاجتماع لتقديم فريق وحدة إدارة المشروعات، ومناقشة أساليب التعاون، وضمان المواءمة مع متطلبات الضمان الخاصة بالبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

نتائج التشاور:

- **التقديم والمواءمة:** قدّمت وحدة إدارة مشروعات إمدادات المياه في المناطق الحضرية الهيكل الوظيفي لموظفيها، والأنشطة الحالية، ومدى جاهزيتها للمشاركة في تنفيذ المشروع. وأكدت التزامها بالمواءمة مع معايير البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
  وأكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعمه لإنشاء آليات تعاون منذ البداية لضمان سلاسة التنفيذ.

- **إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية:** أقرت وحدة إدارة المشروعات بالحاجة إلى إرساء إجراءات واضحة وأدلة محدّثة لتطبيق إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية.

الاستخدام الرسمي فقط

والتزم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمراجعة وتحديث الأدلة والأطر التوجيهية والإرشادات بالتنسيق مع وحدة إدارة المشروعات، لضمان الامتثال لإطار العمل البيئي والاجتماعي.

- **آلية التظلم:** شددت وحدة إدارة المشروع على أهمية وجود آلية شكاوى فعّالة ومتاحة قبل بدء المشروع.
وأكد فريق المشروع أن إجراءات آلية التظلم ستُستكمل، وسيُعلن عنها، وستُكيّف لضمان الشمولية والاستجابة في جميع المناطق المستهدفة.

- **الضمانات المتعلقة بتحقيق العدالة الاجتماعية و الحد من / الاستغلال/ و السلوكيات غير الاخلاقية :** سلّطت وحدة إدارة المشروعات الضوء على الحاجة إلى التوعية والاستعداد للتعامل مع مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي، والاستغلال و التصرفات غير الاخلاقية
والتزم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنفيذ جلسات موجهة لبناء القدرات، وإدماج تدابير الوقاية والاستجابة ضمن جميع أطر عمل المشروع.

- **بناء القدرات والجاهزية التشغيلية:** أعربت وحدة إدارة المشروعات عن حاجتها إلى تدريب مخصص لتعزيز معارف الموظفين في مجال إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية، والضمانات، والإجراءات التشغيلية.
وأكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تنفيذ جلسات منظّمة لبناء القدرات بشأن إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية، وآلية التظلم، و الحد من لاستغلال و التصرفات غير الاخلاقية و تحقيق العدالة الاجتماعية ، إلى جانب إعداد إرشادات واضحة وتفعيلها بصورة مشتركة قبل بدء المشروع.

المتابعة/ التوصيات المتفق عليهما:

- المراجعة والتحديث المشتركين لجميع الأدلة التشغيلية، وأطر العمل التوجيهية، والإرشادات الخاصة بوحدة إدارة المشروعات.
- إنشاء آلية تعاون منظمة (اجتماعات تنسيقية ومسارات تواصل واضحة).
- تنفيذ تدريب موجّه بشأن ضمانات العنف القائم على النوع الاجتماعي/ الاستغلال و السلوكيات غير الاخلاقية وإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية، وآلية التظلم.
- ضمان استكمال جميع الإجراءات والأدوات قبل بدء التنفيذ الميداني.

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع - إجراء تشاور أصحاب المصلحة في وادي تبن

إجمالي عدد المشاركين: 63 مشاركًا (51 رجلًا، و12 امرأة)

أصحاب المصلحة الرئيسيون الذين جرت مشاورتهم: وزارة المياه والبيئة، وأعضاء جمعيات مستخدمي المياه، ومنظمات المجتمع المدني المحلية، وممثلو لجان الأحواض المائية

تاريخ التشاورات: 14 يوليو 2025

النتائج المستخلصة الرئيسية: النقاط الرئيسية التي أعرب عنها أصحاب المصلحة:

- الصرف الصحي: ثمة اهتمام كبير بتوسيع خدمات الصرف الصحي، لا سيّما في مناطق الوادي، بهدف تحسين الصحة العامة والوقاية من التلوث.
- إمدادات المياه والتغطية: ثمة حاجة إلى إجراء دراسة شاملة من أجل توسيع خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة لتشمل جميع المناطق المأهولة على امتداد الوادي. كما اقترح أصحاب المصلحة استكمال أنظمة إمدادات مياه الشرب غير المكتملة لتصبح قيد التشغيل.
- مراقبة الجودة: يجب على المقاولين الالتزام الصارم بتطبيق المواصفات الفنية الواردة في الدراسات التقييمية، مع متابعة جميع الشركاء لها عن كثب، لضمان نجاح المشروع ورضا المستفيدين.

الاستخدام الرسمي فقط

- التواصل وإعداد التقارير: طلب أصحاب المصلحة تعزيز قنوات التواصل بين مركز التنسيق والفرق الميدانية، إلى جانب إصدار توجيهات أوضح بشأن صيغ إعداد التقارير، والجداول الزمنية، وتبادل البيانات.
- التحديات التشغيلية: أُثيرت بواعث قلق بشأن التأخيرات في إجراءات التمويل والشراء، ما قد يؤثر في الجداول الزمنية للمشروع. كما لُفِت النظر إلى وجود تحديات تتعلق بالوصول إلى المواقع بسبب القيود الأمنية أو المشكلات اللوجستية أو العوائق المحلية.

بناء القدرات: ثمة حاجة إلى تقديم المزيد من التدريب والدعم الفنيّين للموظفين المحليين.

ناقش فريق مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، خلال التشاور، الموضوعات التالية مع المشاركين:

العمل المناخي والاستدامة:

- وضع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع استراتيجية وخطة عمل شاملتين للمناخ للفترة 2025-2029، لتوجيه جهود في مجالي التخفيف من آثار تغيّر المناخ والتكيّف معها.
- يهدف مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى دمج فحص المخاطر المناخية في جميع مشروعات البنية التحتية بحلول عام 2030.
- يعمل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على الحد من الأضرار التي تلحق بالبنية التحتية الحيوية والخدمات الأساسية جراء الأخطار الناجمة عن تغيّر المناخ.
- يعتزم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع استكشاف مشاريع إزالة الكربون (الحلول القائمة على التكنولوجيا والقائمة على الطبيعة) لمعالجة الانبعاثات التي يصعب خفضها.
- يدمج مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الاعتبارات المتعلقة بتغير المناخ في مشاريعه، مثل تحسين البنية التحتية للمياه والصرف الصحي والنظافة، للحد من التعرض للأمراض الناجمة عن تغيّر المناخ، وإعادة تأهيل الطرق والمتنزهات للتخفيف من مخاطر الفيضانات والحد من ظاهرة الجزر الحرارية الحضرية، واستبدال الطاقة المتجددة بالكهرباء المولدة من الوقود الأحفوري.
- يلتزم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بتحقيق الحياد المناخي وتعويض الانبعاثات باستخدام تخفيضات الانبعاثات المعتمدة.

تنفيذ المشاريع وإدارتها:

- يعمل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بوصفه وكالة تنفيذية ضمن منظومة الأمم المتحدة، حيث يعمل على الربط بين سياسات المناخ والتنفيذ العملي.
- يدير مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مشاريع تسهم في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك القضاء على الفقر، والإمداد بالمياه والصرف الصحي، وتوفير الطاقة النظيفة والميسورة التكلفة، والمدن والمجتمعات المستدامة.
- نفّذ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع 895 مشروعًا فرعيًا، مع التركيز على خدمات البلدية الثلثية، وإعادة تأهيل الطرق، وتعزيز البنية التحتية للمياه والصرف الصحي، وإمداد الخدمات الحيوية بالكهرباء، وإدارة النفايات الصلبة.
- يشارك مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في أنشطة بناء القدرات للمؤسسات المحلية لتمكينها من إدارة أنشطتها وأصولها بصورة مستقلة.
- يؤكد مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على أهمية إشراك أصحاب المصلحة ووضع خطط وإجراء تشاورات طوال دورة المشروع.
- يمتلك مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع منصة لنظام المعلومات الجغرافية تمكنّه من عرض حالة المشاريع الفرعية وتدخلاتها، إلى جانب آلية التظلم، تتيح للمستفيدين الإبلاغ عن بواعث قلقهم.

الاستخدام الرسمي فقط

الشراكات والتكنولوجيا:

- يولي مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الأولوية لعقد الشراكات مع الهيئات الوطنية، وكيانات الأمم المتحدة، والمؤسسات الحكومية الدولية، ومؤسسات التمويل الإقليمية/ متعددة الأطراف، بهدف تعزيز الجهود المناخية.
- يتعاون مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مع القطاع الخاص بشأن أدوات الحد من مخاطر الكوارث، وأنظمة الإنذار المبكر، ومنصات احتساب كميات الكربون، والبنية التحتية المستدامة.
- تُعد التكنولوجيا عامل تمكين رئيسيًا، حيث يستخدم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع منصات مثل Impacti لإدارة بيانات الانبعاثات المؤسسية، ويستكشف أدوات الأتمتة الخاصة بحساب انبعاثات سلاسل القيمة.
- يعمل مكتب الأمم المتحدة لإدارة المشاريع على تعزيز قدرات نظام تخطيط موارد المؤسسة، لإجراء تقييمات البصمة الكربونية للمنتجات، إلى جانب توسيع نطاق نظم المعلومات الجغرافية لتحديد المخاطر المناخية الخاصة بالمشروعات.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - عقد تشاورات مع الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد

في 30 أكتوبر 2025، عقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تشاورًا لأصحاب المصلحة في الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد التابعة لوزارة النقل. وضم الاجتماع ثمانية مشاركين، من بينهم امرأة، يمثلون كوادر فنية وإدارية رئيسية. وركّز النقاش على تعزيز أنظمة بيانات المناخ والمياه، ومعالجة احتياجات القدرات الفنية، وضمان التكامل مع البنية التحتية القائمة، والحفاظ على تنفيذ آليات تنسيق فعّالة. وأكدت الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد أن تطوير نظام موثوق ومتكامل لإدارة معلومات المناخ والمياه يُعد أولوية مؤسسية عليا، مع الإشارة إلى التحديات المرتبطة بقدم البيانات، ومحدودية تغطية الرصد، وضعف قدرات الإنذار المبكر.

وأكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن العنصر الأول من المشروع يستجيب مباشرةً لهذه الأولويات، من خلال استعادة البيانات، وتوحيدها، ورقمنتها، وتعزيز الأنظمة. كما شددت الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد على الحاجة إلى توفير تدريب فني مخصص في مجالات إدارة البيانات، وتشغيل محطات الرصد، والنمذجة المناخية والمائية. ووافق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إجراء تقييم لاحتياجات بناء القدرات، للاسترشاد به في التدريب الموجّه، واستكشاف خيارات تحديث المعدات، بما يتماشى مع الأولويات الوطنية.

وطلبت الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد إشراكها مبكرًا في تصميم المشروع والتخطيط الفني له، لا سيّما في اختيار مواقع محطات الرصد والمواصفات الفنية، لضمان المواءمة مع الأنظمة الوطنية. وأكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إدماج الهيئة العامة في مرحلتي التصميم والتخطيط. كما تجدّد المؤسسة التأكيد على التزامها بإدماج مراعٍ للنوع الاجتماعي، مشيرةً إلى أن النساء يشاركن بالفعل في الوحدات الفنية دون وجود عوائق اجتماعية أو مؤسسية، وهو نهج سيواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعزيزه من خلال عمليات الإشراك المراعية للنوع الاجتماعي.

المتابعة/ التوصيات المتفق عليهما:

- إدماج الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد في المراحل المبكرة من تصميم وتخطيط نظام إدارة معلومات المناخ والمياه لضمان المواءمة مع الشبكات الوطنية القائمة.
- إجراء تقييم تفصيلي لاحتياجات بناء القدرات وإعداد برامج تدريبية مخصصة.
- ضمان المشاركة المراعية للنوع الاجتماعي طوال مراحل التنفيذ.
- ضمان الامتثال الكامل لإجراءات الأراضي وآلية التظلم وفقًا لمعايير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي.

الاستخدام الرسمي فقط

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - التشاور مع مركز الدراسات البيئية والمناخية، جامعة عدن

في 2 نوفمبر 2025، أجرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تشاورًا لأصحاب المصلحة مع مركز الدراسات البيئية والمناخية بجامعة عدن. وضم الاجتماع أحد عشر مشاركًا، من بينهم أربع نساء، يمثلون مدير وحدة التدريب، ومدير المركز، ومدير قسم الاستشارات، وأمين المركز، ومدير الدراسات والبحوث، وأعضاء آخرين من الكادر الفني.

وأكد مركز الدراسات البيئية والمناخية أن هذا النوع من المشروعات يُعد أولوية قصوى للمجتمع والمزارعين والمؤسسات الحكومية، مشددًا على أن تحسين أنظمة معلومات المناخ والمياه يُعد عنصرًا أساسيًا لتعزيز الزراعة القادرة على التكيّف مع تغيّر المناخ، وإدارة المياه، والتخطيط الوطني. وأقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتقييم المركز، وأكد أن المشروع يستجيب مباشرةً لهذه الأولويات الوطنية والمجتمعية المتعلقة بالقدرة على التكيّف مع تغيّر المناخ، والاستخدام المستدام للمياه، والإنتاجية الزراعية.

كما شدّد المركز على أن ضمان استدامة المشروع على المدى الطويل يتطلب تنفيذ أنشطة قوية لبناء القدرات تستهدف الموظفين والجهات المعنية بجمع البيانات وتحليلها وتشغيل الأنظمة. وأكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن تنمية القدرات عنصر أساسيّ في المشروع، مع توفير تدريب فني وإداري مخصص للمؤسسات والكوادر المعنية.

وفيما يتعلق بالتشغيل والصيانة، أوصى مركز الدراسات البيئية والمناخية أن يتولى المشروع إنشاء فرق التشغيل والصيانة أو تعزيزها، لضمان الاستمرارية التشغيلية للبنية التحتية وأنظمة البيانات بعد التنفيذ. ووافق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أهمية الاستدامة بعد التنفيذ، وأكد أن آليات الصيانة والأدوار المؤسسية ستُدمج بوضوح ضمن مرحلة تصميم المشروع. وفي الختام، اقترح المركز تعزيز التعاون وتبادل المعرفة مع المؤسسات الوطنية المعنية ببناء القدرات، وأعرب عن استعداده لمشاركة خبراته وتجاربه البحثية في الدراسات المناخية والبيئية.

المتابعة/ التوصيات المتفق عليهما:

- ضمان تحديد آليات التشغيل والصيانة بعد التنفيذ بصورة واضحة وإضفاء الطابع المؤسسي عليها.
- إنشاء ترتيبات للتعاون وتبادل المعرفة مع مركز الدراسات البيئية والمناخية وغيره من المؤسسات البحثية.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - التشاور مع هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية اليمنية

في 3 نوفمبر 2025، أجرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تشاورًا لأصحاب المصلحة مع هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية اليمنية التابعة لوزارة النفط والمعادن. وضم الاجتماع تسعة مشاركين، من بينهم امرأتان، يمثلون رئيس هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية، ونائب الرئيس، ورئيس وحدة إدارة المعلومات، ومسؤول إدارة المعلومات، وأعضاء آخرين من الكادر الفني.

وأكدت هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية أن هذا النوع من المشروعات يُعدّ أولوية حيوية للمجتمع، وسيحقق فوائد مؤسسية جمة. وأقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأهمية إجراء التدخل، وأكد أنه يتماشى بشكل وثيق مع أولويات التنمية الوطنية والمحلية، لا سيّما في مجال تعزيز أنظمة البيانات. وشدد المشاركون على أهمية تنظيم التنسيق والمشاركة خلال التنفيذ، مشيرين إلى أنهم في المشروعات السابقة كانوا يُستشارون غالبًا لتقديم المعلومات فقط دون إشراكهم بصورة كاملة طوال العملية. ووافق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على ضمان استمرار التعاون والمشاركة مع هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية خلال جميع مراحل المشروع لتعزيز الملكية والمشاركة.

كما شددت هيئة المساحة على الحاجة إلى مكون قوي لبناء القدرات بهدف تعزيز مهارات الموظفين وضمان الأداء الفعّال واستدامة نتائج المشروع. وأكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن بناء القدرات والتدريب الفني للشركاء يُمثلان جزءًا لا يتجزأ من المشروع، وسيتم تنفيذهما لدعم القدرات المؤسسية على المدى الطويل. كما أعربت المؤسسة عن استعدادها للتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والهيئات الأخرى لتيسير تنفيذ المشروع بصورة فعّالة وسلسة. ورحّب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بهذا الالتزام، وأكد أن التعاون سيُضفى عليه الطابع الرسمي من خلال آليات منتظمة مشتركة للتنسيق وإعداد التقارير.

الاستخدام الرسمي فقط

وأخيرًا، أكدت هيئة المساحة أنه من غير المتوقع أن يؤدي المشروع إلى أي نزاعات اجتماعية أو مجتمعية. وأخذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذا التأكيد بعين الاعتبار، وجدد التأكيد على التزامه باتّباع نهج يراعي حساسية النزاعات والإدماج طوال مراحل التنفيذ.

المتابعة/ التوصيات المتفق عليهما:

- الحفاظ على التنسيق والمشاركة المستمرين مع هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية طوال مرحلتي تصميم المشروع وتنفيذه.
- إدماج أنشطة بناء قدرات وتدريب فني تستهدف موظفي هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية اليمنية.
- إنشاء آليات رسمية للتعاون وإعداد التقارير بالتشارك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - التشاور مع وحدة إدارة مشروعات إمدادات المياه في المناطق الحضرية

في 5 نوفمبر 2025، أجرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تشاورًا لأصحاب المصلحة مع وحدة إدارة مشروعات إمدادات المياه في المناطق الحضرية التابعة لوزارة المياه والبيئة – فرع حضرموت. وضم الاجتماع خمسة مشاركين، من بينهم امرأتان، يمثلون رئيس وحدة إدارة مشروعات إمدادات المياه في المناطق الحضرية، والمنسق، والاختصاصي الفني.

بدأت المناقشات بتوضيح الأدوار والمسؤوليات المدرجة في العنصر الأول والعنصر الثاني للمشروع على السواء. واتفقت وحدة إدارة المشروعات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أهمية التحديد الواضح لمن سيتولى قيادة الأنشطة المحددة أو دعمها أو تنسيقها لضمان تنفيذ سلس وفعّال. وأكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنه سيتم تحديد الأدوار والمخرجات التفصيلية لكل عنصر في الخطة المحدّثة وإطار عمل التنسيق لتجنب التداخل وضمان المساءلة.

كما ناقش الفريقان آلية التنفيذ، مع التركيز على التنسيق التشغيلي بين وحدة إدارة مشروعات إمدادات المياه في المناطق الحضرية، والشركاء المحليين، وكيانات التنفيذ الأخرى. وتم الاتفاق على أنه سيتم الانتهاء من إعداد خطة تنفيذ مشتركة، تحدد الجداول الزمنية وقنوات الاتصال وإجراءات إعداد التقارير، لضمان التنسيق الفعّال بين جميع الشركاء.

وشاركت وحدة إدارة المشروعات تجاربها السابقة في وادي حجر، موضحةً أبرز الإنجازات والدروس المستفادة التي يمكن الاسترشاد بها في تنفيذ المشروع الحالي. وأعرب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن تقديره لهذه الرؤى، وشدّد على أهمية دمج الممارسات الناجحة والدروس المستفادة في مرحلة تصميم المشروع وتطبيقه.

كما تناولت المناقشات الإدماج الاجتماعي والإشراك المجتمعي، حيث شددت وحدة إدارة المشروعات على ضرورة ضمان المشاركة الهادفة للفئات المتأثرة في تخطيط المشروع وتنفيذه. وأكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن المشاركة الإدماجية، ومراعاة النوع الاجتماعي، وإشراك أصحاب المصلحة تُعدّ مبادئ أساسية للمشروع، مع التزامه بمواصلة تقديم التوجيهات بشأن خطط الإدماج الاجتماعي. وأخيرًا، استعرض الاجتماع آلية التظلّم، وبحث فرص تعزيز إتاحة الوصول لها ورفع مستوى استجابتها. كما أكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن آلية التظلم سيجري تعزيزها من خلال قنوات متعددة يسهل الوصول إليها، والرصد المنتظم لضمان الشفافية والمساءلة والمعالجة الفعّالة لبواعث القلق المجتمعية.

المتابعة/ التوصيات المتفق عليهما:

- تحديد الأدوار والمسؤوليات بوضوح لكل مكوّن من عناصر المشروع ضمن الخطة المحدّثة وإطار عمل التنسيق.
- تعزيز الإدماج الاجتماعي وإشراك أصحاب المصلحة على نحو مراعٍ للنوع الاجتماعي طوال مراحل التنفيذ.
- تعزيز إتاحة الوصول إلى آلية التظلم وفعاليتها من خلال الرصد المنتظم وتبادل الملاحظات.

الاستخدام الرسمي فقط